

Distr.: General  
30 July 2020  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 28 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكيتين، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ العقيد محمود سيدو ماغاي، مدير المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية والأمنية؛ والسيدة كورال باسيسي، مديرة مؤسسة الاستشارات المتعلقة بالاستدامة في المحيط الهادئ، نيوي؛ وكذلك البيانات التي أدلى بها دولة السيد ألكسندر دو كرو، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والتعاون الإنمائي في بلجيكا؛ ودولة السيد فام بينه مينه، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام؛ ومعالي هايكو ماس، وزير الخارجية الاتحادي لألمانيا؛ ومعالي السيد رينيه كوك، وزير البيئة في إستونيا؛ ومعالي اللورد طارق أحمد، لورد ويمبلدون، وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة وجنوب آسيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وممثلو إندونيسيا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو عن بشأن "صون السلم والأمن الدوليين: المناخ والأمن"، التي عقدت يوم الجمعة 24 يوليو 2020. وأدلى ببيانات أيضا معالي السيد ويلفريد بيتر إرنغتون، وزير خارجية بليز؛ ومعالي السيد سايمون كوفني، وزير الخارجية والدفاع في أيرلندا؛ ومعالي السيدة راشيل أوور أومامو، وزيرة الشؤون الخارجية في كينيا؛ والسيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وكذلك ممثلو الدانمرك وفيجي وناورو.

ووفقا للتقاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن هذا الجلسة عن طريق التداول بالفيديو، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات مكتوبة، مرفق أيضا نسخ منها: إثيوبيا، إسبانيا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بولندا، توفالو، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، سري لانكا، سلوفاكيا، السنغال، سويسرا، العراق، غواتيمالا، قبرص، قطر، كوستاريكا، لبنان، لكسمبرغ، ليختنشتاين، المكسيك، نيبال، نيجيريا، الهند واليابان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر الإحاطات والبيانات المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستوف هويسغن

رئيس مجلس الأمن



## المرفق 1

## بيان الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكيتين، ميروسلاف ينتشا

أشكر المشاركين في تنظيم هذه المناقشة على عقدها في الوقت المناسب، وأشكر وزير الخارجية هابكو ماس على ترؤسه هذه الجلسة.

إن تغير المناخ يؤثر علينا جميعا. إن درجات الحرارة القياسية ومستويات سطح البحر غير المسبوقة والظواهر الجوية القصوى المتواترة ترسم مستقبلا خطيرا لكوكب الأرض وللشريحة البشرية. البيئة تعاني والناس يعانون. ومع تعرض الأرواح وسبل العيش للخطر، يزداد التنافس على الموارد والمجتمعات المحلية تتشرد.

إن حالة الطوارئ المناخية تشكل خطرا على السلام. لا توجد صلة تلقائية بين تغير المناخ والنزاع. ولكن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم المخاطر القائمة ويثير مخاطر جديدة، وتختلف العواقب من منطقة إلى أخرى.

وفي منطقة المحيط الهادئ، يفرض ارتفاع مستويات سطح البحر ضغطا على سبل العيش، ويتفاقم بسبب الظواهر الجوية القصوى المتواترة التي تشكل خطرا على التماسك الاجتماعي.

وفي آسيا الوسطى، يمكن أن يسهم الضغط على الموارد المائية وتقلص فرص الحصول على الموارد الطبيعية والطاقة في التوترات الإقليمية.

وفي جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تشريد أكثر من 140 مليون شخص داخل حدودهم الوطنية بحلول عام 2050، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب مدمرة على الاستقرار الإقليمي.

وفي القرن الأفريقي والشرق الأوسط، أدت آثار تغير المناخ إلى تعميق المظالم وتصعيد خطر نشوب النزاعات العنيفة، مما يوفر تربة خصبة للمنظمات المتطرفة.

وفي جميع أنحاء العالم، فإن الحالات الهشة أو المتأثرة بالنزاعات أكثر تعرضاً للخطر وأقل قدرة على مواجهة آثار تغير المناخ. وليس من قبيل المصادفة أن سبعة من البلدان العشرة الأكثر ضعفا والأقل استعدادا للتعامل مع تغير المناخ تستضيف عملية لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة.

وتوجد اختلافات بين المناطق وداخل المناطق وداخل المجتمعات المحلية. وتؤثر المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ على النساء والرجال والفتيات والفتيان بطرق مختلفة. وفي السودان، يتداخل تغير المناخ مع النزاعات وإرث عملية صنع القرار الإقصائية ما يزيد حدة ندرة الموارد. ونتيجة لذلك، كثيرا ما يحتاج الرجال إلى الهجرة بعيدا عن أسرهم بحثا عن سبل عيش بديلة، تاركين النساء في المناطق الريفية، حيث يجدن أنفسهن على الخطوط الأمامية لتغير المناخ وانعدام الأمن على حد سواء.

ولكي نتصدى لتغير المناخ، يتعين علينا أن نعمل على جبهات متعددة. ولا شك في أننا بحاجة إلى عمل طموح بشأن المناخ والتزام بالتعجيل بتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وللأطراف الفاعلة في مجالي السلام والأمن أيضاً دور أساسي تؤوله. إن عدم النظر في الآثار المتزايدة لتغير المناخ سيقوض جهودنا في منع نشوب النزاعات، وصنع السلام وإدامته، ويخاطر بسقوط البلدان الضعيفة في حلقة مفرغة من الكوارث المناخية والنزاعات.

وفي حوض بحيرة تشاد، أعاق انعدام الأمن وتحديات الحوكمة جهود التكيف مع المناخ، مما أثار على سبيل العيش والتماسك الاجتماعي، وفي نهاية المطاف على الأمن البشري، الذي أثبتت جماعة بوكو حرام براعة في استغلاله.

وبالاستناد إلى الأدلة المعروضة علينا، وإلى ما نراه يحدث على الصعيد العالمي، أود أن أجمّل بعض الإجراءات التي يمكننا اتخاذها معاً للتصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ على نحو أكثر فعالية.

أولاً، نحن بحاجة إلى الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة وتعزيز قدرتنا التحليلية على ترجمة الاستشراف المناخي في الأجل الطويل إلى تحليل للأششطة القابلة للتنفيذ في المدى القريب. وقد أعدت آلية الأمن المناخي - وهي مبادرة مشتركة اتخذتها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - مبادئ توجيهية في هذا الصدد وتدعم النهج المبتكرة في هذا الميدان.

ففي العراق، تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة، بدعم من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بوضع نظام للإنذار المبكر يجمع بين تقنيات الاستشعار عن بعد وتحليل بيانات الكثافة السكانية والتشرد تحسباً للتوترات المحتملة بشأن الموارد المائية.

ثانياً، يجب أن تضع جهودنا لتحقيق السلام والأمن الناس في مركز الصدارة وأن نتعلم من أولئك الذين يعانون يومياً من عواقب تغير المناخ على أمنهم. وفي هذا الصدد، أشيد بالمنظمين لكفالة تنوع المنظورات في مناقشة اليوم. وأتطلع إلى الاستماع إلى السيدة كورال باسيسي والعقيد محمود ماغاي. وفي عملنا، نعمل أيضاً لفهم أوسع نطاق من المنظورات، مثل منظورات الممارسين والمنظمات الشعبية من منطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط ونيبال ومنطقة المحيط الهادئ ومنطقة الساحل.

وعلياً، بالاستفادة من طاقات النساء والشباب بوصفهما عوامل للتغيير، أن ندمج بشكل أفضل الأهداف المتعلقة ببناء السلام والبيئة والمساواة بين الجنسين. وفي تشوكو، كولومبيا، يشجع مشروع رائد مشترك بين الوكالات تابع للأمم المتحدة مشاركة المرأة في الإدارة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية في سياق تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، مع ما يترتب على ذلك من آثار إيجابية على بناء السلام على الصعيد المحلي.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى تعزيز الشراكات المتعددة الأبعاد وربط عمل الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرها في هذا المجال.

وتبين الاستراتيجية الإقليمية من أجل تحقيق الاستقرار والتعافي وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة في منطقة حوض بحيرة تشاد من جماعة بوكو حرام، بقيادة الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد، إمكانية اتباع نهج شاملة للجميع ومراعية للمناخ والأمن وتُظهر مساراً نحو الاستقرار.

وقد أنشأ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا آلية تنسيق مشتركة بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والتي تسعى، في جملة أمور، إلى تحديد الممارسات الجيدة لمنع العنف المتصل بالتنقل الرعوي في المنطقة.

وفي منطقة المحيط الهادئ، تواصل الأمم المتحدة تعاونها الوثيق مع منتدى جزر المحيط الهادئ لدعم تنفيذ إعلان بو' والمساعدة على تعزيز قدرة الدول والمجتمعات المحلية على التصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية المرجانية.

وفي آسيا الوسطى، يدعم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا مبادرة آسيا الوسطى الخضراء، التي أطلقتها ألمانيا، لتهيئة بيئة مواتية للتعاون الإقليمي بشأن المياه العابرة للحدود وتغير المناخ.

ويمكن لهذه الأمثلة المعدة خصيصاً لكل منطقة أن توفر رؤى ودروساً قيمة للشراكات الأخرى التي ستتبعها. ونحن ملتزمون التزاماً قوياً بهذا التعاون.

وقد أحرزنا تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة في فهمنا للروابط بين تغير المناخ والسلام والأمن. ولكن تغير المناخ لا هوادة فيه، وستستمر آثاره المتتالية في التزايد والتطور. ويجب أن نظل يقظين وأن نستجمع الشجاعة لتكييف نهجنا الراسخة لكفالة صلاحيتها لعالم تغير المناخ.

وقبل كل شيء، يجب أن نترجم الأقوال إلى أفعال. وكما أكد الأمين العام، فإن التعافي من الجائحة يتيح فرصة لتعزيز القدرة على الصمود وتوطيد العدل المناخي. ويشجعني أن مناقشة اليوم هي بمثابة خطوة هامة أخرى في الاتجاه الصحيح، وأشكر المنظمين مرة أخرى على عقد هذه الجلسة.

## بيان مدير المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية والأمنية، العميد محمد سعيد ماغاجي

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة التي أتيت لي للتحدث اليوم عن المناخ والأمن. وسأركز ملاحظاتي على القضايا والبدائل من المنطقة التي أنتمي إليها من العالم، وهي منطقة الساحل الأفريقي.

وسأبدأ بتناول مدى تأثير تغير المناخ على سبل معيشة المواطنين، ودراسة العواقب الأوسع نطاقاً لتغير المناخ على الأمن الإقليمي، وتسليط الضوء على دور النيجر في التخفيف من حدة تغير المناخ، وأخيراً، صياغة بعض التوصيات للأمم المتحدة.

لم يشهد سوى القليل من مناطق العالم تغيراً مناخياً حقيقياً أكثر مما شهدته منطقة الساحل. ومنطقة الساحل مكان صعب في أفضل الظروف، لا سيما بالنسبة للمزارعين والرعاة - وهما طريقتان شائعتان لكسب العيش في الساحل. فدرجات الحرارة المرتفعة بالفعل، التي تتأرجح في المتوسط بين 25 و 45 درجة مئوية، آخذة في الارتفاع ومن المتوقع أن ترتفع بمقدار 2.5 درجة مئوية بحلول عام 2060 في منطقة الساحل. ومع ارتفاع درجات الحرارة العالمي، أصبحت الأمطار السنوية في منطقة الساحل شديدة التقلب من حيث الشدة والتواتر. وهذا يؤدي، على مر السنين، إلى تكرار هطول أمطار غزيرة وحدوث فيضانات ورياح قوية وعواصف رملية وجفاف. ففي النيجر على سبيل المثال، وقعت نسبة 85 في المائة من الكوارث الطبيعية البالغ عددها 3 702 بين عامي 1973 و 2014 في الفترة من 2001 إلى 2014. ويعني ارتفاع درجات الحرارة أيضاً زيادة تبخر المياه السطحية الشحيحة أصلاً في منطقة الساحل، مما يسهم في حدوث حالات جفاف شديدة.

وتجلب هذه التغيرات في الطقس صعوبات لسكان منطقة الساحل، حيث يعتمد 80 في المائة منهم في كسب رزقهم على أنشطة حساسة إزاء تغير المناخ. فسيل العيش التي تُتوارث عبر الأجيال معرضة للخطر مع نضوب المياه الجوفية، وتضاؤل غلة المحاصيل، وزحف الصحراء ببطء على الأراضي التي كانت خصبة ذات يوم. وسيكون لكل هذا التغيير حتماً عواقب سلبية على السلم والأمن الإقليميين.

أولاً، تؤثر هذه التغيرات بشكل مباشر على الدخل الشخصي ومستويات المعيشة. ولأن عام 2012 قد جمع بين الفيضانات والجفاف، فقد زاد فقر الملايين من سكان الساحل بسبب فقدانهم لمحاصيلهم ومواشيهم. وفي غرب أفريقيا ككل، تضرر 19 مليون شخص.

ثانياً، يؤدي تغير الطقس والكوارث الطبيعية الناجمة عنه إلى تفاقم المنافسة الشديدة أصلاً بين سكان الريف، ولا سيما بين المزارعين والرعاة، على الموارد الطبيعية النادرة مثل الأراضي والمياه والمراعي. وليس مستغرباً أن معظم النزاعات بين سكان الريف في النيجر وقعت بين المزارعين والرعاة. وتزداد المنافسة بين المزارعين والرعاة سوءاً في وسط مالي وشمال نيجيريا، مع تزايد في عدد القتلى. وبالنظر إلى توقعات الطقس في المستقبل بالنسبة للمنطقة، ولما كانت معدلات النمو السكاني في منطقة الساحل من أعلى المعدلات في العالم، أي حوالي 3 في المائة سنوياً، فإن من المرجح أن تزداد المنافسة.

ثالثاً، يضطر كثير من الناس إلى الهجرة إذا ما قُبض لهم أن يبقوا على قيد الحياة. وفي الحالات التي يستقر فيها المهاجرون لفترات طويلة من الزمن، تكون مخاطر نشوب نزاعات مع المقيمين مرتفعة. وفي

أسوأ السيناريوهات يلجأ بعض الأفراد، ومعظمهم من الشباب، إلى الأنشطة غير القانونية كوسيلة لمواجهة آثار تغير المناخ. وقد كشفت دراسة استقصائية أجراها في العام الماضي المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية والأمنية في منطقة بحيرة تشاد من النيجر أن الفيضانات المتتالية في عام 2012 و 2013 عززت تجنيد بوكو حرام للأشخاص، حيث تحول الشباب الذين فقدوا محاصيلهم إلى الحركة المتطرفة كبديل. وبالإضافة إلى ذلك، ربطت دراسة تاريخية أجرتها منظمة أدلني للأبحاث بين تغير المناخ وبين دوران ديناميات النزاع في حلقة مفرغة. ويزيد تغير المناخ من احتمال نشوب النزاعات في منطقة بحيرة تشاد، في حين يقوض النزاع قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع تغير المناخ والتأقلم معه. وعلى الرغم من أن الاتجاهات المذكورة أعلاه يمكن أن توجع النزاعات، فإن الصلة بين تغير المناخ والنزاعات ليست مباشرة دائماً.

وتتفق الدراسات الحديثة على أن تغير المناخ ليس سوى أحد العوامل العديدة التي تؤدي إلى نشوب النزاعات. وينبغي النظر إلى تغير المناخ، في جوهره، على أنه عامل مضاعف للخطر. وكثيراً ما تكون مستويات الفقر المرتفعة وانخفاض مستوى قدرة الدولة عوامل أكبر تأثيراً في النزاع. ففي وسط منطقة الساحل، على سبيل المثال، كشف تقرير للفرق الدولي المعني بالأزمات في نيسان/أبريل 2020 عن أن تغير المناخ له صلة غير مباشرة بالنزاع من خلال الإخلال بالتوازن الهش بين نظم الإنتاج الرعوي والزراعي، على حساب الرعاة. وفي وسط مالي، يفسر ذلك جزئياً التوترات المتزايدة بين الرعاة المستقرين والرُحّل حول الوصول إلى الأراضي والمراعي. ويشدد التقرير على أن عجز الدول في حالات كثيرة عن التعامل مع تلك التوترات على نحو ملائم يؤدي إلى نشوب نزاع عنيف. والواقع أن انتشار النزاعات في المنطقة يرتبط بتضاؤل الموارد أقل من ارتباطه بتحويل أساليب الإنتاج، مما يؤدي إلى منافسة سيئة التنظيم بشأن الحصول على موارد يتزايد الطمع بها، ولا سيما الأراضي الصالحة للزراعة. ومما سبق، يبدو أن تغير المناخ هو واحد من بين عوامل أخرى مسببة للنزاعات في منطقة الساحل. ومع ذلك، فإن المستوى المتوقع للاحتار العالمي وعواقبه على البشر في جميع أنحاء العالم، لا سيما في منطقة الساحل، سوف يؤدي إلى تفاقم المخاطر الأمنية. وتتطلب تلك الحالة منا أن نضطلع بمسؤوليتنا الفردية والجماعية في التأهب لمصلحة جيلنا والجيل الذي يليه.

واستجابة لتغير المناخ في منطقة الساحل، تُحدث مبادرات النيجر الوطنية وقيادتها الإقليمية أثراً إيجابياً. فعلى الصعيد الداخلي، اعتمدت النيجر سياسات واستراتيجيات وبرامج ومبادرات مبتكرة تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ وتعزيز قدرة شعبها على الصمود. فالمبادرة التاريخية المعنونة "النيجريون يغذون النيجريين"، على سبيل المثال، مكنت النيجر من تجنب حدوث مجاعات على الرغم من حالات الجفاف. وبفضل تلك المبادرة لم تشهد النيجر مجاعة منذ عام 2011 ونجحت بالفعل بحلول عام 2012، قبل الموعد المحدد، في خفض نسبة سكانها المهددين بانعدام الأمن الغذائي بنسبة 50 في المائة.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، تتخبط النيجر بنشاط في إجراءات شتى تتعلق بالمناخ. ومنذ عام 1974، تستضيف النيجر المركز الإقليمي للتدريب على الأرصاد الجوية الزراعية والهيدرولوجيا التشغيلية وتطبيقاتهما، المسؤول عن التنبؤ بالطقس والأمن الغذائي في منطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، ترأس النيجر منذ عام 2016 لجنة المناخ لدول منطقة الساحل، التي تضم 17 بلداً أفريقيًا وتهدف إلى تيسير تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في المنطقة دون الإقليمية.

أخيراً، أقترح أن تجري الأمم المتحدة تقييماً متكاملًا لأمن المناخ قبل مساعدة البلدان وأن تساعد في بناء القدرات بدءاً من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي لرصد وإدارة آثار تغير المناخ كي يتسنى للمنظمة تحسين مساعدتها للبلدان في جميع أنحاء العالم في التخفيف من المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ؛ وتكليف أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تتواصل مع الهيئات الحكومية ذات الصلة بجمع معلومات موثوقة عن تأثير المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في حالات النزاع وإتاحة تلك النتائج للدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وضمان أن يدمج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشكل كامل المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وإدارتها مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية؛ وتعزيز برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ من أجل إضافة عنصر يتعلق بتقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، يُتاح لمجلس الأمن؛ وإنشاء واستدامة آلية تابعة للأمم المتحدة لتنسيق إدارة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

## المرفق 3

## بيان مديرة المؤسسة الاستشارات المتعلقة بالاستدامة في المحيط الهادئ في نيوي)، كورال باسيبي

إنني ممتنة على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى المجلس خلال هذه المناقشة الرفيعة المستوى.

على مدى أكثر من عقد، ما فتئ قادة منتدى جزر المحيط الهادئ يعلنون كل عام في بيانهم السنوي أن تغير المناخ يمثل أكبر تهديد منفرد لأمن منطقتنا. وهناك أسباب عديدة لذلك، ولكن حرصاً على الوقت، سأكتفي بتسليط الضوء على ثلاثة أمثلة اليوم.

أولاً، التهديد الذي تتعرض له حدودنا البحرية والأهمية المحورية للنظام القانوني المستقر للمحيطات، على النحو الذي تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقانون الدولي العرفي، للسلام والأمن الدوليين.

إن منطقة جزر المحيط الهادئ قارة زرقاء بطابعها، حيث يشكل المحيط 98 في المائة من مساحتها. وتشكل مناطقنا الاقتصادية الخالصة مجتمعة 28 مليون كيلومتر مربع من مساحة العالم وأكثر من 20 في المائة من المناطق الاقتصادية الخالصة في العالم. وترتبط اقتصاداتنا وبيئاتنا وشعوبنا وأمننا، بشكل جماعي وفردى، ارتباطاً وثيقاً بمحيطنا وباليقين الذي يمكننا من خلاله أن ندير موارد المحيطات وأن نستفيد منها على نحو مستدام حالياً وفي المستقبل.

لقد أنشأت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار نظاماً قانونياً شاملاً للمحيطات، يوفر نظاماً لتعيين المناطق البحرية بشكل ثابت ومستقر ودائم ويحدد الحقوق والواجبات والعائدات الاقتصادية المرتبطة بها. بيد أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لم تتوقع الأثر المحتمل لتغير المناخ. ونتيجة لذلك، قد يتأثر العديد من الحدود البحرية للدول في جميع أنحاء العالم بتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ من بين أكثر الدول تضرراً لعدة أسباب رئيسية. أولاً، بالنسبة للعديد من بلداننا الجزرية، ولا سيما الجزر المرجانية المنخفضة، فإن نقاط الأساس المستخدمة في ترسيم الحدود البحرية تتألف من جزر مرجانية وجزر رملية منخفضة. وهذه الجزر معرضة لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ ولتحمض المحيطات وتدهور نظم الشعاب المرجانية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن منطقة المحيط الهادئ موطن أغلبية الدول الجزرية المرجانية المنخفضة على وجه الأرض. وقد جرى ترسيم مساحة ما بين 90 و 100 في المائة من المناطق الاقتصادية الخالصة لأربع من دولنا الجزرية المرجانية المنخفضة على أساس تلك السمات الأساسية الضعيفة. ويمكن أن يكون لذلك عواقب كبيرة على الدولة والهوية الوطنية والتنمية المستدامة وسبل العيش والقانون والنظام في منطقة المحيط الهادئ. ولا يمكن أن يكون هناك تهديد أمني أكبر من احتمال فقدان المرء لدولته بالكامل ولولاياتها القضائية المنشأة بموجب القانون الدولي.

ويشكل حجم هذا التحدي الأمني الأساس للأولوية التي يوليها قادة منطقة المحيط الهادئ لتسجيل الحدود البحرية بوصفها مسألة ملحة للغاية. وفي الآونة الأخيرة، سعوا للحصول على خيارات قانونية تدرجية



لضمان عدم الطعن في تلك الحدود، بمجرد تحديدها وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، نتيجة لتأثير تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. وهذه عملية تقنية للغاية وكثيفة الموارد، تضطلع بها البلدان الجزرية في المحيط الهادئ بأنفسها. وقد ساعد في هذا العمل على مدى السنوات العشر الماضية اتحاد من الشركاء، بقيادة جماعة المحيط الهادئ وبدعم من أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ وبتمويل من أستراليا وشركاء آخرين.

ثانيا، هناك تهديد للاقتصاد الأزرق، ولا سيما الخسائر المتوقعة في مصائد أسماك التونة. فإيرادات مصائد الأسماك والسياحة المتأتية من بيئة محيطية سليمة تدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة والصحة في معظم بلداننا الجزرية في المحيط الهادئ. ويهدد تغير المناخ بالتسبب في تدهور دائم لجزء هائل من الشعاب المرجانية والنظم الإيكولوجية المحيطية والأنواع الرئيسية التي نعتمد عليها وفي زعزعة استقرارها. ونظرا لضيق الوقت، سأركز على سمك التونة كمثال.

إن منطقة غرب ووسط المحيط الهادئ موطن لأكثر من نصف أرصدة أسماك التونة في العالم. وهي توفر ثلث إمدادات التونة العالمية وتعتمد عدة دول جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ اعتمادا غير عادي على سمك التونة. وتحصل تسع دول جزرية صغيرة نامية في منطقة المحيط الهادئ على ما بين 10 إلى 84 في المائة من جميع الإيرادات الحكومية من رسوم تراخيص صيد سمك التونة. وتوظف هذه الصناعة ما بين 6 و 8 في المائة من القوة العاملة، وكثيرا ما تضم نسبة مئوية أعلى من النساء. وفي غضون 15 سنة، سيلزم توفير 25 في المائة من جميع الأسماك اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي لسكان جزر المحيط الهادئ عن طريق التونة.

ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تغيير أنماط هجرة سمك التونة وأن ينقلها باتجاه الشرق وإلى مناطق أعالي البحار. كما أنه سيؤثر على صحة الأرصدة السمكية وأعدادها.

وتشير أحدث النماذج الأولية والتحليل الاقتصادي الجاري إلى أن نسبة 20 في المائة من مجموع كميات سمك التونة المصيدة حاليا من المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ ستنتقل إلى مناطق أعالي البحار بحلول عام 2050، في إطار سيناريو مسار التركيز التمثيلي 8.5. ويمثل ذلك 90 مليون دولار من الإيرادات المفقودة سنويا لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ مجتمعة بحلول عام 2050، وخسائر تتراوح نسبتها بين 10 و 15 في المائة من مجموع الإيرادات الحكومية لعدة بلدان.

ويمكن أن تُضعف هذه الآثار أيضا ترتيبات الامتثال والإنفاذ القائمة بزيادة احتمالات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، حيث أن الرصد وفرض العقوبات أكثر صعوبة في مناطق أعالي البحار. وإذا ما تُركت دون معالجة، فإن عواقب تلك التهديدات يمكن أن تؤدي إلى نشوب نزاعات وإلى عدم الاستقرار في اقتصادات الجزر.

ثالثا، التهديدات التي يشكلها التشرذم والهجرة القسرية اللذان تشهدهما منطقتنا بالفعل. وقبل وقت طويل من اختفاء اليابسة تحت المحيط، فإنها ستندهور إلى حد كبير وتصبح غير منتجة بسبب تسرب المياه المالحة والتحات الساحلي وتدهور الشعاب المرجانية. وفي غياب أي تدابير طموحة لتخفيف الآثار والتكيف، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تشريد آلاف الأشخاص وهجرتهم وأن يتسبب في خسائر وأضرار فادحة. ويعيش ما يقرب من 60 في المائة من سكاننا على بعد كيلومتر واحد من المحيط، ويؤثر التشرذم بالفعل على عدد

من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ والمجتمعات المحلية في المنطقة. ومن الأمثلة على ذلك إعادة توطين سكان من كارتريت وسكان غيرها من الجزر المرجانية في بوغانفيل وبين الجزر في بابوا غينيا الجديدة - مع انتقال المهاجرين بسبب تغير المناخ من توفالو إلى نيوي على مدى السنوات العشر الماضية أو نحو ذلك.

وتقوض هذه التغييرات النظم التقليدية المعقدة لحيازة الأراضي، والتي كثيرا ما تكون موضع خلاف، والموارد المحدودة من الأراضي، مما يزيد من احتمالات نشوب النزاعات والهشاشة. ولا يزال هناك نقص كبير في سياسات الحماية والموارد والمعلومات عن وضع تلك الحالات في المنطقة وكيفية إدارتها بفعالية. وستظل البلدان والمجتمعات المحلية والأفراد يعانون من خسائر وأضرار كبيرة، اقتصادية وغير اقتصادية على حد سواء.

وعلى وجه الخصوص، سيقفد بعض شبابنا حقوقهم الطبيعية في الممارسة الثقافية والتقليدية في أماكنهم الأصلية، وربما جنسيتهم. وتلك خسائر لا تعوض. فما الذي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن القيام به من أجل المساعدة؟

ومما لا شك فيه أن أهم تدبير يمكن أن نتخذه للحد من التهديدات التي تتعرض لها البلدان الجزرية في المحيط الهادئ وفي جميع أنحاء العالم هو وقف تغير المناخ وعكس اتجاهه. ويتطلب ذلك تنفيذ اتفاق باريس تنفيذًا طموحًا.

ويمثل مرض فيروس كورونا، رغم فظاعته، فرصة مهمة لبداية جديدة، مما يُبرز أهمية تمتع المجتمعات بالصحة والقدرة على التواصل والمرونة. ولا يمكننا أن نحقق تلك الأهداف على المدى الطويل بدون اتخاذ إجراءات جماعية بشأن المناخ. وقد تتأخر الأحداث المناخية الرئيسية، ولكن حالة الطوارئ المناخية لا تزال ماثلة أمامنا. ويتطلب هذا الجهد منا جميعًا أن نفهم ونرصد الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لجميع الناس على الصعيد العالمي، وأن نكون على استعداد لإبداء استجابة منسقة.

وبالنسبة للبلدان التي لم تسهم إلا بقدر ضئيل في الاحترار العالمي ولكنها ستتكبّد خسائر كبيرة، يبدو من الإنصاف لها أن يخصص أعلى جهاز متعدد الأطراف على وجه الأرض مكلف بالأمن العالمي - وهو مجلس الأمن - الوقت اللازم لفهم هذا السيناريو وأن يبذل وسعه لمعالجته.

وأدعو المجلس إلى مواصلة الاستفاضة من أفضل العلوم والنماذج وتقييمات المخاطر المتاحة وإدماجها في عمله. وأدعوه إلى التنسيق مع الجهود العديدة الجارية بالفعل في جميع الهيئات الإنمائية والمعنية بتغير المناخ والهيئات الإنسانية العاملة في هذا المجال. وأدعوه إلى تعبئة القدرات والموارد اللازمة واستخدام سلطته لحشد الطموح العالمي لمعالجة هذه المسألة قبل أن تصبح تحديًا أمنيًا أكبر مما يمكن لأي منا أن يتصدى له.

## بيان نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والتعاون الإنمائي في بلجيكا، ألكسندر دي كرو

يسرنا أن نشارك في الدعوة إلى عقد جلسة اليوم، ونشكر ألمانيا على المبادرة. ونؤيد مداخلتي المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر المرفق 18) وممثل مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن (انظر المرفق 21). ونشكر أيضا المتكلمين على تعليقاتهم الثاقبة.

إن موضوع اليوم ليس موضوعا نظريا، ولا ينحصر ضمن الجدران الافتراضية لقاعة مجلس الأمن. ففي الوقت الذي نتكلم فيه، تزيد ظواهر الأمطار غير المنتظمة من التوترات بين الرعاة والمزارعين في منطقة الساحل. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، تتسبب حالات الجفاف في نزوح السكان وتؤثر على سبل العيش من الصومال واليمن إلى أفغانستان. وتصيح المجتمعات المحلية المتضررة أكثر عرضة للتجنيد من جانب المتمردين أو تتنافس على موارد أكثر ندرة. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، يؤدي ذوبان الأغطية الجليدية القطبية إلى عسكرة القطب الشمالي.

ونادراً ما يكون تأثير تغير المناخ على الأمن مباشراً. فهو متعدد الأوجه ويعتمد على السياق. ويعزز تغير المناخ العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية القائمة التي تؤدي إلى نشوب النزاعات. وقد يظن البعض أن الموضوع لا يندرج في جدول أعمال المجلس بسبب تعقده. ولكن هل التعقيد ذريعة للتقاعس؟

إن المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة واضحة. فنحن، كدول موقعة، نلزم أنفسنا بأن "تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها". وقد ركزنا على مدى السنوات الـ 75 الماضية في كثير من الأحيان على الأزمات المباشرة. وفشلنا في اتخاذ إجراءات وقائية. وفي مواجهة تغير المناخ، بوصفه التحدي الوجودي الأكبر حتى الآن، هل يمكننا - نحن الأمم المتحدة - أن نقول للأجيال المقبلة وحتى الأجيال الحالية إننا لم نتصرف رغم أننا كنا نعلم، وعلى الرغم من توفر أبحاث واسعة النطاق؟ وقد دأبت بلجيكا، بوصفها عضواً منتخباً، على دعم مجلس له دور أوسع نطاقاً في التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وكما تشهد على ذلك المشاركة الواسعة النطاق في هذه المناقشة، والدعم المستمر من جانب أغلبية واضحة من أعضاء المجلس، من جميع القارات، فإن هذا مسعى مشترك على نطاق واسع.

وتؤخى اتخاذ الإجراءات التالية ذات الأولوية لتحسين عمل مجلس الأمن.

أولاً، ينبغي أن يتلقى المجلس معلومات أوفى. ونحن بحاجة إلى البيانات وتحسين إدارة المعلومات. فأدوات التحليل والتنبؤ تعزز نُظم الإنذار المبكر وتحسن القدرة على منع نشوب النزاعات. ونادراً ما تتصدى الأدوات القائمة لتغير المناخ. ولذلك، فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى مركز مؤسسي لتبادل المعلومات، هيئة تحشد الخبرات الموجودة وتوفرها لمجلس الأمن. ونحن نؤيد بقوة آلية الأمن المناخي في ذلك الصدد، وقد أسهمنا في تعزيزها. وفي ذلك الصدد، ترحب بلجيكا ببدء عمل فريق خبراء غير رسمي لزيادة إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المجلس في هذا الموضوع.

ثانياً، يتعين على الأمم المتحدة أن تقدم تقارير. وينبغي أن يسفر تعزيز قاعدة المعلومات عن تقديم الأمين العام تقريراً منتظماً إلى مجلس الأمن بشأن المخاطر المتصلة بالمناخ والتدابير الوقائية. ومن شأن

ذلك تحسين فهمنا الجماعي للمناطق والقطاعات الأكثر تأثراً. ونتوقع كذلك أن تكون التقارير المنتظمة على الصعيد القطري مراعية للمناخ، ونشجع الأمانة العامة على تنظيم جلسات إحاطة لاستكشاف الآفاق فيما يتعلق بالمناخ.

وأخيراً، ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات. وخلال فترة عملنا في المجلس، انصب التركيز الرئيسي بلجيكا على تعميم مراعاة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في إجراءات المجلس ذات الصلة. ويسرنا أن 12 ولاية وطنية أو إقليمية أو مواضيعية يمكن اعتبارها حالياً مراعية للمناخ. وتشمل تلك الولايات جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغرب أفريقيا، والسودان، ومالي. ونتوقع أن تكون لدى تلك البعثات قدرات مكرسة لهذا الغرض، من حيث الموظفين والتدريب، وأن تدعم جهود المنظمات الوطنية والإقليمية. كما نتوقع من بعثات الأمم المتحدة أن تضع في اعتبارها أثرها البيئي.

كما ندعو إلى اتخاذ إجراءات بما يتجاوز المجلس. وتعتز بلجيكا بتقديم مساهمة قدرها 15 مليون يورو في مرفق البيئة العالمية كل عام، وأعلنت مؤخرًا أنها ستضاعف مساهمتها في الصندوق الأخضر للمناخ لكي تبلغ 100 مليون يورو للفترة 2020-2023. كما تبرعت بلجيكا بحوالي 15 مليون يورو لصندوق أقل البلدان نمواً كل عام على مدى السنوات الأربع الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 72 في المائة من أنشطة وكالة التنمية البلجيكية "إينابيل" تنفذ في سياقات هشة. ومع ذلك، نلاحظ بقلق أن البلدان العشرة الأكثر هشاشة تتلقى اليوم 4.5 في المائة فقط من التمويل المتعلق بالمناخ. ونادراً ما تتضمن نظم الإنذار المبكر بالنزاعات والأزمات المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. ولمعالجة تلك الثغرات في فهمنا ومساعدتنا، بدأنا أيضاً في إجراء تحليل أكاديمي متعدد الأوجه للمساعدة الإنمائية البلجيكية في منطقة وسط أفريقيا.

ويعاني عدد متزايد من البلدان من الآثار الأمنية والإنسانية لتغير المناخ. ويخيف هذا الاحتمال الأجيال المقبلة. وفي ظل رئاسة الجمهورية الدومينيكية، عقد المجلس مناقشة بشأن مسألة الشباب والسلام والأمن. وبصورة استثنائية، كتب ممثلو الشباب المداخلة البلجيكية. وليس من المستغرب أن تكون مسألة المناخ والأمن أولويتهم الأولى.

إن الأجيال الحالية والمقبلة تتطلع إلينا من أجل اتخاذ إجراءات قوية ومتضافرة. ويجب علينا ألا نخذلها.

## بيان نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام، فام بينه مينه

أشكركم، سيدي، وأشكر الرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن المناخ والأمن.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد جينتشا وغيره من مقدمي الإحاطات على ما تقدموا به من أفكار وتوصيات.

وفيتت نام من بين الدول الأكثر تضررا من تغير المناخ. فدلنا نهر الميكونغ - التي تحتل مكانة أساسية في الأمن الغذائي لفيتت نام والمنطقة - هي واحدة من أكثر مناطق الدلتا تضررا من ارتفاع مستوى سطح البحر والملوحة. ولذلك فإن الاستجابة الفعالة لتغير المناخ هي أمر حيوي لكي نحقق التنمية المستدامة.

إن فييت نام تنفذ بجدية تعهداتنا والتزاماتنا بموجب جميع الصكوك القانونية الدولية الرئيسية المتعلقة بتغير المناخ. ونؤيد الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات المتصلة بالمناخ، بما في ذلك في مجلس الأمن. ونعمل مع الشركاء على الصعيد الإقليمي لتعزيز وعي رابطة أمم جنوب شرق آسيا والتنسيق داخلها وقدرتها على الصمود ولتتفيذ خطة عمل الرابطة المتعلقة بالتصدي المشترك لتغير المناخ.

وقد باتت الآثار السلبية لتغير المناخ واضحة بشكل متزايد، حيث حرمت السكان من سبل العيش وعرضتهم لانعدام الأمن الغذائي والمائي بصورة حادة. وتسببت في حدوث تشريد جماعي وأشعلت تنافسا شرسا على الموارد الطبيعية. وثبت أن تغير المناخ يشكل عاملا مضاعفا خطيرا للأخطار وأنه يزيد من تفاقم الأوضاع السياسية والأمنية الهشة ويطيل أمد حالات النزاع وعدم الاستقرار ويفاقمها، بل ويدفع إليها.

وفي مواجهة هذه التحديات الهائلة، يجب على مجلس الأمن أن يقوم بدوره. وتسير الجهود الجارية للنهوض بجدول أعمال المناخ في المجلس، والتي تشارك فيها فييت نام بنشاط، في الاتجاه الصحيح. ولكن يمكن عمل المزيد.

أولا، ينبغي للمجلس أن يواصل اتباع نهج متكامل وشامل في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مثل الفقر والظلم والنزعة العسكرية وتجاهل القانون الدولي.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يدرج النظر في آثار تغير المناخ في تحليله للنزاعات. وهذا أمر أساسي لوضع استراتيجيات يمكن أن تعالج جميع جوانب الأزمات والنزاعات بطريقة شاملة ومستدامة.

ثالثا، يجب على المجلس أن يدعم جهود منظومة الأمم المتحدة بأسرها ودور الصكوك الدولية الرئيسية في التصدي لتغير المناخ. ويجب مواصلة الاسترشاد باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس في الاستجابات الوطنية والعالمية القائمة على تخفيف الآثار والتكيف والقدرة على الصمود، الأمر الذي سيسهم في منع نشوب النزاعات والأزمات الناجمة عن المناخ. وينبغي إيلاء اهتمام خاص وتقديم مساعدة خاصة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة وغير الساحلية التي يعاني الكثير منها معاناة شديدة من آثار تغير المناخ، ولكنها متخلفة كثيرا من حيث القدرة على الاستجابة والخبرة والموارد.

رابعاً، يتعين على المجلس، مثله مثل أي مؤسسة دولية أخرى، أن يحترم سيادة الدول وتوليها لمقاليد الأمور على الصعيد الوطني ومسئوليتها الأساسية وأن يتصرف وفقاً لولايته، عند معالجة مسائل المناخ والأمن.

إن تغير المناخ لا يعرف حدوداً وسيتسبب في عواقب أشد ما لم ننسق جهودنا بفعالية وكفاءة أكبر. ولمواجهة هذا التحدي العالمي، نحتاج إلى استجابة عالمية، يكون فيها التعاون المتعدد الأطراف الذي تنسقه الأمم المتحدة أمراً أساسياً. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن تعزيز الشراكة العالمية هو مفتاح ضمان السلام والازدهار المستدامين لشعبنا وللكوكب.

## بيان الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في ألمانيا، هايكو ماس

نميل إلى الاعتقاد، كدبلوماسيين وسياسيين، بأن كل شيء قابل للتفاوض. وهذه أيضا الفكرة الكامنة وراء مجلس الأمن: بناء توافق دولي في الآراء. غير أنه لا يمكننا التفاوض مع الطبيعة. إن الحقائق الفيزيائية والكيميائية والجغرافية للاحتار العالمي لن تساوم معنا.

فتغير المناخ يحدث وعواقبه على السلام والأمن حقيقة واقعة، من منطقة الساحل إلى جزر المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي. وسيكون تغير المناخ، عاجلا وليس آجلا، عاملا محفزا في كل نزاع تقريبا نتعامل معه. وقد أوضح مقدمو الإحاطات ذلك لنا جلجا اليوم. ومن ثم، فإن السؤال المفصلي بالنسبة لنا هو ما إذا كنا سنرقى في نهاية المطاف إلى مستوى التحدي. والإجابة التي قدمتها الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل واضحة. إنهم يتوقعون منا أن نتخذ إجراءات، وكذلك الأجيال المقبلة. واليوم، نقترح ثلاث خطوات يمكن اتخاذها على الفور.

أولا، يحتاج مجلس الأمن إلى معلومات أفضل عن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وينبغي أن يشمل ذلك مؤشرات الإنذار المبكر، ما يسمح لنا باتخاذ إجراء قبل فوات الأوان. وقد أطلقنا، خلال مؤتمر دولي عُقد في برلين في الشهر الماضي، تقييما استشرافيا عالميا للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، يمكن أن يصبح نقطة مرجعية لعملائنا في المجلس وأداة لتعزيز جهود الأمم المتحدة في مجال الوساطة والدبلوماسية الوقائية ككل. وسيطلب ذلك تحسين التدريب والخبرة داخل بعثات الأمم المتحدة وأفرقتها للوساطة. وكمثال على ذلك، تمول ألمانيا خبيرا يقدم المشورة إلى الفريق القطري في الصومال بشأن الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ. وينبغي أن يصبح ذلك ممارسة معتادة في جميع عمليات الأمم المتحدة.

ثانيا، لقد حان الوقت لإبراز قضايا المناخ والأمن. وندعو الأمين العام، في ذلك الصدد، إلى تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن في أقرب وقت ممكن. والممثل الخاص، رجلا كان أم امرأة، يمكن أن يكفل وضع قضية تغير المناخ في محلها، أي في صميم عمل مجلس الأمن الذي يهدف إلى صون السلم والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين.

ثالثا، يتعين على الأمم المتحدة أن تكون مستعدة للعمل عندما تظهر المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. ولذلك، يجب التصدي لهذه المخاطر في جميع الولايات وفي استراتيجيات منع نشوب النزاعات. وسننشئ، مع شركائنا، فريق خبراء غير رسمي لمجلس الأمن معني بالمناخ والأمن في أقرب وقت ممكن. وهدفنا هو تكريس هذا الموضوع في عمل المجلس بصورة نهائية.

وَأدعو اليوم جميع المشاركين إلى الانضمام إلينا في هذا الجهد. وأنا ممتن وواثق من أن أولئك الذين سيخلفوننا في مجلس الأمن سيواصلون تنفيذ مبادرتنا المشتركة. وينبغي ألا تؤدي مكافحة تغير المناخ إلى تقسيمنا. فنحن نكافحه لإنقاذ أنفسنا ونكافحه من أجل الناس في جميع أنحاء العالم الذين يواجهون بالفعل العنف والتشريد نتيجة لتغير المناخ. ولا يمكنهم الانتظار.

ولذلك، فقد ولى وقت التحلي بالصبر الدبلوماسي. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتفاوض مع حقائق الطبيعة. فالعمل هو أهم ما في الأمر.

## بيان وزير البيئة في إستونيا، رينيه كوك

أشكر مقدمي الإحاطات على تقاريرهم التفصيلية.

تطرح جائحة فيروس كورونا الحالية تحديات في العديد من الأماكن في كل أنحاء العالم. وهي تظهر بوضوح الحاجة إلى استمرار التنسيق في التصدي لتغير المناخ، بما في ذلك المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

ويكاد لا يوجد سبب واحد لانعدام الأمن البشري، بل إن له عوامل مختلفة. وتغير المناخ عامل هام: فهو يزيد من عدم الاستقرار والتوترات القائمة ويشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. وهذه المخاطر موجودة.

إن إستونيا ليست في بؤرة كوارث تغير المناخ. ومع ذلك، فإننا نرى الآثار السلبية على تنوعنا البيولوجي، لا سيما في قطاعي الزراعة والحراجة. غير أن الآثار أشد بكثير في العديد من الأماكن في كل أنحاء العالم.

ومن الواضح أن الضغط الذي يفرضه تغير المناخ يتزايد على الصعيد العالمي. ولهذا السبب، يجب أن نتخذ إجراء فوريا. وثمة استهانة بحجم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. ومن المعروف أن تغير المناخ يزيد من حدة العوامل الهامة التي تؤدي إلى النزاع والهشاشة ويشكل تحديا لاستقرار الدول والمجتمعات. ولذلك، من المهم للغاية أن يتخذ مجلس الأمن نهجا منتظما لمعالجة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

أولا، من المهم تحسين قدرة الأمم المتحدة على تقليل المخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ إلى أدنى حد. فعلى سبيل المثال، من شأن تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن أن يساعد على تحسين التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى معلومات وبيانات موثوقة ودقيقة لتحسين فهمنا لدوافع النزاع وآثاره على الاستقرار. ونحن بحاجة إلى تحسين جمع البيانات ورصدها وتحليلها. وينبغي أن يكون تقديم الأمين العام تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن عن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ جزءا من هذا النهج.

وبما أن تغير المناخ يتسبب في المنافسة على الموارد الطبيعية والطاقة، فإن هدفنا الرئيسي هو التخفيف من آثاره. وينبغي الاستثمار في التكنولوجيات الخضراء والمستدامة. وتتجه إستونيا نحو تطوير تكنولوجيات الهيدروجين وتكنولوجيات الطاقة المتجددة الأخرى والحلول المبتكرة. وهذه الحلول الخضراء جزء هام من بيئة أمنية مستقرة وسلمية. وندعو جميع البلدان إلى التعاون وتبادل أفضل الممارسات مع إستونيا وغيرها من الشركاء الدوليين بشأن هذه المسألة.

وأخيرا، ينبغي أن تكون معالجة التهديدات الناجمة عن تغير المناخ جزءا هاما من عمل المجلس. وينبغي أن نركز على أدوات الوقاية واستراتيجياتها بدلا من معالجة العواقب في وقت لاحق.



وتقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة عن تقليل المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ إلى أدنى حد ومنع نشوب النزاعات. وما لم يتخذ المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إجراءات وحيهة، فإن تغير المناخ يؤدي إلى ازدياد الهشاشة وتقويض السلام والأمن.

## المرفق 8

بيان وزير الدولة للكونولث والأمم المتحدة وجنوب آسيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، لورد ويمبلدون طارق أحمد

إنه لمن دواعي سروري دائما أن أرى وزير الخارجية ماس وأنضم إليه في مجلس الأمن. ونشكر الخبراء مقدمي الإحاطات لدينا - السيد ماغاي والأمين العام المساعد ينتشا والسيدة باسيسي - على أفكارهم وخبرتهم في إحاطة مجلس الأمن اليوم.

وفيما يتعلق بالفكرة القائلة بأن التهديدات التي تواجه الرخاء اليوم ستصير مشاكل جيوسياسية غدا، فإن مقدمي الإحاطات بينوا بوضوح آثار تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين. ونحن، المملكة المتحدة، قد أبقينا هذه المسألة في صدارة جدول أعمال مجلس الأمن منذ أن عرضناها لأول مرة على المجلس في عام 2007 (انظر S/PV.5663 والجلسة المستأنفة). وللأسف، فإن ما قلناه آنذاك، وما أكدته كثيرون آخرون منذ ذلك الحين، قد ثبت أنه صحيح. وهذا العام، كانت المخاطر العالمية الخمسة الأولى في التقرير السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي كلها بيئية لأول مرة في تاريخ هذا المنتدى.

ومن الواضح أن تغير المناخ عامل مضاعف لأوجه التوتر والمشقة. وتشتد آثاره في المجتمعات المحلية في أكثر البلدان والمناطق ضعفا في جميع أنحاء العالم. وكما سمعنا، فإن ندرة الموارد والصدمات الاقتصادية والتشريد وارتفاع مستوى سطح البحر تؤدي إلى ازدياد احتمالات نشوب النزاعات العنيفة. وبإضافة العامل المضاعف المتمثل في مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كما شهدنا جميعا في هذا العام، أصبح التهديد الذي يتعرض له السلام شديدا.

إننا جميعا نشعر بآثار تغير المناخ ولكنها لا تؤثر علينا بصورة متساوية. وندرك، على سبيل المثال، أن النساء والفتيات يعانين بشكل غير متناسب. فأوجه عدم المساواة بين الجنسين يمكن أن تحد من فرص الحصول على التعليم واتخاذ القرارات والغذاء والسكن اللائق. ويمكن أن تكون الفتيات والنساء أكثر عرضة للفقر أو الاستغلال الناجمين عن الكوارث. والنساء أكثر عرضة للوفاة من الرجال خلال كارثة متصلة بالمناخ. ونعلم أن ازدياد العنف والاستغلال القائمين على نوع الجنس خلال الأزمات أمر مأساوي ولكنه حقيقي. ففي أعقاب هذه الأزمات، كثيرا ما تتعرض النساء والفتيات للعنف والاستغلال الجنسيين أثناء سعيهن للحصول على الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى. وقد أيدت الرئيس في الأسبوع الماضي بشأن التركيز على هذه الشواغل المحددة. وأود أن أؤكد وأشدد مجددا أن المملكة المتحدة تلتزم بمعالجة جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس على الصعيد العالمي، بما في ذلك من خلال مبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع.

ويجب أن يكون نهجنا إزاء أمن المناخ مراعيًا لهذه الأوجه من عدم المساواة ولهذه الشواغل العميقة. إن مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة ومحورية وهادفة هي مفتاح السلام المستدام. وهناك من الأدلة ما يثبت ذلك. ويجب أن نستند إلى احتياجات النساء والفتيات وأولوياتهن، وعلينا أن نستفيد في صياغة استجابتنا من إمكاناتهن وأفكارهن وخبراتهم وتجاربهن. ويجب على مجلس الأمن أن يغتنم هذه الفرصة لمعالجة هذا الاختلال.

بالطبع، ما من أمة في مأمن من تغير المناخ. ويتعين على كل بلد أن يقرر كيفية التكيف مع آثار تغير المناخ وكيفية بناء القدرة على الصمود.

إن المملكة المتحدة، وفي صميم أولوياتها للمؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في العام المقبل، تريد أن تجمع البلدان بغية الاتفاق على تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ على وجه السرعة بما يتماشى مع أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأهداف الاتفاقية الإطارية. وفي المؤتمر السادس والعشرين، سنعطي الأولوية للعمل الذي يبني القدرة على التكيف والصمود، لا سيما في المناطق المعرضة لآثار تغير المناخ، بما في ذلك من خلال تحسين التنسيق وزيادة التمويل. وبناء القدرة على الصمود، يمكننا الحد من المخاطر، بما في ذلك المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ.

وعلاوة على ذلك، وكما أكد قادة جميع بلدان الكومنولث البالغ عددها 54 بلدا في بيانهم الأخير بشأن جائحة كوفيد-19، يجب علينا أن نتصافر ونعمل بصورة تعاونية وجماعية من أجل إعادة البناء بشكل أفضل. ويشمل ذلك مواصلة الدفاع عن الدول الصغيرة والضعيفة، مع التسليم بأن الوباء قد فاقم العديد من التحديات المتصلة التي تواجهها هذه الدول بالفعل. فالتعاون يفيد كل واحد منا.

ولكننا نحتاج في المقام الأول والأخير إلى نهج قائم على الأدلة لمواجهة التهديدات الأمنية المناخية. وبهذا النهج يمكننا أن نصمم حلولاً للدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات المدرجة في جدول أعمالنا. وقد قمنا بذلك بالفعل في عدة قرارات لمجلس الأمن، ولا سيما القرارات الأخيرة بشأن مالي ودارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال. وينبغي لنا الآن أن نمارس الضغط من أجل التنفيذ الفعال لتلك القرارات. وينبغي أن ندمج القدرة على التكيف في عملنا المتعلق بتغير المناخ والتنمية وبناء السلام والمجال الإنساني. ويتعين علينا أن نستخدم البيانات والأدلة وأفضل الممارسات. ولكي نعمل ذلك بفعالية، ينبغي أن نفهم أسباب النزاعات وآثارها على الاستقرار في الأجل الطويل. وأود أن أؤيد النداءات التي تدعو الأمين العام إلى تقديم تقريراً شامل إلى المجلس عن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

ثانياً، نرحب أيضاً بالإجراءات المتعلقة بتقييم مخاطر المناخ والمرونة في مواجهة المناخ كجزء لا يتجزأ من عمل المجلس. وهذا سيراعي بشكل صحيح المخاطر المناخية في عمليات الأمم المتحدة واستراتيجيات منع نشوب النزاعات وحلها وصناديق بناء السلام. ومن خلال شراكة الإجراءات المبكرة القائمة على الوعي بالمخاطر، سنوسع نطاق تمويل الإجراءات المبكرة ونحسن نظم الإنذار المبكر ونبني القدرات الوطنية على الاستجابة المبكرة للمخاطر. وتدعم وضع خطة لإعادة تنفيذها ستجعل نحو بليون شخص في مأمن من الكوارث بحلول عام 2025.

ثالثاً، سندعم تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إجراء التحليل واتخاذ الإجراءات بشأن مخاطر المناخ بوصفها سبيلاً أساسياً من سبل العمل.

وأخيراً، سندمج التنبؤ بالمناخ في التدابير الأوسع نطاقاً لمنع نشوب النزاعات بغية إبقاء جهودنا مركزة على الهدف.

وفي الختام، لا شك في أن التهديدات الأمنية المتصلة بالمناخ، كما أوضح الرئيس نفسه، تهديدات حقيقية. وهي تهديدات مباشرة ومتواصلة. ولذلك يجب أن نعمل معا حتى تتمكن منظومة الأمم المتحدة من النظر في المخاطر والتهديدات المناخية على نحو شامل عندما نتخذ القرارات وننفذها في التخطيط لبعثات الأمم المتحدة.

## بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، تشانغ جون

أرحب بكم، سيدي وزير الخارجية، في مجلس الأمن لترؤس جلسة اليوم. وأشكر الأمين العام المساعد ينتشا والسيد ماغاي على إحاطتَيْهما. لقد استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة باسيبي.

إن بني البشر والطبيعة يشتركون في مجتمع الحياة. فما يؤدي الطبيعة يؤدي البشر. ويشكل تغير المناخ عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة. وبيد أننا نقضي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مرة أخرى بأنه ما من بلد أو فرد في مأمّن من التحديات العالمية وبأن التضامن والتعاون هما أكثر ما نحتاج إليه. إن تغير المناخ يعرض للخطر مستقبل البشرية ويتطلب منا جميعاً جهوداً مشتركة. وفي هذا السياق، تود الصين أن تؤكد على ما يلي:

أولاً، ينبغي أن نفي بالالتزامات وننفذ بفعالية توافق الآراء المتعدد الأطراف بشأن تغير المناخ. وينبغي لكل بلد أن يدعم بقوة تعددية الأطراف بدلاً من أن يضع نفسه في المقام الأول، وأن ينفذ الالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها متباينة وقدرات كل بلد على حدة، وأن يبني نظاماً عالمياً عادلاً ومنصفاً ومرحياً للجميع. يتمثل أكبر تحد يواجه عملية المناخ المتعددة الأطراف في الفجوة التمويلية الكبيرة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بتقديم 100 بليون دولار سنوياً لتمويل العمل المناخي بحلول عام 2020، وأن تحدد هدفاً جماعياً جديداً، فضلاً عن تعزيز شفافية الدعم المالي.

ثانياً، ينبغي لنا إعطاء الأولوية للتنمية والنهوض بهدف تحقيق التنمية المستدامة. إن تغير المناخ مسألة إنمائية في جوهره وليست مسألة أمنية. وليست هناك صلة مباشرة بين الاثنين. ويكمن حل تغير المناخ في التنمية المستدامة. ويهدف التقدم الإنمائي المحرز إلى التصدي الفعال لتغير المناخ والتهديدات الأمنية المتزايدة بسببه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية للتنمية في تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي العالمية. وينبغي للبلدان أن تشجع التحول نحو الاقتصاد الأخضر والمنخفض الكربون وأن تعزز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

ثالثاً، ينبغي لنا إعطاء الأولوية للسكان مع كفاءة عدم تخلف أحد أو بلد عن الركب. وتواجه البلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية مشاكل التخلف الإنمائي ونقص الموارد وضعف التكنولوجيا. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تعمل على نقل التكنولوجيا المراعية للمناخ لمساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ وتسريع التنمية الخضراء.

رابعاً، ينبغي أن نحث وكالات الأمم المتحدة على الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو أفضل والعمل بطريقة منسقة لبناء التأزر. وينبغي لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمنسقين المقيمين، حشد جهود جميع الأطراف وفقاً لولاياتهم، لتقديم الدعم الموجه نحو هدف التصدي لتغير المناخ وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن يعمل مجلس الأمن، بوصفه الجهاز المعني بمسائل السلم والأمن الدوليين، وفقاً لولايات القرارات ذات الصلة، وأن يحل التحديات والآثار الأمنية لتغير المناخ بالنسبة للبلدان المعنية، وأن يناقش المسائل ذات الصلة، فضلاً عن معالجتها على أساس قطري محدد.

وتواصل الصين التصدي لتغير المناخ وتنفيذ اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، في الوقت الذي تكافح فيه جائحة كوفيد-19 وتعزز الانتعاش الاقتصادي. ونسعى إلى تحقيق التنمية الخضراء وإعطاء الأولوية للسكان، علاوة على بذل كل جهد ممكن لمعالجة المسائل البيئية لتلبية تطلعات شعبنا إلى حياة أفضل. وكانت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين في عام 2018 أقل بنسبة 45.8 في المائة مما كانت عليه في عام 2005، ما يعني تحقيق هدف خفض الانبعاثات قبل عامين من الموعد المحدد. وفي عام 2018 بلغت حصة الوقود غير الأحفوري 14.3 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الصين. وتمثل ملكية السيارات التي تعمل بالطاقة المتجددة أكثر من نصف إجمالي هذه السيارات في العالم.

ونواصل تنفيذ السياسة الرئيسية للدولة المتمثلة في حفظ الموارد وحماية البيئة، فضلا عن تعزيز التقدم الإيكولوجي لبناء الصين البديعة. ويقع ربع المساحة التي تم تحريجها حديثا في العالم منذ عام 2000 في الصين. وتواصل الصين إصلاح 50 في المائة من أراضيها الصحراوية القابلة للإصلاح بحلول نهاية هذا العام.

ونمضي في التعاون الدولي الفعال في مجال المناخ. وتواصل الصين التقدم في تطوير طريق الحرير الأخضر. وأطلقنا مع الائتلاف الدولي للتنمية الخضراء التابع لمبادرة الحزام والطريق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وساعدنا البلدان المعنية على تطوير مشاريع للطاقة المتجددة مثل الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والطاقة الفولطاضوئية لتحقيق التحول في مجال الطاقة والتنمية الخضراء. وإلى جانب الجهود التي تبذلها الصين، أصدرت مجموعة العشرين أول بيان رئاسي لها بشأن تغير المناخ في عام 2016. وعلى مدى عامين متتاليين عقدت الصين وفرنسا والأمم المتحدة اجتماعات ثلاثية رفيعة المستوى وأصدرت بيانات بشأن تغير المناخ، فوضعت بذلك مثالا يحتذى به للمجتمع الدولي. وبصفتها قيادة مشاركة في مسار الحلول القائمة على الطبيعة في قمة العمل المناخي ضغطت الصين من أجل اتخاذ ما يقرب من 200 مبادرة لضمان نتائج إيجابية للقمة.

وإذا نظرنا إلى عالم اليوم، يمكننا أن نرى أن التصرفات الأحادية غير المسؤولة وغير الراشدة وممارسات التسلط تسبب خطرا أكبر. وإذا ما استمر هذا الأمر دون رادع، فلن تكون هناك سيادة للقانون الدولي والإنصاف والعدالة والمساواة والثقة المتبادلة بعد الآن، وسينحدر العالم إلى حالة من الفوضى العامة. ويجب علينا الوقوف والمقاومة معا. وأود أن أؤكد أنه مهما كان التحول الذي سيحدث في العالم، ستؤيد الصين دائما تعددية الأطراف والعدالة الدولية، وستدعم بحزم النظام الدولي القائم على القانون الدولي، وترفض ممارسات الهيمنة والتسلط، وتعارض سياسة التفوق والقوة المزعومة. وستعمل الصين مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي لبناء عالم مفتوح شامل نظيف وجميل ينعم بالسلام والأمن والازدهار الدائم للجميع.

## بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن، خوسيه سنغر وايسنغر

نشكر ألمانيا على عقد هذه المناقشة التي تسرنا المشاركة في تنظيمها.

تؤيد الجمهورية الدومينيكية البيان الذي سيقدمه وفد ناورو باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن (انظر المرفق 21).

وليس من قبيل المصادفة أن عقد مجلس الأمن مناقشات بشأن هذه المسألة لمدة ثلاث سنوات متتالية، تُسقت تحت رئاسة السويد في عام 2018 (انظر S/PV.8307) والجمهورية الدومينيكية في عام 2019 (انظر S/PV.8451) والآن تحت الرئاسة الألمانية. وكان اجتماعنا المعقود بصيغة آريا في نيسان/أبريل الماضي الخامس من نوعه بشأن هذا الموضوع منذ عام 2013. ويبن ذلك زيادة الوعي بالمخاطر التي يتعرض لها السلام والأمن الناجمة عن تغير المناخ أو المتفاقمة بسبب آثاره.

ويشكل تغير المناخ خطراً وجودياً للكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل الجمهورية الدومينيكية. وقد تم الاعتراف على نطاق واسع بآثره على تنمية شعوبنا ورفاهها. وفي منطقة البحر الكاريبي لا شك في أن زيادة تواتر الظواهر الطبيعية الشديدة وكثافتها في إضعاف منطقتنا وشعوبها التي تبني مستقبلها فيها.

بيد أن تغير المناخ يعدُّ تحدياً متعدد الأبعاد وأصبح واضحاً أن الأخطار التي يسببها تهدد حياة ملايين الأشخاص وسبل عيشهم. وشهدنا بفضل الجهود المشتركة إحرار تقدم في النظر إلى آثار تغير المناخ بوصفها أحد عوامل الخطر في سياقات مثل منطقة بحيرة تشاد ومالي، والصومال وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وحظي هذا الموضوع هذا العام باهتمام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وقرارات المجلس المتعلقة ببعثات الاتحاد الأفريقي في الصومال والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وعلاوة على ذلك، أحرزنا تقدماً في الإقرار بالترابط بين المخاطر الأمنية لآثار تغير المناخ وشواغل المجلس الأخرى مثل التصدي للنزاع من منظور جنساني. ومن الأهمية بمكان مواصلة إدماج منظور مناخي في تحليلنا لآثار النزاعات على الشباب والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان مثل المسنين والمشردين واللاجئين.

وتشير الأدلة المتاحة إلى أن آثار تغير المناخ ستزداد خلال السنوات المقبلة. وسيزيد ذلك من احتمال تحول آثاره السلبية إلى أسباب رئيسية للنزاع. ويجب على هذا الجهاز المسؤول عن كفالة السلم والأمن الدوليين أن يزيد من قدرته التحليلية وأن يدمج الأدوات اللازمة لتحديد العوامل المسببة لزعة الاستقرار ومنعها في نهاية المطاف. كيف نتجاهل آثار الكوارث الطبيعية وحالات الجفاف والفيضانات وتدهور الأراضي وارتفاع منسوب مياه البحر وارتباطها بالنزاعات المحتملة والحالية مثل الفقر والتنافس على الموارد الطبيعية والغذائية النادرة وتشريد السكان والتوترات الاجتماعية؟

وندعم بقوة الجهود التي بذلتها آلية الأمن المناخي التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويعتبر أساسياً إسهامها في وضع إطار

مفاهيمي لتقييم المخاطر المتصلة بتغير المناخ، فضلاً عن الأدوات اللازمة لوضع استراتيجيات للإنذار المبكر ومنع المخاطر وإدارتها.

ونحن في منعطف يتعين علينا فيه مواصلة التفكير في منع نشوب النزاعات في مواجهة تهديدات غير تقليدية، والبناء على التقدم الذي أحرز بالفعل. ويجب علينا التحول من النهج التجزيئي إلى نهج شامل يدمج مخاطر أمن المناخ في مداولاتنا، فضلاً عن زيادة الإبلاغ السياقي المنتظم من قبل الأمين العام. ويتطلب إدراج تلك المعلومات تعزيز القدرات التحليلية لجميع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وبالتالي زيادة قدرات وتدريب الجهات الفاعلة في الميدان لتمكينها من تحديد وتقييم المخاطر المتصلة بتغير المناخ، لأن كيفية تفاعل هذه الأخيرة مع عوامل الخطر الأخرى أمر بالغ الأهمية.

وأخيراً، نحن بحاجة إلى مواصلة العمل نحو إنشاء الولاية اللازمة لضمان إدراج مسألة آثار تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين في جدول أعمال المجلس بصورة منتظمة. ويجب أن يرقى المجلس، في دوره الفريد، إلى مستوى التحديات التي حددناها بالفعل. لقد حان الوقت لتوحيد القوى وأن يظهر المجلس إرادته السياسية لاتخاذ إجراءات حازمة تمكننا من تقديم استجابات مناسبة ومتسقة.

## بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

أولاً، أود أن أثني على ألمانيا لاعتبارها الروابط بين تغير المناخ والأمن من الأولويات الرئيسية في فترة ولايتها في مجلس الأمن. وأود أيضاً أن أثني على السيد ينتشا والمتحدثين الذين تبعوه على إحاطاتهم.

وفي الوقت الذي ينصب فيه اهتمام الجميع على الاستجابة للأزمة الصحية العالمية الناجمة عن مرض فيروس كورونا، من المهم ألا ننسى التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي بفعل المخاطر البيئية، ولا سيما تغير المناخ وتدمير الموائل الأحيائية الطبيعية، وأن نعزز عملنا الجماعي بشأن هذه المسألة. إن عالماً في حالة طوارئ مناخية، مثل عالمنا، هو عالم مهدد بالخطر يتعرض لمخاطر أمنية متزايدة وتهديدات جديدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على استباق تلك الآثار ومنعها والحد منها. وفي ذلك السياق، أود أن أشاطر المجلس ثلاث قناعات.

القناعة الأولى هي أن التداعيات التي يخلفها تغير المناخ وإنهيار التنوع البيولوجي على الأمن الدولي يجب أن تصبح بالضرورة عنصراً رئيسياً في جدول أعمال منع نشوب النزاعات. والثانية هي أن إجراء تحليل دقيق ومنتظم لهذه المخاطر أمر ضروري ويصب في المصلحة العامة الدولية؛ ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في هذا الصدد. وثالثتها أن تحليل المخاطر يجب أن يكون مصحوباً بتدابير وقائية تنفذها الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والشركاء الإنمائيون ووكالات الأمم المتحدة. وتود فرنسا، على أساس هذه القناعات، أن تعمل مع جميع الدول الأعضاء بشأن المقترحات العديدة التي سبق أن تشاطرناها، بما في ذلك الاقتراحان الرئيسيان التاليان:

يهدف الاقتراح الأول إلى اعتماد أداة جماعية من شأنها أن تحلل آثار تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين وأن توفر إنذاراً مبكراً بشأنها. وتوجد بالفعل بعض البيانات والأدوات التحليلية ولكنها متفرقة بين الدول، بل وداخل الأمم المتحدة بين مختلف وكالاتها، وفي مراكز الفكر. والمطلوب هو تجميعها في وثيقة واحدة وإعطائها مكانة بارزة. وما ينقصنا هو المبلغون عن المخالفات، كما تفعل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في ما يتعلق بتغير المناخ. وتود فرنسا أن يقوم الأمين العام بهذا الدور بأن يقدم إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن تقريراً كل سنتين يقيّم المخاطر التي تهدد السلام والأمن من جراء آثار تغير المناخ في جميع مناطق العالم، مع إسقاطات مختلفة في الوقت المناسب. هذه هي الطريقة الوحيدة لوضع استجابات مناسبة حقاً للتهديدات الحالية في منطقة الساحل وأجزاء من آسيا والدول الجزرية. كما أنها الطريقة الوحيدة لتوقع التهديدات في المستقبل ومساعدة أضعف البلدان على مواجهة الضغوط التي ستواجهها في العقود المقبلة.

ويتعلق الاقتراح الثاني بدور الأمم المتحدة في وضع توصيات لاتخاذ إجراءات ملموسة. يجب أن نعبي مجموعة واسعة من الأدوات في مواجهة هذه المخاطر الأمنية، وأن نعزز قدرات الأمانة العامة من حيث الخبرة والتنسيق في مجال المناخ. وفي بعض الحالات، كما هو الحال في أعقاب ظاهرة مناخية شديدة، سيلزم اتخاذ تدابير إنسانية طارئة لإنقاذ الأرواح وضمان الأمن، ولكن أيضاً لتوفير وسائل إعادة الإعمار. وفي حالات أخرى، سيكون من الضروري مساعدة المجتمعات المحلية على التكيف مع الارتفاع الحتمي في مستويات سطح البحر وتدهور التربة. وفي بعض الأحيان، سيكون من الضروري استباق التهديدات من



خلال تزويد صغار المنتجين بآليات تأمين تسمح لهم باستئناف النشاط الاقتصادي بسرعة بعد وقوع كارثة مناخية، بدلاً من الهجرة إلى مناطق أخرى. إن عمل آلية المناخ والأمن، في ذلك الإطار، لا يقدر بثمن ولكن يجب تعزيزه، لا سيما بتعيين مبعوث خاص بالأمن المناخي.

وعلى أية حال، يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور هام في وضع هذه التوصيات ومن ثم في تنسيق الجهود التي يجب أن تبذلها الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليون على سبيل الأولوية.

وفي مواجهة هذه المخاطر المعينة، لا يمكننا أن نلجأ إلى الإنكار أو التصليل. فيمكننا أن نتوقعها ونستجيب لها ونمنع نشوب النزاعات. ويجب أن نعمل الآن - وهو دور الأمم المتحدة والمجلس، فضلاً عن كونه التزاماً من فرنسا. ولهذا السبب نؤيد فكرة تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة بهدف تنفيذ المقترحات المقدمة اليوم.

## بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أود أن أرحب بحضور معالي الوزير هايكو ماس والوزراء الموقرين من فييت نام وبلجيكا وإستونيا والمملكة المتحدة وتونس في هذه الجلسة الهامة. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم الثاقبة.

إننا نشهد بصورة متزايدة في جميع أنحاء العالم الآثار السلبية لتغير المناخ لأنها تؤثر على الناس والنظم الإيكولوجية وسبل العيش. ومن بين هذه الآثار، يتسبب ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية الشديدة والجفاف في انعدام الأمن الغذائي وفقدان الموائل وانقراض الأنواع. وقد حذرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من أن من المرجح أن تزداد تكاليف تغير المناخ بمرور الوقت.

وفي ظل هذه الخلفية، أود أن أجمل ثلاث نقاط فيما يتعلق بموضوع هذه المناقشة المفتوحة، ألا وهي المناخ والأمن.

أولاً، إن الصلة بين تغير المناخ والمخاطر الأمنية هي صلة تعتمد على السياق إلى حد كبير. وأشكر السيد محمد سعيد ماغاجي على توفير سياق لهذه المناقشة من خلال المثال المتعلق بمنطقة الساحل.

ففي حين لم يكن تغير المناخ قط المحرك الوحيد للنزاع، هناك أدلة تشير إلى أنه ضاعف المخاطر القائمة المعروفة بأنها تسهم في انعدام الأمن. غير أن هذا الربط يتوقف على عوامل أخرى كثيرة، منها توافر الموارد والقدرة على التكيف. ولذلك فمن المهم فهم هذه العلاقة من خلال تحليل مستتير يأخذ في الاعتبار السياق المحلي والمعلومات المناخية الحديثة.

وأنا أتفق مع الأمين العام المساعد ينتشا على أنه يجب علينا أن نضع الناس في صلب الاهتمامات وأن نتعلم من الخبرة اليومية في معالجة عواقب تغير المناخ على الأمن. ولا يمكننا أن نخرج بتوصيات فعالة وكفؤة في مجال السياسات إلا من خلال فهم العلاقة الدقيقة بين المناخ والنزاع. وقد ناقش مجلس الأمن مسائل المناخ والأمن في مختلف الاجتماعات. كما أدمج صيغة بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في القرارات الخاصة ببلدان محددة. وفي هذا السياق، من المهم أيضاً إيلاء الاهتمام لتعزيز قدرة البلدان المتضررة على التكيف مع المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والتخفيف من أثارها.

كما أنشئت آلية الأمن المناخي لتقديم تقييم للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ واستراتيجية إدارتها. ومن المفيد تعزيز هذه الآلية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات والربط مع أوساط البحث الدولية.

ثانياً، ينبغي أن نعمم اعتبارات تغير المناخ في جميع مراحل عملية السلام، من منع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام إلى بناء السلام والإنعاش بعد انتهاء النزاع، على أساس كل حالة على حدة. ويشمل ذلك إدماج تحليل المناخ في تقييم المخاطر والنظر في الآثار المتصلة بالمناخ على عمليات السلام وعمليات حفظ السلام، فضلاً عن تصميم تدخلات بناء السلام التي تراعي المناخ في البلدان المتضررة من النزاعات. إن إدراج قضايا المناخ في منع نشوب النزاعات وبناء السلام يمكن أن يسهم في منع بدء النزاعات وتصعيدها بسبب آثار تغير المناخ.

ويجب تحديد الأولويات في البلدان وفي الحالات التي تتقاطع فيها مخاطر المناخ مع السياسات الهشة. ومن الأهمية بمكان مساعدة تلك البلدان في بناء القدرة على التكيف وتعزيز القدرة على الصمود على أساس احتياجاتها وأولوياتها.

ثالثاً، ينبغي أن نعزز التعاون وتبادل المعلومات. ويجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة في تآزر، وفقاً لاختصاصاتها وولاياتها. إن تغير المناخ وما يتصل به من آثار أمنية مجال معقد للغاية، مما يجعل استجابة أي جهة فاعلة واحدة مستحيلًا وغير واقعي. ومن المهم تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين جميع كيانات الأمم المتحدة لضمان استراتيجيات فعالة للاستجابة. وينبغي أن تستفيد الجهود الرامية إلى التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ من الخبرات والقدرات القائمة وأن تحشدتها وتراعي احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة.

وأخيراً، إذا كنا قد تعلمنا من جائحة فيروس كورونا شيئاً فهو أن المصلحة الوطنية وحدها لا يمكن أن تؤدي إلى حل للتحديات العالمية المشتركة. ولذلك أود أن أؤكد من جديد على أن من الأهمية بمكان تعزيز التعاون الدولي في التصدي لتغير المناخ. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعتقد إندونيسيا أن مناقشة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والنظر فيها لا يمكن أن يفيد إلا إذا أدى إلى اتخاذ إجراءات في نهاية المطاف للتصدي لتغير المناخ على النحو المناسب من خلال إجراءات فعالة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

وتظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الرائد للتصدي لتغير المناخ، ولا يزال من الأهمية بمكان دعم اتفاق باريس ووفاء البلدان بالتزاماتها المحددة وطنياً. وتقف إندونيسيا، من جانبها، على أهبة الاستعداد للإسهام في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك معالجة علاقتها بالتحديات الأمنية.

## بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إينغا روندا كينغ

ندرك جميعاً أن تغير المناخ واقعٌ عالمي متعدد الأبعاد وشامل وتهديد ذو أبعاد وجودية. فالجفاف والتصحر وهطول الأمطار غير المنتظم وارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات والأعاصير وغيرها من الأخطار المناخية تعرض للخطر حياة الناس وسبل عيشهم، مما يزيد من التشرذم والتنافس على الموارد الشحيحة. والأثر الذي تخلفه على البلدان واضح بالفعل، وسيزداد سوءاً إن لم نعالج هذه الأزمة. إننا بحاجة إلى القيادة والإرادة السياسية لتغيير مسار كوكبنا بشكل جذري والتصدي للتحديات المناخية والأمنية القائمة بالفعل. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الواضح أن مجلس الأمن يجب أن يعمل في إطار ولايته لمعالجة العواقب الوخيمة لأزمة المناخ على السلم والأمن الدوليين.

ونأمل أن تكون جلسة اليوم بمثابة خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح، ونشيد بألمانيا على جمعنا في جلسة لمناقشة هذا التهديد المشترك. ويسرنا أن نكون من المشاركين في تنظيم هذه الجلسة. ونشكر أيضاً مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة، التي أبرزت الآثار المستترة لتغير المناخ. إن سانت فنسنت وجزر غرينادين ملتزمة بالتصدي لهذا التهديد الوجودي داخل مجلس الأمن وخارجه.

وتقدم عدد من الحالات المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، من هايتي وأفغانستان إلى غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، دليلاً واضحاً على أن تزايد تواتر الظواهر الجوية القسوى وشدتها يؤثر بالفعل تأثيراً ملموساً على الأمن ويسهم في العديد من التحديات. وقد أقر مجلس الأمن بهذه المسألة في عدد متزايد من الحالات ولكننا لم نتمكن للأسف، بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية الجماعية، من إدراج الاعتبارات المناخية والأمنية في العديد من القرارات الصادرة عن المجلس. وهذا يعني أن التقييمات والخبرات اللازمة التي تراعي المناخ لا تدمج في كثير من الأحيان في الإجراءات الرئيسية للعديد من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

وتعتقد سانت فنسنت وجزر غرينادين أنه يجب تمكين مجلس الأمن من زيادة وعيه وفهمه وقدرته على تقييم الآثار الأمنية المترتبة عن آثار تغير المناخ والاستجابة لها بطريقة قائمة على الأدلة. ولا توجد حدود فاصلة للتفاعل بين القضايا الناتجة عن تغير المناخ الذي يتسبب فيه الإنسان. ولكن يجب علينا جميعاً أن نعمل في إطار ولاية كل منا لمعالجة الأثر البعيد المدى لتغير المناخ. وتظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ هي الهيئة الرئيسية لمعالجة تغير المناخ، وتواصل أجهزة الأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تأدية أدوار هامة. ومن الأهمية بمكان، في الوقت نفسه، أن تدمج المناظير المناخية إدماجاً شاملاً في دعامة السلام والأمن في الأمم المتحدة. ولذلك فإن المطلوب هو اتباع نهج تكاملي ومتآزر يستفيد على أفضل وجه من خبرة جميع الأجهزة والجهات الفاعلة ذات الصلة.

ونحتاج في هذه اللحظة الحرجة إلى بيانات كافية من حالات قطرية ومناطقية محددة، مع النظر في الآثار المتباينة والمختلفة جنسانياً للمخاطر المتصلة بالمناخ، بغية تحسين قدرة مجلس الأمن على صون السلام والأمن الدوليين. ولذلك فإننا نشجع على إدماج هذه التقييمات المتعلقة بأمن المناخ في جميع التقارير الصادر بها تكاليف عن الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وندعو أيضاً إلى تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن لتنسيق جهود الاستجابة في جميع أركان منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز العمل الشامل.

وننتق معكم تماماً، سيدي الرئيس - فلا يمكننا التفاوض مع الطبيعة. فهي تتطلب تغييراً مؤسسياً وسلوكياً. ويجب معالجة الأسباب الجذرية مع استمرار ارتفاع عدد القتلى والدمار على الصعيد العالمي. لذلك فإن جزءاً من الحل يتطلب مساءلة المتسببين الرئيسيين والتاريخيين بالانبعاثات - أي كبار المتسببين بالانبعاثات، إن شئتم أن تسموهم كذلك - لكي يلتزموا بأحكام اتفاق باريس ويتخذوا الإجراءات اللازمة للإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بتعهداتها بالتمويل المتعلق بالمناخ بوصفها حداً أدنى لا حداً أقصى. إن تمويل المناخ أمر بالغ الأهمية لتلبية الاحتياجات العاجلة للتكيف والتخفيف من الآثار للبلدان المتضررة قبل أن تضيع فرصة العمل الحاسم وتُحمى المكاسب الأمنية التي تحققت بشق الأنفس. نعم، إن العمل هو كل ما يهم الآن.

## بيان نائب الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، كوليسا مابونغو

نشكر الأمين العام المساعد وكذلك مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم في هذه المسألة.

لا يزال التزام جنوب أفريقيا القوي باستجابة جماعية متعددة الأطراف للتحدي الوجودي لتغير المناخ ثابتاً، ونحن نضاعف جهودنا على الصعيدين القاري والوطني لمعالجة الأزمة، حتى خلال جائحة فيروس كورونا الحالية.

وتدرك جنوب أفريقيا أن الظواهر الجوية الشديدة والجفاف وندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي والتصحر، وهي ظواهر يُعتقد أنها تتفاقم بسبب تغير المناخ، يمكن أن تزيد من خطر نشوب نزاعات عنيفة، سواء داخل دول ذات سيادة أو عبر حدود الدول. وفي أفريقيا، هناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن هذا قد يكون هو الحال في أجزاء من منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وكذلك في القرن الأفريقي. وفي هذه الحالات المحددة، يشكل تغير المناخ تهديداً أو عاملاً مضاعفاً للمخاطر، يُصعد من حدة التوترات والنزاعات القائمة من خلال الضغط على الموارد الشحيحة أصلاً.

وعلى الرغم من هذه الحالات، لا يوجد حالياً سوى القليل من الأدلة العلمية التي تدعم الاستنتاجات الأعم ومفادها أن ثمة علاقة سببية مباشرة بين تغير المناخ والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. ولذلك، تظل جنوب أفريقيا تتوخى الحذر فيما يتعلق بتناول تغير المناخ في مجلس الأمن بوصفه مسألة مواضيعية أو اعتماد قرارات عامة في هذا المحفل. وبدلاً من ذلك، وحيثما يُعتقد أن تغير المناخ عامل مساهم بوضوح في تهديد السلام والأمن الدوليين، فإن من المناسب أن يعلق مجلس الأمن على هذه المسألة في إطار السياق المحدد للبلدان التي قد تتأثر. وحتى في ظل تلك الظروف، فإن الإسهام الذي يمكن أن يقدمه مجلس الأمن متواضع وغير واضح. ولذلك، نرحب بهذه الفرصة للاستماع إلى أفكار من أعضاء المجلس فيما يتعلق بشكل ذلك الإسهام. ومن المهم التأكيد على أن تغير المناخ مسألة من مسائل التنمية المستدامة، يتعين معالجتها من خلال التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك في ظل المساعدة التي تتلقاها الدول الأعضاء من الهيئات المتعددة الأطراف المكرسة لتقديم دعم فعال للركائز الثلاث للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويتمثل مفتاح التصدي لتغير المناخ في ضمان التعاون الدولي لاتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف الآثار والتكيف وضمان حصول جميع البلدان النامية التي تحتاج إلى وسائل دعم أو مساعدة في مجال التنفيذ في التصدي للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ على هذا الدعم. ويقدر ما توجد آثار أمنية لتغير المناخ، فإن أفضل طريقة للتصدي لها هي من خلال تقديم دعم ملائم ويسير المنال للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره إلى البلدان المتضررة وزيادة هذا الدعم بصورة هائلة.

إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مناهجها الولاية الرئيسية لحفز المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات من هذا القبيل ولديها القدرات على القيام بذلك، لا سيما وأن الاتفاقية تتمتع بعضوية عالمية وتعمل بتوافق الآراء وتلتزم بمبادئها، بما في ذلك الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة ومراعاة قدرات كل طرف.

وينطوي إدراج تغير المناخ بوصفه مسألة مواضيعية في جدول أعمال مجلس الأمن، في رأينا، على خطر تبديد أهمية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وصراف الاهتمام والموارد عن عملها الأساسي. ونعتقد أيضا أن ثمة أسئلة معقولة بشأن متى وعلى أي أساس علمي سيشير مجلس الأمن إلى تغير المناخ بوصفه عاملا مساهما في حالة نزاع محددة، وأين تحديدا سيعين مجلس الأمن الحد الفاصل فيما يتعلق بإدراج المسائل البيئية في جدول أعماله. ومن المؤكد أن تغير المناخ ليس سوى واحد من عدة تحديات بيئية خطيرة لها آثار محتملة على السلام والأمن، وعلينا أن نحذر من خروج ولاية المجلس عن نطاقها ومن أن يتجاوز المجلس موارده وقدراته.

إننا لا نود أن نقلل من شأن المخاطر الأمنية المحددة المتصلة بالمناخ، والتي أقر بها مجلس الأمن تدريجيا في العديد من الوثائق على مر السنين والتي تلقت قدرة تحليلية معززة في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في آلية الأمن المناخي التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. بل إن رسالتنا هي أن المجتمع الدولي بحاجة إلى توجيه موارده بفعالية من خلال هيئات منظومة الأمم المتحدة الأنسب لغاية بعينها. غير أننا نرحب بفرصة هذه الجلسة لاستكشاف مقترحات لتعزيز قدرة مجلس الأمن على الاستجابة على نحو أفضل، حسب الاقتضاء، للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

في الختام، نحث على النظر في هذه المخاطر، كما كان الحال دائما، في سياق الشراكات الوثيقة مع المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، وعلى السعي لإيجاد وسائل خلاقة وفعالة من حيث التكلفة لاستخدام الموارد القائمة وتجنب إيجاد آليات جديدة يمكن أن تترتب عليها تكاليف كبيرة وأعباء إضافية للعمليات المجهدة بالفعل.

## بيان وزير خارجية بليز، ويلفريد إرلينغتون، باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة

أتشرف بأن أدلى بهذا البيان باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وأود أن أشكركم، الوزير ماس، على دعوتكم الشخصية لي للمشاركة في مناقشة اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري وإشادتي بقيادة سانت فنسنت وجزر غرينادين والجمهورية الدومينيكية في المجلس. إن عملهما لشهادة على المنظورات الفريدة والقيمة التي يمكن أن تسهم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن الملحة في عصرنا.

على مدى السنوات الثلاثين الماضية، كان تحالف الدول الجزرية الصغيرة المدافع الأكثر ثباتا عن المناخ. وخلال تلك الفترة من الزمن، ضغطنا من أجل اتخاذ إجراءات طموحة من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس، والتي لا تزال اليوم المحافل الدولية الرئيسية لتحديد الاستجابة العالمية لتغير المناخ.

ولا شك أننا قد انتقلنا إلى مرحلة جديدة في جهودنا الجماعية بإبرام اتفاق باريس، ولكننا بالتأكيد لم نعمل ذلك بعد فيما يتعلق بالاحترار العالمي. وتؤكد النماذج الحالية أن الاحترار العالمي يمكن أن يتجاوز 3 إلى 4 درجات مئوية بحلول نهاية القرن وأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه احتمالا أكيدا لزيادة الخسائر والأضرار، التي يمكن أن يتسبب نطاقها في جعل بعض جزرنا غير صالحة للسكنى بالمرّة. وهذا هو السبب في أن الحسابات المناخية ربما تكون أهم مؤشر على تميزنا وأمننا.

والخبر السار هو أننا لدينا جميعا الخيار كي نعمل شيئا حيال تلك الحسابات. وفي باريس، التزمنا جميعا بالتأثير على منحنى الانبعاثات وخفضه نحو 1.5 درجة مئوية. والتزمنا جميعا بالقيام بنصيبنا العادل، وبالتدرج، مع التزام البلدان المتقدمة النمو بأخذ زمام المبادرة والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم تمويل جديد وإضافي. واتقنا جميعا على أنه يجب علينا أن نقيس طموحنا استنادا إلى معيار حماية الفئات الأكثر ضعفا، لأننا نؤمن بالإنصاف والعدالة.

وهذه المبادئ أساسية للأمم المتحدة وأهدافها الثابتة، التي تخدمها جميع الدول الأعضاء. وهي ما تدفعنا إلى النهوض بالتقدم الاجتماعي في جو من الحرية أفسح. وهي بوصلة كل عمل نتداول بشأنه - من التنمية إلى حقوق الإنسان والسلام والأمن.

وإذ يتداول المجلس اليوم بشأن خياراته لتحسين قدرته على إدماج الاعتبارات المناخية في عمله، أود، بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، أن أقدم ثلاث رسائل أساسية.

أولا، إن ثمة أهمية قصوى لأن تؤكد الدول الأعضاء من جديد التزامها القاطع بدعم اتفاق باريس وبتخاذ إجراءات جريئة وحاسمة لتعزيز خططها المناخية المتوسطة والطويلة الأجل. وسيرحب تحالف الدول الجزرية الصغيرة بالتزام إضافي من جانب الأعضاء الدائمين في المجلس بتحقيق أهداف طموحة في سياق الإبلاغ عن مساهماتهم المحددة وطنياً لعام 2020.

ثانيا، مع توالي آثار تغير المناخ بمعدلات غير مسبوقه ومع ما يترتب عليها من عواقب عشوائية بالنسبة لأكثر الفئات ضعفا، ينبغي للمجلس أن يشجع التكيف بوصفه نموذجا للوقاية، فضلا عن دعم الحاجة الملحة إلى تعزيز الإطار الدولي لمعالجة الخسائر والأضرار.



إن المخاطر الناجمة عن المناخ التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان وما يرتبط بها من عواقب إنسانية تتشأ وتتصاعد بسبب عدم وجود آلية شاملة وقوية لمعالجة هذه الآثار، التي يتجاوز نطاقها بشكل كبير قدراتنا المحدودة على التكيف.

ثالثاً، الوقت ينفد والاستجابات المؤسسية المطلوبة متأخرة. وينبغي أن تكون جميع الأجهزة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على علم وأن تكون مجهزة للتعامل مع أسوأ السيناريوهات، مع احترام أدوارها وولاياتها.

وقد قدم تحالف الدول الجزرية الصغيرة ثلاثة مقترحات لتحسين نهج المجلس في إدماج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في عمله: تطبيق أفضل العلوم المتاحة؛ وتعزيز قدرات الأمم المتحدة التحليلية على تقييم التهديدات المناخية؛ وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين لتمكين الدعم المنهجي لأشد الفئات ضعفاً في المجتمع. وتتسم هذه الأمور بأهمية خاصة، حيث أن عدداً من البعثات السياسية الخاصة التي تنشرها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تقع في أكثر البلدان تعرضاً للتأثر بتغير المناخ في العالم. إن القدرة على إجراء تحليل شامل ومعقد، يكون محددًا للحالات في كل بلد، أمر بالغ الأهمية لاتخاذ قرارات مستنيرة.

ونرحب بالتقدم المحرز في هذه المجالات، بما في ذلك المبادرة المشتركة لمعالجة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، ومجموعة الأدوات التي وضعتها آلية الأمن المناخي. ومع ذلك، نعتقد أنه لا يزال هناك مجال للتحسين، لا سيما في ضمان اتباع نهج أكثر شفافية وقائم على العلم في التوجيه. ولا يزال يلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات لتفعيل مجالات العمل الأربعة لمنظومة الأمم المتحدة التي تم تحديدها وفقاً لاتفاق باريس، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث. وهناك أيضاً مجال لتعزيز آلية الأمن المناخي من أجل تحسين التنسيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم النساء والشباب ومجتمعات الشعوب الأصلية، من أجل ضمان اتباع نهج أكثر شمولاً وتكاملاً.

وأود أن أقدم اقتراحاً نهائياً إلى المجلس في ضوء وباء فيروس كورونا (كوفيد-19). وتكشف هذه الجائحة عن مجموعة كاملة من المخاطر المركبة التي يمكن أن تزيد من تفاقم أوجه الضعف والتحديات القائمة، بما في ذلك تغير المناخ. فقد غيرت تماماً مشهد المخاطر العالمية، مما يجعلنا غير مستعدين بشكل كبير للتعامل مع تداعياتها. ويجب أن نستفيد من الدروس المستفادة وأن نكيف منظومة الأمم المتحدة لضمان ألا يعيد التاريخ نفسه. وقد أظهرت البحوث الدولية أن 75 في المائة من الأمراض المعدية المستمرة هي أمراض حيوانية المنشأ. ومن ثم، فإننا ندعو إلى وقف الممارسات غير المسؤولة وغير الأخلاقية التي قد تتسبب في تعطيل النظام الطبيعي للنظم الإيكولوجية. ونود أن نؤكد أن المساءلة البيئية وصون تراثنا الطبيعي أمران حاسمان لبقاء البشرية والكوكب. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء الانكماش المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان نتيجة لهذه الجائحة العالمية، تؤكد عضوية تحالف الدول الجزرية الصغيرة مجدداً أهمية تعزيز السياسات الاقتصادية المنخفضة الانبعاثات والقائمة على المحيطات كوسيلة لإنعاش الاقتصاد العالمي.

وفي الختام، أعربت الدول الجزرية الصغيرة النامية عن دعوة حازمة وجماعية لاتخاذ إجراءات قوية وعاجلة لمواءمة جهود التعافي من الجائحة والإجراءات المتعلقة بالمناخ. إن للمرونة التي نحتاجها والتكيف على نطاق المنظومة المطلوبة للاستجابة لكوفيد-19 صلة مباشرة بالقدرة على الصمود التي نحتاجها

والتكيف على نطاق المنظومة المطلوبة لتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، يذكرنا كوفيد-19- بأن صحة الإنسان وصحة الكوكب مرتبطتان ارتباطاً لا ينفصم.

ونؤكد كذلك ضرورة اتخاذ جميع الدول إجراءات طموحة وعاجلة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة من أجل التصدي الأكبر تحد عالمي في عصرنا، تمشياً مع أهداف اتفاق باريس ومسار 1.5 درجة مئوية. وهذا الطموح كان ولا يزال خطنا الأحمر ويعزز القانون الدولي. كما ندعو شركاءنا من البلدان المتقدمة النمو إلى حشد الموارد اللازمة حتى يتسنى للبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تضمن الحصول على التمويل الكافي، القابل للتنبؤ، وعلى التكنولوجيا وبناء القدرات. ومن الضروري تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها، سواء بموجب اتفاق باريس أو الاتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بتغير المناخ، تنفيذاً كاملاً.

إن التضامن والتعاون الدوليين، وتعددية الأطراف والشراكات القوية، أمور أساسية الآن أكثر من أي وقت مضى للتغلب على الأزمات العديدة التي نواجهها. ونطلب من جميع أعضاء المجلس أن يقفوا خلفنا، ولكن إلى جانبنا، باسم الإنصاف والعدالة، بينما نخوض هذه المعركة من أجل ضمان مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً لكوكب الأرض وشعبه.

## بيان وزير الخارجية والدفاع لأيرلندا، سايمون كوفني

أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم في هذه المسألة خلال السنوات القليلة الماضية. تؤيد أيرلندا بيان الاتحاد الأوروبي بشأن المناخ والأمن (انظر المرفق 18).

وكما ذكرنا الأمين العام مؤخراً، فإن تسارع وتيرة تغير المناخ بحلول عام 2050 سيؤثر على مئات الملايين من البشر من خلال سوء التغذية والمرض والهجرة والظواهر الجوية الشديدة. ومن البديهي أن هذا الاضطراب العميق في حياة الكثيرين سيؤثر على استقرار مجتمعاتنا وأمنها. يبدو أنه من شأن مرض فيروس كورونا وآثاره الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً أن يؤدي إلى تفاقم هذا الاضطراب على المستوى العالمي.

والعلم واضح. وبدون اتخاذ إجراءات متضافرة، سوف تستمر درجات الحرارة العالمية في الارتفاع. وبينما يجب علينا أن نسعى إلى بذل كل ما في وسعنا للحد من زيادة الاحترار، فإننا نحتاج أيضاً إلى فهم هذا الواقع المتغير باستمرار والإعداد له والاستجابة له.

ولا يمكننا أن نتجاهل ببساطة أن تغير المناخ يمثل تحدياً حقيقياً وفورياً لسلامتنا وأمننا. ويجري إدراج هذه الصلة في مخططات القوات المسلحة في جميع أنحاء العالم، ومن الملح أن يعترف المجتمع الدولي رسمياً بهذا الواقع.

إن تغير المناخ لا يسبب في حد ذاته صراعاً. بيد أنه سيكتف من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية.

وتؤدي أنماط الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها في منطقة الساحل إلى تفاقم ديناميات النزاع، ويمكن أن تؤدي إلى ارتفاع مستويات سطح البحر، وتهدد وجود بعض الدول الجزرية الصغيرة الممثلة في هذا الاجتماع في حد ذاته.

وفي حين تتباين المخاطر بين المناطق الجغرافية المختلفة، فإن من الثابت أن الفئات الأكثر ضعفاً تتأثر بشدة من تلك الآثار، وهي لم تسهم للمفارقة، سوى بالقليل في تغير المناخ في المقام الأول. ولذلك، يجب أن تشكل حماية الفئات الضعيفة من السكان وحماية حقوق الإنسان جزءاً من استجابتنا. وستساعدنا استراتيجيات أكثر فعالية لتقييم وإدارة المخاطر على فهم المناخ المحلي والسياقات الأمنية على نحو أفضل، وبناء نظم للإنذار المبكر.

ويجب أن نكمل جهودنا العالمية بتعزيز المؤسسات المحلية والإقليمية. وقد أثبت عمل الاتحاد الأفريقي أهمية ذلك. وينبغي لنا أن نصمم تدخلاتنا المناخية وآلياتنا لحل النزاعات، مع وضع الملكية المحلية في صميمها، وتعزيز المؤسسات ومنندييات بناء توافق الآراء.

وينبغي أن يُسترشد في عمل الأمم المتحدة في جميع عملياتها بالتحليل القوي. وندعو الأمين العام إلى تلبية الطلب الذي ورد في البيان الرئاسي المؤرخ 20 تموز/يوليه (S/PRST/2011/15) لإدراج معلومات سياقية عن الآثار الأمنية المحتملة لتغير المناخ في تقاريره إلى المجلس.

وألية الأمن المناخي بداية هامة في الجمع بين مختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة. وهذا الأمر يحتاج إلى البناء عليه. ونؤيد تعيين ممثل خاص بالمناخ والأمن، مما سيزيد من تعزيز هذه الجهود.

وفي عملنا في مجال حفظ السلام، لا يمكننا أن نتجاهل مجرد حقيقة أن حفظة السلام، بغض النظر عن الولاية، يستجيبون في كثير من الأحيان للأزمات المتصلة بالمناخ. ونؤيد التنفيذ الكامل للاستراتيجية البيئية لإدارة الدعم الميداني لضمان ألا تؤدي عمليات حفظ السلام إلى تقاوم الضغط البيئي على السكان المحليين. ونحث أعضاء المجلس على مواصلة العمل على تعزيز إدراج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في ولايات عمليات حفظ السلام.

ولدى أيرلندا مشاركة قوية فيما يخص الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهو أمر مرتبط ببرنامج الأمن المناخي وأهداف التنمية المستدامة. ومن أجل ضمان العدل المناخي، يجب أن نضع التجارب المتميزة للنساء والشباب والأطفال في صميم جهود التحليل والاستجابة وبناء السلام.

إن لجنة بناء السلام في وضع جيد للتعاون مع مجلس الأمن من أجل إدماج منظور للقدرة على التكيف مع تغير المناخ في البلدان المتضررة من النزاعات وفي جهود إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

وختاماً، فإن لجميع وكالات الأمم المتحدة دوراً في التصدي للتحديات العديدة المتصلة بتغير المناخ، والمنتدى الرئيسي لذلك هو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بدوره بالتصدي لتحديات السلام والأمن الناجمة عن تغير المناخ التي لا شك في أنها حاضرة الآن، ويحشد منظومة الأمم المتحدة ككل. وأرحب بالإعلان عن إنشاء فريق غير رسمي من الخبراء التابعين لمجلس الأمن معني بالمناخ والأمن.

وهذه المناقشة خطوة حاسمة إلى الأمام في تلك العملية. وستسعى أيرلندا، بوصفها عضواً منتخباً جديداً في مجلس الأمن، إلى إحراز المزيد من التقدم في جدول الأعمال هذا.

## بيان من وزيرة الشؤون الخارجية لكينيا، رايشيل أومامو

أبدأ بالإعراب عن امتناني لمعالي السيد هايكو ماس، وزير خارجية ألمانيا الاتحادي، على مداخلته التي تفضل بها، وعلى عقده هذه الجلسة الهامة. كما نعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات ولجميع البلدان التي شاركت في تنظيم هذا الحدث الهام.

إن الموضوع قيد المناقشة عزيز جدا على بلدي كينيا. وتستضيف كينيا، كما يدرك المجلس، مقر الأمم المتحدة الوحيد نصف الكرة الأرضية الجنوبي الذي يضم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ولهذا السبب نواصل الدعوة إلى تخصيص المزيد من الموارد لمهام مكتب نيروبي وتعزيزه تدريجيا من أجل تنفيذ ولايته بكفاءة، وهي ولاية تشمل التصدي للتحدي الملح المتمثل في تغير المناخ.

فتغير المناخ، كما نعلم، وكما اتفقنا عموما، يشكل تهديدا وجوديا لمعظم دولنا. إنه يؤثر بالفعل على السلام والأمن، ليس فقط كخطر في حد ذاته بل أيضا كمضاعف لمخاطر النزاعات وانعدام الأمن وهشاشة الدول. فنحن نعلم أن تغير المناخ يزيد الأمور سوءا. إنه يفاقم من ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي. ويزيد من انتشار الأمراض ويؤدي إلى نزاعات قبلية على الموارد. وقد يؤدي، بالإضافة إلى ذلك، إلى الهجرة القسرية للمجتمعات والتوسع الحضري العشوائي في العديد من المناطق في أفريقيا.

ويتضح ذلك جليا في القرن الأفريقي، حيث تواجه دول كثيرة أحداثا مناخية شديدة الخطورة ومرضى فيروس كورونا والإرهاب وأسوأ غزو للجراد في السنوات السبعين الماضية. ويؤدي تغير المناخ إلى استنزاف قدرات الدول.

إننا نعرف تأثير تغير المناخ، ولكن استجابتنا كمجتمع دولي ابتليت بالشكوك والانتكاسات، على الرغم من الأدلة المتزايدة على الاحترار العالمي، مما جعل من الصعب الانتقال تدريجيا إلى مسار منخفض الكربون، وهو أمر بالغ الأهمية لإنقاذ كوكبنا. ولا يكفي أن نتكلم عن المشكلة باستمرار. ولا يكفي أن نؤكد على ما هو خطأ. بل يجب علينا أن ننتقل من ساحة الخطابة إلى ساحة العمل الحقيقي الملموس. ونود أن نقدم بعض التوصيات في ذلك الصدد.

أولا، لا بد من قبول واسع النطاق للصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن. وهذا أمر ليس من السهل دائما الاتفاق عليه في مجتمعنا الدولي.

ثانيا، يجب أن يكون هناك التزام بالاستجابات لتغير المناخ التي تجسدها الصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة، التي يجب علينا جميعا أن نسعى إلى التصديق عليها. وتشمل تلك المعاهدات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وبعبارة أخرى، يجب أن نتبع القول بالعمل.

ثالثا، كما ذكرت في البداية، نحتاج إلى تعزيز المؤسسات التي لها ولاية ضخمة في مجال تغير المناخ. ونود هنا أن نؤكد على دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة في نيروبي.

رابعاً، من المهم أن تبدي البلدان التزاماً على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، اعتر بأن أقول إننا في كينيا وضعنا سياسات وأطرًا قانونية لتغيير المناخ، فضلاً عن خطة عمل وطنية بشأن تغيير المناخ لتعميم الإجراءات المتعلقة بالمناخ في عمليات تخطيطنا الإنمائي.

خامساً، من الضروري للغاية أن نجد سبيلاً لإقامة صلة بين مكافحة تغيير المناخ والدفع نحو تحقيق التنمية. ففي كينيا، نحاول إعادة تقويم جدول أعمالنا الإنمائي من خلال الترويج لفكرة الطاقة الخضراء والاقتصاد الأخضر. وكينيا هي أحد المنتجين الرئيسيين للطاقة الخضراء، وقد التزمت بزراعة مليار شتلة من الأشجار بحلول عام 2020 من أجل استعادة 1.5 مليون هكتار من الأراضي التي تعرضت للتدهور وزوال الغطاء الغابي.

ويظل هناك الكثير الذي يمكن عمله لتعزيز مشاركة أنشطة لمجلس الأمن. وندعو في ذلك الصدد إلى تحسين نظم الإنذار المبكر والتنبؤ، الأمر الذي سيمكننا من تحديد البقع الساخنة لتغيير المناخ ووضع خرائط لها من أجل الحصول على بيانات هامة يمكن التحقق منها للتمكن من اتخاذ القرار ومنع نشوب النزاعات على مستوى مجلس الأمن.

ومن الواضح لدينا أننا إذا أردنا للمجلس أن يتصرف بفعالية، فيجب أن يمتلك حقائق وبيانات. وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا رصد الأرض والبحث العلمي استخداماً أفضل. ونشيد بجمهورية ألمانيا الاتحادية في ذلك الصدد على إصدارها تقريراً ممتازاً لتقييم المخاطر المناخية والتبصر نرى أنه يركز على العلم.

ولكن يجب علينا أن نتذكر، حتى ونحن ندعو إلى المزيد من التعاون في هذا المجال بين الدول الأعضاء ووكالات المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات البحثية في القطاع الخاص والمجتمعات أنفسها، أن هناك فجوة رقمية هائلة تجعل العالم النامي يتخلف عن الركب. وبالتالي فلا بد من التمويل والتدريب لتعزيز المشاركة العلمية في العالم النامي. وعلاوة على هذا لا بد من إضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى البيانات ذات الأهمية الحاسمة والتحرك نحو المزيد من تبادل البيانات في ذلك المجال.

ونحتاج علاوة على ذلك إلى تعزيز الروابط بين مجلس الأمن والوكالات الإقليمية والقارية، مثل الاتحاد الأفريقي والوكالات الإقليمية الأخرى، التي لديها آليات للإنذار المبكر يمكنها أن توفر معلومات وتحليلات للمجلس في الوقت المناسب لتحقيق التحول الذي نحتاج إليه.

ويجب ألا ننسى أن تداعيات تغيير المناخ محلية. فهي غالباً مبنية على المجتمع وفردية. ويجب علينا، إذ نتصدى لتغيير المناخ، أن نفكر على الصعيد المحلي وأن نعمل على الصعيد العالمي.

وكذلك نشجع المجلس على إدماج موضوع تغيير المناخ في قراراته. وقد بدأنا نرى تقدماً في ذلك الصدد. وأشير في ذلك الصدد إلى القرار [2349 \(2017\)](#) بشأن حوض بحيرة تشاد، الذي يعترف بالصلة بين التغييرات الإيكولوجية والنزاعات.

فنحن لن نشهد عملاً حقيقياً في الميدان وتعاوناً حقيقياً في معالجة الصلة بين تغيير المناخ والسلام والأمن إلا عندما تتصرف الأمم المتحدة بشكل استباقي في إعادة هيكلة منظومة القيم التي تقوم عليها عمليات حفظ السلام وبعثات دعم السلام.

ويجب علينا أيضا أن نعيد التفكير في بعثات دعم السلام وأن نعيد النظر في العمل الإنساني. وقد نحتاج إلى إعادة تدريب حفظة السلام لدينا لمعالجة مسائل تغير المناخ بشكل مباشر بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين لتحسين القدرات في مجال استعادة البيئة، وبناء القدرة على الصمود داخل مجتمعاتنا، وجمع البيانات ورصد التغيرات البيئية، فضلا عن إدماج الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة في الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الدولة وتعميرها. وإذا أردنا إعادة البناء على نحو أفضل، فقد نحتاج إلى إعادة بناء الدول الضعيفة على أساس قاعدة الاقتصاد الأخضر.

وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا ننسى دور النساء والشابات بوصفهن فاعلات أساسيات في التصدي لتغير المناخ. وبالنسبة لمن يعيشون في أفريقيا ويفهمون قوة المرأة والأثر الكبير لتغير المناخ على المرأة، من الضروري أن تكون المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتغير المناخ محور تفكير مجلس الأمن. ومن الضروري أن تبدأ نساؤنا في صفوف حفظ السلام، على سبيل المثال، في جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس لكي يتسنى لنا أن نقيّم حقاً أثر تغير المناخ والنزاعات على المرأة.

وأخيرا، نود أن نؤكد أن مجلس الأمن، بوصفه ضامنا للسلام والأمن الدوليين، يمكنه أن يوفر الإرادة السياسية والقيادة والشجاعة التي ستمكننا من التصدي بشكل مباشر لمخاطر تغير المناخ.

وسينضم بلدنا، كينيا، إلى مجلس الأمن كعضو منتخب للفترة 2021-2022. وسيكرس جزء رئيسي من جهودنا للنهوض بجدول الأعمال المتعلق بالبيئة وتغير المناخ، ونتطلع إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس.

## بيان رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، بيورن أولوف سكوغ

يتوجه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالشكر إلى الدول العشر المشاركة في تقديم مشروع القرار في مجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الهامة والمفتوحة في الوقت المناسب بشأن المناخ والأمن.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، وهي جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه لعضوية الاتحاد، وهو البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا .

إن هذه الجلسة جلسة مناسبة من حيث توقيتها من منظور مناخي، إذ تظهر أرقام جديدة من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن متوسط درجة الحرارة العالمية السنوية من المرجح أن يكون أعلى من المستويات قبل الصناعية بما لا يقل عن 1 درجة مئوية في كل سنة من السنوات الخمس المقبلة. وتقرب بسرعة كبيرة من النقطة الحاسمة البالغة 1.5 درجة. وقد بين الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بوضوح في تقريره المعنون "الاحترار العالمي بنسبة 1.5 درجة مئوية" الآثار المدمرة التي يمكن أن تترتب عن هذه الزيادة في درجات الحرارة على سبل عيش الناس وحياتهم في العديد من مناطق العالم.

وكما أن هذه الجلسة مناسبة من حيث توقيتها في السياق الحالي للجائحة، إذ يواصل مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ضرب البلدان في جميع أنحاء العالم بقوة لا هواة فيها، مما يكشف ويفاقم مواطن الضعف القائمة ويضاعف من أثر تغير المناخ على الأمن الغذائي والمائي وسبل العيش والتماسك الاجتماعي والأمن. وهذا يهدد بتقويض المكاسب الإنمائية وحقوق الإنسان، فضلا عن تصعيد العنف وتعطيل عمليات السلام الهشة.

ولا يمكننا ببساطة أن نفقد طموحنا في التصدي لأزمة الكوكب بينما نكافح الوباء، ولا يمكننا أن نغض الطرف عن العواقب التي نشهدها بالفعل. وهذا يؤكد أهمية تمكين مجلس الأمن من أن يعالج بشكل أكثر منهجية وفعالية أوجه الترابط بين تغير المناخ والأمن.

وقد شهدنا تقدما هاما خلال السنوات الماضية. وتحسن الأساس التحليلي لعمل مجلس الأمن بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بفعل عمل آلية الأمن المناخي في الأمانة العامة. وينبغي زيادة تعزيز الآلية لأنها تجمع الخبرات من مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منع نشوب النزاعات والوساطة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتغير المناخ والقدرة على التكيف والشؤون الجنسانية. وندعو الأمين العام إلى تقديم تقرير منتظم ومنهجي إلى مجلس الأمن من أجل توسيع نطاق الأساس التحليلي والتوصيات المتعلقة بالإجراءات، بما في ذلك تعزيز قدرة البعثات في الميدان على إدماج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في إجراءاتها الوقائية والتفاعلية. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل تعميم مراعاة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في نظره في النزاعات على الصعيدين القطري والإقليمي.

وبالمثل، ينبغي تمكين هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام من التصدي للمخاطر المتصلة بالمناخ، بما في ذلك المخاطر التي تؤدي إلى تناقص الموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، فإن زيادة الإجهاد المائي نتيجة لتغير المناخ أمر له أهمية خاصة، لأنه يزيد من خطر نشوب النزاعات ويقوض جهود بناء السلام. وينطبق نفس الشيء على الآثار الأمنية المترتبة عن ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية الشديدة،



مثل الفيضانات والجفاف. ولكي تكون الاستجابات فعالة ومتكاملة، يجب أن تعمل الركائز التي تقوم عليها الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية على نحو أوثق على جميع المستويات مع نهج الترابط.

ويجب علينا أيضاً أن نحافظ على تركيزنا على البعد الجنساني. ويبين تقرير حديث لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وشؤون بناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الطرق العديدة التي تترابط بها عدم المساواة بين الجنسين والضعف المناخي وهشاشة الدولة. وتميل البلدان ذات القيمة الأعلى في أحد هذه المجالات إلى تسجيل درجات أعلى في المجالين الآخرين. وقد أعلن الأمين العام في تقريره لعام 2019 عن المرأة والسلام والأمن (S/2019/800) عن الحاجة الملحة إلى إجراء تحليل أفضل واتخاذ إجراءات ملموسة وفورية لمعالجة هذه الروابط. ومن الأهمية بمكان أيضاً مواصلة إشراك الشباب في المناقشات وعمليات صنع القرار المتعلقة بالمناخ والأمن. فهم الأكثر تأثراً بتداعيات تغير المناخ.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي مصمماً بقوة على تنفيذ التزاماتنا بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، بما في ذلك عن طريق الاتفاق الأخضر للاتحاد الأوروبي. وندعو جميع الشركاء إلى إظهار نفس التصميم ونحن على مشارف الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وباعتبارنا أكبر مانح في العالم في مجال المناخ، فإن الكثير من مساعدتنا تسعى إلى الجمع بين التكيف مع الاحترار العالمي والتدخلات لتحسين الإدارة المستدامة للموارد ومنع نشوب النزاعات.

وأستشهد بمثالين مختلفين تماماً على ما نقدمه من دعم. المثال الأول هو سائل كوبرنيكوس، الذي يُستخدم تصويره في الاستجابات الفورية لإنقاذ الأرواح خلال الكوارث المناخية الشديدة - مثل الأعاصير الأخيرة في منطقة البحر الكاريبي - وكألية إنذار مبكر لتأثير المناخ الذي لا يهدد سبل العيش فحسب بل وجود المجتمعات الساحلية أيضاً. والمثال الثاني هو دعم الاتحاد الأوروبي على مدار سنوات عديدة مبادرة الجدار الأخضر التي تقودها أفريقيا، والتي تهدف إلى استعادة المناظر الطبيعية المتدهورة ومعالجة المخاوف المتعلقة بتغير المناخ وتحويل حياة الملايين في واحدة من أفقر مناطق العالم، وهي منطقة الساحل.

وفي الختام، إن آثار تغير المناخ، عل غرار آثار كوفيد-19، تهددنا جميعاً. وعلى غرار م نقوم به إزاء الوباء، فإن التصدي لتغير المناخ، يحتاج إلى جهد عالمي هائل، وإلى الطموح المشترك والتضامن. ونحن بحاجة إلى تمكين منظومة الأمم المتحدة بأسرها من أن تعالج بنجاح الأبعاد المختلفة لتغير المناخ. فلنعمل معا لضمان أن يكون لدى جميع أجزاء الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، كل ما تحتاجه للوفاء بمهامها على النحو الواجب.

## بيان الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة، مارتن بيلي هيرمان

يسرني أن أقدم هذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي، أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج. نرحب بالفرصة المتاحة لنا اليوم لمناقشة أفضل السبل لتزويد مجلس الأمن بمعلومات شاملة وموثوقة عن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، ونود أن نبرز النقاط التالية.

أولاً، نشجع مجلس الأمن على مواصلة تكليف عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بالنظر في المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وينبغي أن يشمل ذلك إدماج منظور المناخ في جهود الوساطة والدبلوماسية الوقائية.

نرى بالإضافة إلى ذلك أن من المفيد جداً أن يصدر الأمين العام تقريراً شاملاً منتظماً عن الصلة بين المناخ والأمن. وربما يكون ذلك منبراً هاماً للحوار بين الدول الأعضاء والأمانة العامة. ومن المهم الاستفادة من النتائج العلمية التي توصلت إليها عمليات جارية أخرى مثل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في هذا الصدد.

ونرحب بالجهود التي تبذلها آلية الأمن المناخي لرسم خريطة للأدوات التحليلية للأمم المتحدة وبياناتها ونهجها القائمة ونشجع على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن تعميم مراعاة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في جميع جهود الأمم المتحدة، بما فيها بناء السلام. ونشجع أيضاً مجلس الأمن على مواصلة تعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام.

ولتمكين الأمم المتحدة من منع تصاعد النزاعات، فمن الضروري إجراء تقييم للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في الوقت المناسب، وأن تؤدي الشركات دوراً رئيسياً في هذا الصدد.

أولاً، من الضروري أن تتعاون عمليات السلام مع المجتمعات والسلطات المحلية بطريقة شاملة. وتكتسي المعارف والخبرات المحلية أهمية حاسمة في إجراء تحليل فعال للسياسات وضمان وضع تدابير التكيف مع تغير المناخ وفقاً للاحتياجات والشواغل المحلية، بما في ذلك احتياجات وشواغل الفئات المهمشة والمجتمع المدني والشعوب الأصلية والنساء والشباب.

ثانياً، من المهم أن يتعاون مجلس الأمن وعمليات السلام مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية التي يمكنها تنفيذ الأنشطة العابرة للحدود. ومن بين الشركاء الرئيسيين الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والمراكز المناخية دون الإقليمية.

ثالثاً، من الضروري أن تتعاون عمليات السلام على الصعيد القطري مع القطاع الأمني والجهات الفاعلة الأمنية غير التقليدية لإجراء تقييمات للمخاطر. وينبغي أن يشمل ذلك خبراء في المناخ من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والوكالات الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا.

وبناء على ما تقدم، ينبغي للأمم المتحدة أن تضع نظاماً للإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة تأخذ في الاعتبار المخاطر المناخية والأمنية وتتيح استجابة متكاملة شاملة لجميع الركائز. تحقيقاً لتلك الغاية، نقترح إدراج تقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والإبلاغ عنها وإدارتها في أطر تقييم القيادة ومسؤوليات

المنسقين المقيمين وقيادة البعثات عن الإبلاغ. ونقترح أيضا البناء على آليات الإنذار المبكر القائمة التي وضعها مجتمع الهيئات الإنسانية في تخطيط عمليات الأمم المتحدة للسلام.

وترتبط المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ ارتباطا وثيقا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبرامج العمل المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وكثيرا ما تتأثر المرأة بشكل غير متناسب بالمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، ولكنها أيضا عاملة رئيسية من عوامل التغيير في جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وينبغي أن تستفيد جهود بناء السلام من هذه الفرص لتعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن تمكينها اقتصاديا. وسيواجه شباب اليوم أسوأ آثار تغير المناخ في المستقبل، ولذلك من الأهمية بمكان إشراك الشباب في عمليات صنع القرار فيما يتعلق بالمناخ والأمن.

ختاما، نود أن نؤكد مرة أخرى سرورنا باهتمام مجلس الأمن المتزايد بالصلة بين المناخ والأمن. ونتطلع إلى زيادة المشاركة في هذه المسألة لضمان حصول المجلس على معلومات كافية وفي الوقت المناسب بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

## بيان الممثل الدائم لفيجي لدى الأمم المتحدة، ساتيندرا براساد

أود أن أشكر الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على دعوتي إلى التحدث عن التحدي الكبير الذي يواجه عصرنا: ألا وهو التأثير الحقيقي لأزمة المناخ على الأمن والاستجابة العالمية اللازمة. وعليه، أقدم البيان التالي بالنيابة عن السيد خوسايا فوريكي باينيماراما، رئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر في فيجي.

تتابع فيجي أعمال مجلس الأمن عن كثب. ونشارك مباشرة أو ندعم عمليات السلام في جميع أنحاء العالم. وتعلم حفظة السلام الشجعان التابعين لنا من مشاركتنا في العديد من عمليات السلام أن الأمم المتحدة تكرر المزيد من الأموال لعمليات السلام في المناطق التي تواجه ضغوطاً شديدة بسبب المناخ. وهذه ليست مصادفة.

اسأل أي فرد من حفظة السلام الفيجيين الموجودين في الميدان في جميع أنحاء العالم، وستعلم منه أو منها أن ندرة المياه والجفاف والأعاصير والتصحر وغيرها من الظواهر الطبيعية المرتبطة مباشرة بتغير المناخ تؤدي إلى تأجيج النزاعات. فهي تزيد المنافسة على الموارد وتساعد في تطرف الشباب اليائسين وتزيد من انتشار الأيديولوجيات المتطرفة. وتجعل النزاعات أطول أمداً بينما تجعل الوصول إلى الحلول السياسية أكثر صعوبة.

وآراء فيجي متسقة في هذا. وتهدد أزمة المناخ السلام والاستقرار داخل الدول وتزيد انعدام الأمن فيما بينها. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، فإن تغير المناخ يعدُّ أزمة وجودية. وله آثار عميقة وبعيدة المدى على جميع اقتصاداتنا. فهو يخل بتماسكنا المجتمعي ويؤثر على أمننا الغذائي ويسبب قلقاً عميقاً لسكاننا. ويهدد الشعور بالسلام والأمن الذي نشعر به بشكل تقليدي في الجزء الذي نعيش فيه من العالم.

وقال قادة فيجي وجميع زعماء جزر المحيط الهادئ للمجتمع الدولي أنه يجب ألا تترتب عن ارتفاع مستويات سطح البحر أي عواقب على الحدود البحرية لدولنا في منطقة المحيط. فنحن لم نتسبب في ارتفاع مستوى سطح البحر، ويجب ألا يهدد ارتفاع مستوى سطح البحر سيادتنا الوطنية أو يقوضها أو يحد منها.

وبوصفنا دول محيطات كبيرة، فإننا نعتمد على محيطاتنا في توفير سبل عيشنا. غير أن احترار المحيطات قد تسبب في نزوح كبير للأرصدة السمكية المهاجرة من مناطقنا الاقتصادية الخالصة إلى المياه الأكثر برودة في شرق المحيط الهادئ. وتتجاوز الخسارة التي تكبدها جزر المحيط الهادئ من ذلك وحده بليون دولار في السنة، أي ما يقرب من ضعف مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية المقدمة لدول المحيط الهادئ. وهو ضرر مدمر للاقتصادات الصغيرة لهذه الدول الجزرية ولاستقرارها، بينما يتزايد ذلك التهديد.

وبينما يُنْفَق مجلس الأمن الكثير من طاقته على الأزمات الجيوسياسية الطويلة الأمد، فإن لدينا أزمة مناخية تعيثُ فساداً مستمراً في جميع أنحاء المحيط الهادئ. فهل يستطيع أحد أن يقول لزميلي الأونرابل بوب لوغمان، رئيس وزراء فانواتو، أن مجلس الأمن سيستجيب لأزمة المناخ بوتيرة بطيئة؟ فلا تزال أمته في منتصف طريق الانتعاش الطويل من إعصار بام المدمر الذي قضى على 70 في المائة من اقتصاد فانواتو

في عام 2015. وفي وقت سابق من هذا العام، ضرب إعصار هارولد المدمر فانواتو وجرف نسبة 30 في المائة من اقتصادها. وتواجه فانواتو الآن انهياراً شبه كامل في السياحة وهي دعامة اقتصادها بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وفانواتو وفيجي عضوان مساهمان في المجتمع الدولي ومنتظع إلى إيجاد حلول لمناطق الاضطراب في العالم. ونعرب عن تقديرنا لعمل مجلس الأمن. ولكننا نقول: لا توجلوا النظر في المناخ.

ولدينا الأدوات والأطر التي نحتاج إليها للفوز بمكافحة تغير المناخ. ويجب على المجتمع العالمي أن يتساءل الآن عما إذا كان لدينا الهيكل المؤسسي والإرادة اللازمة. وإذ يرتفع صوت فيجي وجزر المحيط الهادئ في المناقشة بشأن المناخ والأمن فذلك لأنه يؤثر علينا تأثيراً عميقاً ومباشراً. وهو تهديد وجودي وذو تأثير عميق وغير متكافئ على جميع جوانب حياتنا، بما في ذلك أمننا.

أولاً، البعد الإنساني للأزمة. وقد شرعت فيجي وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وعدة بلدان أخرى في نقل المجتمعات المحلية بعيداً عن ديارها وعن مناطق صيد الأسماك وقبور الأسلاف، بعيداً عن أراضيها التقليدية.

ثانياً، ما زلنا نفقد المزيد من أراضينا الصالحة للزراعة والمياه الجوفية بسبب زيادة الملوحة وارتفاع مستوى سطح البحر.

ثالثاً، إذ يكابد معظم العالم أزمة كوفيد-19، تتصدى جزر المحيط الهادئ لتهديدات صحية متعددة وتدير حالات نقش طويلة الأمد وأكثر تواتراً لحمى الضنك وداء البريميات وغيرها من الأمراض، بالإضافة إلى كوفيد-19. إننا في وضعية حرب دائمة بينما ننقل المرافق الصحية ونعزز أو نعيد بناء المرافق الصحية الأخرى لجعلها أكثر قدر على الصمود.

رابعاً، إن طاقة جزر المحيط الهادئ ومياهها ومطاراتها وأرصفتها موانئها وطرقها وجسورها - وجميع الهياكل الأساسية المادية اللازمة للحفاظ على الخدمات الأساسية وتوسيعها - تتعرض جميعها للخطر بسبب أزمة المناخ.

ويحدوني الأمل في أن تسمع دعوتنا حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة - الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. فهذه حرب عصرنا. وليس لدينا ترف اختيار تجاهل بعض الأزمات بينما نحاول مواجهة أزمات أخرى. وليس لدينا ترف الدخول في مناقشات لا نهاية لها بشأن النزاعات الإقليمية نفسها التي تحبط عمل هذه الهيئة منذ عقود بينما تبتلع البحار، التي يرتفع مستوى سطحها، الأراضي الوطنية ببطء اليوم. إن المسؤولية الأساسية للمجلس - وهي صون السلم والأمن الدوليين - مسؤولية أساسية وسيتم الوفاء بها من خلال إحراز تقدم مطرد ومتسارع في تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. فاتفاق باريس هو أهم سلاح لدينا إذا أردنا أن ننتصر في حرب جيلنا هذه.

لقد طلبتم، سيدي الرئيس، التوجيه في بلورة عمل مجلس الأمن. وتحقيقاً لتلك الغاية، أود أن أقدم بخمسة اقتراحات.

أولاً، أؤيد بكل إخلاص دعوة قادة جزر المحيط الهادئ إلى تعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة معني بالمناخ والأمن.

ثانياً، أُعيد تأييداً تاماً الدعوة التي وجهها عدد من الدول الأعضاء في هذا الصباح إلى ضرورة إدراج المناخ والأمن بوصفهما بنداً أساسياً ومتكرراً في جدول أعمال الأمم المتحدة.

ثالثاً، أحث مجلس الأمن على العمل مع جميع هيئات الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة ككل لكفالة تعميم مراعاة أبعاد تغير المناخ المتعلقة بالسلام والأمن بصورة منهجية في العمل الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، فضلاً عن عمليات السلام.

رابعاً، إن فيجي، بوصفها بلداً مساهماً بقوات منذ أمد بعيد، تحث مجلس الأمن على العمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتجهيز عملياتنا للسلام وتحسين وضعها للعمل في سياقات حفظ السلام التي تزداد تعقيداً والمتأثرة بالضغط المناخي.

أخيراً، أدعو الأمم المتحدة إلى أن تعقد، في أقرب وقت ممكن، مؤتمر قمة لقادة العالم بشأن الآثار المترتبة على السلام والأمن الدوليين جراء أزمة المناخ وبشأن استجابة الأمم المتحدة. وينبغي أن تستهدف القمة التماس آراء القادة بشأن ما إذا كان الهيكل الدولي القائم قادراً على التصدي لتحدي عصرنا هذا.

## بيان البعثة الدائمة لناورو لدى الأمم المتحدة باسم مجموعة أصدقاء المناخ والأمن

بصفتنا أحد الرئيسين المشاركين لمجموعة أصدقاء المناخ والأمن، يشرفني اليوم أن أدلي ببيان باسم هذه المجموعة التي تضم 51 عضواً. وأشكر وزير الخارجية ماس على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة وعلى قيادته القوية بشأن هذه المسألة الحاسمة الأهمية.

وصف الأمين العام أزمة المناخ بأنها القضية الحاسمة في عصرنا. ولا يزال مستوى سطح البحر يرتفع جنباً إلى جنب مع درجات الحرارة. ويزداد تواتر الفيضانات ونوبات الجفاف الشديدة في العديد من الأماكن. ويزداد عدد الأشخاص الذين يواجهون استمرار انعدام الأمن الغذائي والمائي، مما يتسبب في تشريدهم. كما أن تغير المناخ يسهم في انهيار التنوع البيولوجي في العالم، الذي بدأنا للتو نفهم عواقبه الكاملة.

وفي الواقع، يشكل تغير المناخ تهديداً وجودياً للمجتمعات في جميع أنحاء العالم. وتُعَد آثاره بالفعل حياة الناس وسبل عيشهم في جميع أنحاء العالم، مما يزعزع استقرار الاقتصادات المحلية والعلاقات الاجتماعية والنظم السياسية ويقاوم النزاعات العنيفة. وربما تكون المجتمعات الفقيرة والضعيفة هي الأكثر تضرراً الآن، ولكن لدينا وفرة من الأمثلة على طغيان هذه الآثار حتى على أكثر الأماكن ثراء وقدرة على الصمود في العالم.

وسيكون تحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ أمراً صعباً، ولكنه ضروري. وسيطلب ذلك زيادة كبيرة في الموارد المالية والتقنية اللازمة لإجراءات التكيف والتخفيف. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعالج عواقب أزمة المناخ التي تؤثر علينا اليوم بالفعل. ويساورنا قلق عميق إزاء الآثار العالمية لتغير المناخ على السلام والأمن، والتي ستتكشف بشكل متزايد في السنوات المقبلة. وستتأثر الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال، بشكل غير متناسب. ويتوقع مواطنونا منا أن نعمل ويتوقعون من مجلس الأمن، بوصفه الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يتصرف الآن.

وبينما ننوه بالجهود والعمليات الأخرى الجارية داخل مختلف أجزاء أسرة الأمم المتحدة - ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فضلاً عن اتفاق باريس المعتمد بموجب الاتفاقية بوصفه الصك الدولي الرئيسي لمعالجة تغير المناخ - وندعم كل ذلك، فإننا نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن يفعل المزيد. وتمثل جلستنا اليوم متابعة لعدة مبادرات سابقة لأعضاء المجلس منذ طرح المسألة لأول مرة على طاولة مجلس الأمن في عام 2007 (انظر S/PV.5663). وبعد 13 عاماً، أحرز بعض التقدم. ويشير 12 قراراً لمجلس الأمن إلى المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، وهو ما تحقق نتيجة لعمل عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، داخل المجلس وخارجه على السواء، بما في ذلك أعضاء مجموعة أصدقاء المناخ والأمن.

ومع ذلك، لا يزال هناك مجال واسع لجعل نهج المجلس أكثر قوة ومنهجية. وقال الأمين العام قولته الشهيرة قبل قمة العمل المناخي لعام 2019: "لا تحضروا خطاباً - أحضروا خطة". وقد أحضرنا الاثنين معاً. ونعتقد أن من الضروري لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك مجلس الأمن، أن ترتقي بطموحاتها وأن تُتبع الأقوال بأفعال ملموسة.

وندعو إلى تقديم الأمين العام تقريراً شاملاً بصفة دورية عن الآثار السلبية المترتبة على تغير المناخ في سياقات قطرية أو إقليمية محددة والتي يمكن أن تهدد صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن

تتضمن هذه التقارير تقييماً لمؤشرات الإنذار المبكر والتنبؤات المتعلقة بالمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، فضلاً عن توصيات محددة بالإجراءات التي يتعين أن تتخذها أجهزة الأمم المتحدة للتصدي لهذه المخاطر. وهذا من شأنه أن يعزز قدرة مجلس الأمن على كشف الأزمات والنزاعات التي تلوح في الأفق والتصدي لها ومنعها قبل أن تصبح حقيقة واقعة، وهي إحدى أهم مهام الأمم المتحدة.

ونشجع مجلس الأمن على مواصلة تكليف عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بالنظر في المخاطر المتصلة بالمناخ في أنشطتها. ونسمع أحياناً أن لدى بعثات حفظ السلام مسائل أكثر إلحاحاً من تغير المناخ للتركيز عليها. وفي حين أن هذا القول قد يبدو صحيحاً للوهلة الأولى، فإن آثار تغير المناخ تُزيد، من نواحٍ كثيرة، صعوبة الحفاظ على السلام. وليس من قبيل المصادفة أن ثمانية من البلدان العشرة التي تستضيف أكبر عمليات السلام المتعددة الأطراف تقع في مناطق معرضة بدرجة كبيرة لتأثير تغير المناخ.

ونؤيد بقوة آلية الأمن المناخي التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويكتسي عملها، بما في ذلك تبادل المعلومات وتطوير أدوات لتعزيز فهم مشترك للروابط بين تغير المناخ والسلام والأمن، أهمية بالغة لتعميم مراعاة هذا الموضوع على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويعني توافر المزيد من المعلومات فهماً أفضل واستجابات أكثر ملاءمة. ونؤيد أيضاً تعيين مبعوث خاص أو ممثل خاص معني بالمناخ والأمن، والذي يمكن أن يعزز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

إننا بحاجة إلى إدماج منظور يتعلق بالمناخ في جهود الوساطة والدبلوماسية الوقائية. وتكمن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في صميم جدول أعمال منع نشوب النزاعات. ويجب على الدول الأعضاء والأمانة العامة ومجلس الأمن وبعثات الأمم المتحدة أن تراعي المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في جميع أنشطة منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ونتوقع منها أن تفعل ذلك بنهج يراعي المنظور الجنساني.

وتبين البحوث أن الآثار الضارة لتغير المناخ يمكن أن تبتدد مكاسب بناء السلام والتنمية التي تحققت البلدان في السياقات الهشة الأكثر تأثراً بتغير المناخ. ولذلك، من الضروري أن نعزز الصلة بين السلام والأمن والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية.

كما أننا بحاجة إلى تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، بما في ذلك مع منظمات المجتمع المدني وخدمات الأرصاد الجوية الوطنية. فلديهم معرفة مباشرة لا تقدر بثمن بالمخاطر الأمنية التي تواجه السكان بسبب تغير المناخ. ونرحب بالمبادرات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي لتعزيز عمله بشأن المناخ والأمن وللنهوض بالشراكة مع الأمم المتحدة.

في الختام، لا يشكل تغير المناخ مجرد خطر آخر ينبغي النظر فيه إلى جانب العديد من المخاطر الأخرى؛ لأن العلم والخبرة قد أظهرتا أن هذه المسألة مسألة وجودية، يمكن أن تهدد السلام والأمن. وبهذه الصفة، تؤكد مجدداً على مسؤولية مجلس الأمن والتزامه بأن يفعل كل ما في وسعه للتصدي له والتصرف وفقاً لذلك.

وفي حين ينطوي تغير المناخ على مخاطر، فإنه يفتح أيضاً إمكانات للتعاون. ونحتاج إلى العمل معاً لمعالجة هذا الأمر ونحن على استعداد أكثر من أي وقت مضى للقيام بذلك.



## بيان الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، رونالدو كوستا فيليو

إن النقاش المقترح بشأن المناخ والأمن لجلسة المناقشة المفتوحة اليوم ينبغي أن يدفعا جميعاً للتفكير في المسألة المطروحة، ولكن للتفكير أكثر من ذلك في نطاق الولاية التي منحها ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

إن تغيير المناخ مسألة معقدة لا يستهان بها يعالجها المجتمع الدولي وينبغي أن يستمر النظر فيها في إطار النظام الدولي الذي شكلته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ، وأن ينظمها مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة وبما يتناسب مع قدرات كل دولة من الدول.

وفي حين تواصل البرازيل الاهتمام بتأثير تغيير المناخ على أشد البلدان ضعفاً وتتنظر في الطرق التي يمكن من خلالها إدماج قضايا التنمية بشكل أفضل في جهود السلام، فإنها ترى أنه يجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يتجنب اتخاذ خطوات يمكن أن تؤدي إلى تحويل جدول أعمال تغيير المناخ إلى شأن أمني، وهو أمر غير مرغوب. وينبغي لنا إذن أن نمضي بأقصى درجات الحذر قبل أن نضفي على الشواغل الناشئة صبغة التهديدات الصريحة للسلم والأمن الدوليين.

وإذ تدرك البرازيل أن لتغيير المناخ آثاراً واسعة النطاق وأبعاداً متعددة، فهي تؤكد أن أهم علاقة وأدقها ليست تلك العلاقة المزعومة بين الأمن والبيئة. فتغيير المناخ هو قبل كل شيء مسألة ينبغي مناقشتها في سياق التنمية المستدامة، لأنه يتطلب نهجاً سياسية واقتصادية واجتماعية متزامنة، وليس استجابات أمنية.

وإذ نمضي في القرن الحادي والعشرين، ونبادل مسائل صعبة ومتعددة الأوجه مثل تغيير المناخ، لا بد لنا من أن نظل يقظين لتصاعد الخطابات التي تذكرنا بما يسمى الحق المعطن في التدخل في شؤون الدول ذات السيادة على أسس مريبة.

وقد يكون استخدام عبارات مثيرة للجدل مثل "الصلة بين المناخ والأمن" و "المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ" مضللاً ويمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة لهدف التصدي للآثار الضارة لتغيير المناخ. فقد تعزز هذه المصطلحات افتراضاً خاطئاً بل وخطيراً في جوهره بأن تغيير المناخ يؤدي حتماً إلى نشوب النزاع. وفي الواقع، غالباً ما يتوقف اندلاع النزاع على عوامل هيكلية متعددة أكثر من اعتماده على مؤشر واحد فقط.

إن محاولة استخدام العمل العسكري كاستجابة وقائية لتغيير المناخ تأتي بنتائج عكسية تماماً. فلا توجد أداة دقيقة تسمح للمجتمع الدولي بأن يحدد، على وجه اليقين، متى وكيف ستتحول الرزينة البيئية في نهاية المطاف إلى تهديدات أمنية محتملة، لأن النزاعات تختلف باختلاف السياقات وتتبع من مجموعة معقدة ومتراصة من العوامل.

وقد أشار الخبراء إلى أنه في حين أن من المستبعد إقامة صلة تلقائية ومباشرة بين تغيير المناخ والنزاع المسلح، فإن انتقاء واحد من بين عدة أسباب جذرية للنزاع قد يؤدي إلى إجابات مبسطة للمسائل المعقدة، مما يعرض للخطر في المقام الأول حل التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

ويجب أن يستوعب مجلس الأمن الفهم بأن لكل نزاع أسبابه الكامنة الخاصة وأنه لا توجد صيغة واحدة تصلح لجميع الحالات عندما يتعلق الأمر بصون السلام. وبعبارة أخرى، لا يوجد نموذج واحد للسلام. إن الظروف التي قد تؤدي بالمجتمع إلى مسارات السلام أو النزاع معقدة بطبيعتها وتتطلب فهماً متعمقاً لمختلف النسيج الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في خصوصياتها الفريدة.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن معالجة البعد البيئي للتنمية المستدامة بفعالية إلا بالاقتران مع مكوناته الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، فمن المهم للغاية أخذ العامل المتأصل لطبيعة التنمية المستدامة الذي لا ينفصل عنها في الحسبان.

وللصلة المزعومة بين المناخ والنزاع أثر جانبي ضار آخر على جهودنا الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه - فهي تشجع على نشر ثقافة تحليل المخاطر الأمنية التي تميل فيها المخاطر الأمنية إلى اجتذاب اهتمام أكبر من أولويات التنمية. إن تغير المناخ والتحديات البيئية، من وجهة نظر البرازيل، هما ظاهرتان لا تتدرجان في أي سياق عسكري ولا يمكن إيجاد حل عسكري لهما. وهي تحديات يجب التصدي لها من خلال أدوات التنمية. وينبغي لنا أن نعترف بأن هذه التحديات تتدرج أساساً في نطاق التنمية وينبغي ألا تُضفى عليها الصفة الأمنية بلا مبرر.

وبدلاً من زيادة الاستثمار في إضفاء الصفة الأمنية على جدول أعمال المناخ، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن توجه الطاقة والموارد إلى تعزيز الآليات المالية التي تهدف إلى تعويض أكثر الدول ضعفاً عن الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ. وفي الواقع، قد يكون من الضار بالأمن الدولي ألا تتخذ البلدان المدرجة في المرفق الأول لاتفاقيات المناخ التدابير اللازمة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخفض الانبعاثات.

ومن المهم للغاية أن تظل أي مناقشة مواضيعية بشأن قضايا المناخ والبيئة مفتوحة أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة. ومن واجب الدول الأعضاء أن تكون يقظة بشأن تقسيم العمل بين مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة وأن تسعى إلى تحقيق التآزر والتكامل بين هذه الهيئات، مع احتفاظ كل منها بولاياتها واختصاصاتها.

إن مجلس الأمن مكلف بالتعامل مع التهديدات الملموسة المباشرة للسلام والأمن الدوليين. ولذلك، ينبغي له، من حيث المبدأ، أن يمتنع عن اعتماد بيانات عامة بشأن الموضوع المقترح وأن يختار بدلاً من ذلك تقييم التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان على أساس كل حالة على حدة.

## بيان الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، رودريغو أ. كاراسو

[الأصل: بالإسبانية]

تعرب كوستاريكا عن تقديرها للرئاسة الألمانية لمجلس الأمن لعقدتها مناقشة ذات أهمية عالمية، وللأمين العام أنطونيو غوتيريش والمحاورين - العقيد محمدو ماجاجي، مدير المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية والأمنية في النيجر؛ والسيدة كورال باسيسي، مديرة مؤسسة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستدامة في منطقة المحيط الهادئ في نيوي - على إسهامهم الثري في مناقشتنا.

ومما لا شك فيه أن حالة الطوارئ المناخية التي تؤثر على كوكبنا، والتي ستتفاقم بسبب الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، سيكون لها تأثير على حالة النزاعات الحالية وستؤدي إلى نشوب نزاعات في المستقبل، مما سيخلق مشاكل أمنية في أماكن ليس لها سابق عهد يمثل هذه المشاكل. وعلى عكس ما نتوقع حدوثه في حالة مرض فيروس كورونا، فإن هذه أزمة عالمية ستزداد سوءاً لأننا نقرب بالفعل من حافة الهاوية. وإذا مضينا بعيداً جداً، فإنه لن يمكن تدارك العواقب.

وإذا لم نتصرف في الوقت المناسب، سنشهد الواقع الرهيب المتمثل في أننا وصلنا إلى نقطة اللاعودة وأننا لم نفعل ما يكفي. والعمل الآن مسؤولية مشتركة تتطلب حلولاً متعددة الأطراف وتعاوناً دولياً، تشارك فيه منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك مجلس الأمن. وتعتقد كوستاريكا أن مسألة المناخ والأمن تندرج ضمن اختصاص المجلس وأن الأمر لا يتطلب توسيع نطاق ولايته لتشمل مكافحة ومنع تغير المناخ، وهي مسألة يجري التصدي لها بالفعل على نحو كاف داخل الأمم المتحدة، بل إن على المجلس منع حالات النزاع واتخاذ إجراء في مثل هذه الحالات. وفي هذا الصدد، من المهم أن يكون هناك نظام للتقارير الدورية، مما سيمكن المجلس من مواصلة الاطلاع على المخاطر الأمنية ومعرفة آخر المستجدات بشأنها. وبالمثل، يجب أن ننشئ آلية لتبنيه مؤسسات الأمم المتحدة العاملة على الصعيد الوطني، بما في ذلك بعثات السلام والبعثات السياسية الخاصة، إلى المخاطر الأمنية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم النزاعات القائمة.

إن تغير المناخ عامل مضاعف للمخاطر، يعقد التهديدات القائمة ويفاقمها. وإذا لم نحقق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، فإن الكوارث المناخية ستتسبب في انهيار العقود الاجتماعية على مختلف المستويات من الصعيد المحلي إلى مستوى المجتمع المحلي، مما سيقوض الاتفاقات الدولية في سياق الصراع على الموارد، وسيكون تأثيرها على الكوكب أكثر تدميراً من القنابل والحروب العالمية.

وكما طالبنا بوقف إطلاق النار ووقف تمويل النزاعات في سياق الجائحة وإلى الأبد، ينبغي ألا يذهب دولار واحد مخصص لجهود الإنعاش إلى صناعة الوقود الأحفوري. لقد حان الوقت للاستثمار في الممارسات المستدامة بدلاً من الممارسات كثيرة الانبعاثات التي تدمر الطبيعة. كما ندعو إلى تنفيذ المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة وإلى أن يكفل مجلس الأمن عدم تحويل موارد العالم الشحيحة أصلاً إلى التسلح.

في الختام، فإن حالة الطوارئ المناخية الحالية تهدد سبل عيش الناس وحياتهم ذاتها، مما يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية ونشوب نزاعات خارج الحدود الوطنية. وإذا لم يُتخذ إجراء مشترك، سنشهد نشوء أزمات إنسانية ونزاعات جديدة والمزيد من التهديدات لصون السلام الدائم.

### بيان البعثة الدائمة لقبرص لدى الأمم المتحدة

تود قبرص أن تكمل بيان الاتحاد الأوروبي بإضافة بعض الملاحظات الوطنية. إننا نرحب بهذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة وجودية ونشكر الرئاسة الألمانية والوفود المشاركة في تقديم مشروع القرار على تنظيمها.

إن تغير المناخ يشكل في حد ذاته تهديداً وعملاً مضاعفاً للتحديات التي تواجه السلام والأمن. وينطوي تغير المناخ، بوصفه تحدياً عالمياً حاقاً لا يعرف حدوداً ويؤثر بالفعل على السلام والأمن، على إمكانية إشعال نزاعات أو مفاجمة النزاعات القائمة وزيادة نزوح السكان وزيادة تعقيد الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة وتفاقم عدم توافر الموارد والتوترات بشأنها وزعزعة استقرار المناطق الهشة الخارجة من النزاع وعكس التقدم المحرز في مجال التنمية وحماية حقوق الإنسان وحفز تدفقات الهجرة وزيادة أوجه الضعف المتأصلة في الدول الجزرية الصغيرة زيادة هائلة، وهي دول تتعامل بالفعل مع ظواهر شديدة يمكنها أن تدمر ناتجها المحلي الإجمالي بأكمله، كما أن وجودها ذاته مهدد.

وبوصفها بلداً يخضع جزء من أراضيها للاحتلال ودولة جزرية تعاني من آثار تغير المناخ منذ سنوات، تشعر قبرص بقلق بالغ إزاء الخطر الحقيقي الذي يهدد السلام والأمن الدوليين. ونشعر بقلق بالغ ليس لمجرد عجزنا عن حماية البيئة في جميع أنحاء أراضيها، لأن جزءاً منها محتل، ولكن أيضاً إزاء التدهور البيئي في أراضيها المحتلة دون خضوع السلطة القائمة بالاحتلال المسؤولة عنها لأي مساءلة.

وبينما تم تحديد التدهور البيئي بصفة عامة وتغير المناخ بصفة خاصة بوصفهما تهديداً للأمن منذ بعض الوقت، فإننا لم نحزز تقدماً في إدماجه، إلى جانب التهديدات الأمنية غير التقليدية الناشئة الأخرى، في عمل مجلس الأمن. وبينما يتضح أننا لسنا في طريقنا إلى تحقيق هدف جعل الزيادة في متوسط درجات الحرارة لا تتجاوز 1.5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الحقبة الصناعية، يتعين علينا أن نبدأ العمل بشأن العواقب المتوقعة لتغير المناخ.

ويتعين على المجلس أن يعتمد نهجاً منظماً من أجل إدراج البعد الأمني لهذه المناقشة في عمله، كجزء من نهج أكثر شمولاً للأمن، ولضمان قدرته على التصدي للتهديدات التي تواجهها في أي وقت من الأوقات. ونعتقد أن المجلس يتعين عليه تقديم إسهام كبير، خاصة فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات التي يمكن توقعها نتيجة لتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجلس أن يبدأ بالفعل النظر في أثر تغير المناخ على النزاعات المدرجة في جدول أعماله.

ومن الأدوات الهامة التي يملكها المجلس وجود الأمم المتحدة على نطاق واسع عالمياً وعمليات حفظ السلام الصادر بها تكليف عن المجلس. ويمكن للمجلس أن يطلب من الأفرقة القطرية أن تقدم تقارير عن مخاطر النزاعات نتيجة لتغير المناخ، استناداً إلى نموذج يضعه. ويمكن له أن يطلب من الدول الأعضاء أن تفعل الشيء نفسه. غير أنه يجب عليه أن يقرر كيفية التصرف بناءً على هذه المعلومات. ونرى أن أهم أداة تحت تصرف المجلس هي أداة وقائية وتتمثل في تشجيع الدول الأعضاء على استخدام الآليات، بما فيها الآليات القضائية، من أجل التسوية السلمية للمنازعات الناشئة عن ظواهر تغير المناخ.

## بيان البعثة الدائمة للجمهورية التشيكية لدى الأمم المتحدة

تجعلنا بيانات الأرصاد الجوية العلمية وملاحظاتنا الميدانية في البلدان التي يوجد لنا فيها تمثيل دبلوماسي، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط، وتفكيرنا في تدخلاتنا الإنسانية في العالم ندرك جيداً الآثار المتزايدة باستمرار لتغير المناخ على حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، مع ما يترتب على ذلك من آثار أمنية محتملة أو موجودة بالفعل، خاصة إذا اقترن ذلك بسياق من الهشاشة.

وهذا هو السبب في انضمام الجمهورية التشيكية إلى مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة المعنيين بالمناخ والأمن في أيار/مايو وتعهدها بالمشاركة بنشاط في عملها للإسهام في تطوير أدوات للإدارة المنهجية للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ على الصعيد العالمي.

وتؤيد الجمهورية التشيكية بقوة إدراج المناقشات المتعلقة بآثار تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين في جدول الأعمال العادي لمجلس الأمن. ويقر العديد من قرارات المجلس بالفعل بالصلة بين تغير المناخ ونزاع بعينه. ومن المؤكد أن اهتمام مجلس الأمن الوثيق بآثار تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين سيعزز القدرة العالمية على الصمود في مواجهة تغير المناخ. ومن شأنه أن يزيد من فعالية جهود التعاون الإنمائي الدولي وأن يدعم نجاح العمل في مجال المناخ.

تشكر الجمهورية التشيكية إستونيا وألمانيا وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفرنسا وفيت نام والمملكة المتحدة والنيجر على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بغية الإسهام في تطوير منظومة الأمم المتحدة لكي تكون أكثر فعالية في التصدي لأثر تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين.

ونحن مقتنعون بأن عرض الأمين العام بصورة دورية لتقرير تقييم لمخاطر المناخ العالمي إلى مجلس الأمن، استناداً إلى التحليلات والتنبؤات العلمية، والتوصيات باتخاذ مزيد من الإجراءات، سيشكل معلماً آخر في بناء منظومة الأمم المتحدة التي تستجيب بفعالية للآثار الأمنية لتغير المناخ.

وتحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى زيادة تعزيز قدراتها فيما يتعلق بالمناخ والأمن على جميع المستويات وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ومع ذلك، فإن الاهتمام ببناء القدرات في مجال المناخ والأمن والخبرة في مجال علم المناخ على الصعيدين المحلي والإقليمي في إطار التعاون الإنمائي أمر هام. ومن شأنه تعزيز قدرتنا على إدماج تحليل المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ من خلال إشراك الشركاء المحليين. ومن شأن ذلك أيضاً أن يعزز ملكية إدارة المخاطر المتصلة بالمناخ على الصعيدين المحلي والإقليمي.

## بيان من البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

أهنتكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي ترأستم بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه، وأشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن المناخ والأمن.

إن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات في عصرنا الراهن، وتقوض آثاره الضارة قدرة جميع البلدان على تحقيق التنمية المستدامة. وتغير المناخ حقيقي ويؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، وطبيعته العالمية تتطلب تعاوناً دولياً عاجلاً. ويهدد ارتفاع درجة الحرارة العالمية وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر والكوارث الطبيعية الرفاه وسبل العيش والنظم الإيكولوجية. وتتسبب آثارها السلبية في انعدام الأمن الغذائي والبطالة وعدم المساواة والتوترات الاجتماعية، وتزيد من حدة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، مما يقوض التقدم المحرز على مر السنين نحو تحقيق التنمية المستدامة.

كما أن العواقب الإنسانية لتغير المناخ مدمرة، بما في ذلك فقدان ملايين الأرواح والتشرد والتعرض للاستغلال واحتمال التهميش. ويظل من المقلق أن يضطر الناس إلى قطع مسافات طويلة للحصول على الغذاء والماء، مما يعرض فرصهم للتعليم والعمل للخطر، ويتعرض الشباب لخطر التجنيد في التطرف العنيف.

وتشكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المنتدى الحكومي الدولي الرئيسي الذي يملك الخبرة اللازمة للتفاوض بشأن استجابة عالمية لتغير المناخ. ونعتقد أن مناقشات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع مكملة لبيتسنى فهم أفضل للصلات بين تغير المناخ والسلام والأمن الدوليين وتعبئة قدرات مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة في إطار ولاياتها. ونعتقد أن درجة الطموح اللازمة لمكافحة تغير المناخ تتطلب زيادة توفير وسائل التنفيذ - الموارد المالية الكافية، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا - إلى البلدان النامية. ونؤكد من جديد مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والحق في التنمية.

ويدرك المجتمع الدولي أن الآثار على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية يمكن أن تزيد من انتقال الأمراض الحيوانية الجنسية والمعدية، مثل مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي وقت سابق من هذا الشهر، أصبح من الواضح أنه لجائحة كوفيد-19 تأثيراً حقيقياً على السلام والأمن، مما يولد نقاط ضعف جديدة.

وندعو إلى الوقاية وبناء القدرات والمرونة بوصفها عناصر أساسية للحد من مخاطر الكوارث لضمان التأهب وإعادة البناء بشكل أفضل، على النحو المبين في إطار سينداي للحد من أخطار الكوارث للفترة 2015-2030، وهو وثيقة تتضمن توجيهات وآليات للإنذار المبكر للتصدي للمخاطر المتصلة بالمناخ. ويجب أن تتوفر لدى موظفي عمليات السلام الموارد المناسبة والتدريب والمعلومات والأدوات فيما يتعلق بالآثار الضارة لتغير المناخ والسياقات الوطنية من أجل تقييم حالات النزاع واحتوائها. ويمكن لمجلس الأمن أن يوصي بأن تواصل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ استكشاف الصلات بين تغير

المناخ والسلام والأمن. كما أنه لإسهامات المؤسسات الوطنية والمنسقين المقيمين قيمة أيضاً من أجل التأهب من الناحية التشغيلية.

ولا غنى عن السلام والأمن لتحقيق الاستدامة. ونأمل أن تحشد هذه المناقشة المفتوحة الإرادة السياسية وتزيد الموارد لمكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ، خاصة ونحن نتغلب على الوباء ونتعافى منه.

## بيان الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، تاي أتكي - سيلاسي أمدي

أود في البداية أن أعرب عن خالص تقديرنا للرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الثاقبة. وأشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات.

لا يزال تغير المناخ يشكل أحد أكبر التحديات في زمننا هذا. ونشعر بالفعل بأثاره المتعددة الجوانب. وتؤدي الأخطار الناجمة عن تغير المناخ، مثل الفيضانات والأعاصير والرياح القوية والأمطار الغزيرة والجفاف المستمر وغزو الجراد، إلى تدمير النظم الإيكولوجية التي يعتمد عليها ملايين الناس في معيشتهم. ولن يؤثر الطابع التخريبي لهذه التهديدات على الأمن البشري فحسب، بل أيضا على وجودنا ذاته. وتؤدي الظواهر الجوية الشديدة إلى تفاقم التوترات المجتمعية المحلية القائمة، مما يزيد من عدم المساواة ويقلل من توافر الموارد اللازمة للحياة وإمكانية الحصول عليها. فوجود مجتمعات محلية بأكملها ومكاسب إنمائية تحققت بشق الأنفس معرض للخطر. ويعتمد الملايين بالفعل على المساعدة الإنسانية الطارئة السنوية بسبب الكوارث الناجمة عن تغير المناخ. ومن المتوقع أن يزداد هذا الاتجاه سوءا في العقود المقبلة.

والواقع أن عدم التكيف مع المخاطر المرتبطة بالظواهر الجوية القسوى التي يحركها تغير المناخ يهدد تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتعتمد قدرتنا على القضاء على الجوع والفقر، وضمان الحصول على خدمات الصرف الصحي والطاقة المستدامة، وضمان العمل اللائق للجميع، على اتخاذ إجراءات عالمية متضافرة لمكافحة آثار تغير المناخ.

وعلى الرغم من أن العلاقة السببية بين تغير المناخ والأمن لا تزال قيد المناقشة، فإن أهميتها المركزية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا جدال فيها. وترتبط الضغوط الناجمة عن تغير المناخ ارتباطا لا ينفصم بالاحتفاظ السكاني، والتوسع الحضري السريع، والتصنيع، والتدهور البيئي.

وعلى هذا النحو، فإن إدارة المخاطر المناخية والأمنية تستلزم معالجة الأسباب الجذرية للتخلف، والتنافس على الموارد التي يتزايد شحها، وتدهور النظم الإيكولوجية، التي كثيرا ما تؤدي إلى توترات أو نزاعات مجتمعية محلية. وفي أوساط المجتمعات الريفية والزراعية المحلية، فإن خطر ظهور توترات على المراعي ونقاط المياه التي تتحول إلى عنف متكرر، قائم أكثر من أي وقت مضى.

ويتطلب الحد من هذه التوترات والآثار الأمنية لتغير المناخ اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز قدرة المجتمع المحلي على الصمود ومضاعفة الجهود المتعددة الأطراف للوفاء بالتزاماتنا بموجب خطة عام 2030، وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، فضلا عن إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

ولا تتقيد آثار تغير المناخ بالحدود الوطنية أو بثروة الأمم. وجميع البلدان، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، معرضة للآثار الضارة لتغير المناخ. في الواقع، ورغم إسهام أقل البلدان نموا، الذي لا يذكر، فإنها تعاني بشكل غير متناسب. فهو ظاهرة عالمية تتطلب استجابة عالمية عاجلة ومتضافرة تركز على تعزيز



تنمية مستدامة وشاملة للجميع. إن الطبيعة العابرة للحدود لآثار الكوارث المتصلة بالمناخ تجبرنا على التعاون عبر الحدود وتنسيق استراتيجياتنا للتكيف من أجل استغلال الموارد الطبيعية وإدارتها.

ويسرنا في هذا الصدد أن الأمم المتحدة قد أولت الاهتمام الواجب لهذه المسألة في السنوات الأخيرة. وهذا مجال نعتقد أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تواصل تعزيز قدرتها فيه. فمختلف البلدان تواجه مخاطر محددة مرتبطة بتغير المناخ. ولئن كانت أقل البلدان نموا معرضة لمخاطر شديدة فإنها تقتصر كذلك إلى الأدوات اللازمة للتنبؤ والإنذار المبكر، فضلا عن تقييم المخاطر والتكيف معها. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد في سد الفجوة بتعزيز الجهود الرامية إلى بناء فهم مشترك وتحسين القدرة على التكيف مع السياقات وبتعزيز القدرات الإقليمية والوطنية على وضع وتنفيذ استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

وليس من قبيل المصادفة أن نُشر ثمانين من أكبر عشر عمليات سلام متعددة الأطراف في بلدان معرضة بشدة لتغير المناخ. ومن ثم، فإن موارد الأمم المتحدة داخل البلدان، بما في ذلك عمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة، هي مجالات يمكن للمجلس أن يضطلع فيها بدور رئيسي في تعزيز القدرة على التكيف وتخفيف الآثار. وكذلك يمكن للمجلس، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، أن يدمج بناء القدرة على التكيف وإدارة المخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ ودعم استراتيجيات التكيف الوطنية في ولايات حفظ السلام وبناء السلام.

إن أفريقيا واحدة من أكثر القارات تعرضا للمخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ. ويمكن للمجلس، على سبيل المثال، أن يدخل في شراكة مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية الأخرى، لإجراء دراسة شاملة عن العلاقة بين تغير المناخ والأمن والتوصية بخطة عمل بشأن كيفية التصدي لمخاطر النزاعات المرتبطة بذلك.

وعلاوة على ذلك، وإذ يطور مجلس الأمن نهجا منتظما إزاء المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، نأمل أن يعزز المجلس دعمه للجهود التي يقودها الاتحاد الأفريقي لمعالجة آثار تغير المناخ في أفريقيا من خلال الاستفادة من الشراكة القائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن السلام والأمن. وثمة حاجة ماسة إلى نهج عالمي متكامل وإلى تحسين التنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في سياق وضع الخطط والتصدي لآثار تغير المناخ.

إن إثيوبيا تعاني من آثار تغير المناخ. ويمثل تغير المناخ، إلى جانب آثاره المباشرة مثل زيادة متوسط درجة الحرارة وتغير أنماط هطول الأمطار، ضرورة وفرصة للانتقال إلى نموذج مستدام للتنمية. وفي هذا الصدد، تؤكد خطتنا الإنمائية الوطنية العشرية على أهمية بناء اقتصاد أخضر قادر على التكيف مع تغير المناخ. وكجزء من تلك الخطة، جعل التدفق فوق المتوسط لمياه الأمطار الموسمية في النيل الأزرق هذا الأسبوع من الممكن ملء سد النهضة الإثيوبي الكبير، وهو مشروع وطني ضخم ينطوي على إمكانات هائلة للتكامل الإقليمي. ونحن على ثقة بأننا سنتوصل قريباً إلى اتفاق مع مصر والسودان بشأن ملئه وتشغيله سنويا، بوصفه رمزا دائما للتعاون والترابط.

وللتخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية والتكيف معها، تشجع خطتنا الإنمائية الزراعة المراعية للبيئة القادرة على التكيف مع تغير المناخ. كما نقوم بأنشطة لحفظ وإدارة الموارد الطبيعية، مثل تنمية الغابات والحفاظ على التربة والمياه. وقد أطلقت إثيوبيا في العام الماضي برنامجا

طموحا للتشجير بهدف مكافحة التدهور البيئي وإزالة الغابات وغير ذلك من آثار أزمة المناخ. واستجاب الإثيوبيون من جميع مناحي الحياة بحماس، حيث زرعوا رقما قياسيا من شتلات الأشجار بلغ 350 مليون شتلة في يوم واحد. ويجري موسم الزراعة الثاني بشكل جدي، على الرغم من جائحة فيروس كورونا. وفي الختام، أود إعادة تأكيد التزام إثيوبيا الكامل بالتعجيل بتنفيذ التزاماتنا الدولية والإقليمية المتعلقة بآثار تغير المناخ.

## بيان الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة، كاها إماندزه

أبدأ بتوجيه الشكر إلى ألمانيا وجميع المشاركين الآخرين في تنظيم حدث اليوم الرفيع المستوى على تناولهم قضية المناخ والأمن الهامة ووضعها في صدارة جدول أعمال مجلس الأمن. تويد جورجيا البيان المقدم باسم الاتحاد الأوروبي (انظر المرفق 18). وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لقد أصبحت المخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ واقعا يوميا لملايين الناس في جميع أنحاء العالم. وثمة أدلة متزايدة على أن تغير المناخ مُضاعف للمخاطر، مع إمكانية تهديد التنمية المستدامة ومفاومة النزاعات وزعزعة الاستقرار. ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الهشة أصلا، بما في ذلك من خلال زيادة التنافس على الموارد الشحيحة، مثل الأرض والمياه، وحرمان السكان من سبل عيشهم والتسبب في التشريد القسري. غير أن الأسوأ لم يأت بعد، خاصة إذا ألقينا نظرة فاحصة على الدراسات العلمية. فنحن نشهد، وفقا لآخر تقرير للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، مستويات قياسية لارتفاع مستوى سطح البحر إلى جانب أعلى تركيز لغازات الدفيئة في الغلاف الجوي وأشد العقود حرارة على الإطلاق.

وهذه تحديات وجودية لا يمكن التصدي لها إلا من خلال العمل بصورة مشتركة وبحزم، بما في ذلك تنفيذ التزاماتنا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ونعتقد أن التصدي للأثار الأمنية لتغير المناخ ينبغي أن يكون على جدول أعمال مجلس الأمن المتعلق بمنع نشوب النزاعات. وفي هذا السياق، نقدر التقدم الذي أحرزه المجلس في السنوات الأخيرة صوب زيادة الاعتراف بالآثار السلبية لتغير المناخ على استقرار وأمن المناطق، الأمر الذي انعكس في عدد من القرارات المواضيعية وتلك الخاصة ببلدان محددة.

ولكي تضطلع جورجيا بدورها في هذا المسعى المشترك، فإنها تلتزم التزاما تاما بأهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتتمسك بالنتائج التي توصلت إليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمتمثلة في أن ارتفاع درجة حرارة النظام المناخي العالمي أمر لا لبس فيه وأن مخاطر الآثار الخطيرة لتغير المناخ سترتفع ارتفاعا حادا إذا تجاوز الاحترار العالمي درجتين مؤبنتين مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية. ونحن مقتنعون كذلك بأن أهداف التنمية المستدامة - والتي يندرج التصدي لتغير المناخ في الهدف 13 منها - واتفاق باريس بشأن تغير المناخ هما الصكان متعددا الأطراف اللذان يعزز أحدهما الآخر لمنع وقوع كارثة وشيكة.

وإذ نضع ذلك في الاعتبار، أولينا الأولوية للهدف 13 على الصعيد الوطني وقمنا بتحديث مساهمتنا المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس بهدف الحد من الانبعاثات على الصعيد الوطني والتكيف مع آثار تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، أودعت جورجيا في 16 حزيران/يونيه صك قبول تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو. وأخيرا، ومن أجل زيادة تعزيز التزامنا، أنشأت الحكومة في 23 كانون الثاني/يناير مجلس تغير المناخ. والغرض الرئيسي للمجلس هو ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وختاما، أود أن أعيد تأكيد التزام جورجيا بالجهود المتعددة الأطراف لمعالجة أثر الكوارث المتصلة بالمناخ على السلم والأمن الدوليين، وبسعيها المشترك للتخفيف من آثار تغير المناخ.

## بيان البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

تشكر غواتيمالا جمهورية ألمانيا الاتحادية، بصفتها رئيسة مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه 2020، على عقد هذه الجلسة المفتوحة الرفيعة المستوى عن طريق التداول الفيديو بشأن المناخ والأمن، وكذلك الأمين العام وجميع المشاركين على عروضهم. ويعتقد وفد بلدنا أن هذا الموضوع هام جدا في سياق السلم والأمن وأنه ينبغي معالجته في الوقت المناسب وبطريقة شاملة.

إن غواتيمالا بلد يتسم بتنوع طبيعي شديد وينعم بطبيعة استثنائية؛ لكنه بفضل موقعه الجغرافي من أكثر البلدان عرضة لآثار تغير المناخ في جميع أنحاء العالم. وخلال العقود الثلاثة الماضية، عانت غواتيمالا باستمرار من الظواهر الجوية القسوى التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الزراعة والأمن الغذائي، مما يضر بحياة الإنسان ونماء الطفل والنمو الاقتصادي والصحة؛ ويتسبب في زيادة الهجرة وفقدان التنوع البيولوجي؛ ويؤثر على الهوية الثقافية للشعوب الأصلية. ولذلك فإننا نتقدم ونتشاطر الاعتقاد بأن هناك حاجة ملحة لتكثيف الجهود على الصعيد الدولي من أجل تنمية أكثر استدامة وتكيفاً مع تغير المناخ، مما يسهم في ظهور مجتمعات أكثر سلاماً.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أن لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تحظى الولاية الأساسية في هذا المجال وأن من الضروري أن تقي جميع البلدان بالتزاماتها، لا سيما فيما يتعلق بتمويل المناخ لأغراض التكيف والمرونة والحد من الخسائر والأضرار والحد من انبعاثات غازات الدفيئة والحكم الرشيد ونقل التكنولوجيا. ويمثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ معلما في هذا الصدد، ويجب أن يوجه، بالاشتراك مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الاستجابة لمرض فيروس كورونا والتعافي منه، اقترانا بالدعوة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات المناخية الطموحة.

وعلى الرغم من نجاح مختلف الجهود المبذولة، فإن تداعيات تغير المناخ حقيقية. وفي هذا السياق، يجب على مجلس الأمن أيضا أن ينظر في آثاره السلبية في إطار الولايات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على أهمية إيلاء الاهتمام للرسالة المزعجة التي يوجهنا إليها الكوكب. إن الحجر الذي خضع له معظمنا قد ضح دماء جديدة في بيتنا المشترك، الأرض. وتغير المناخ حقيقة لا يمكننا أن نتجاهلها.

وهو أحد العوامل التي تزيد من حدة التهديدات والتوترات وأوجه عدم الاستقرار القائمة. وهو تحد يهدد بإتقال كاهل أكثر البلدان والمناطق ضعفا التي تتسم بهشاشة بيئاتها وتأثرها بالنزاعات. والمخاطر التي ينطوي عليها هذا التحدي ليست مخاطر إنسانية في طبيعتها فحسب، بل سياسية وأمنية أيضا. وهذا يتطلب إعادة تقييم وتعزيز التعاون والحوار السياسي وإيلاء اهتمام أكبر لتداعيات تغير المناخ على الأمن، وهو ما قد يكون عنصرا رئيسيا في العلاقات الدولية، مما يؤدي إلى ظهور اتجاه إيجابي نحو تحسين الحوكمة العالمية.

ويتزايد الإقرار بأن النزاعات العنيفة عقبة من العقبات الرئيسية التي تحول دون بلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. فقد تسبب ظهورها مجددا على نحو مثير خلال السنوات القليلة الماضية في

معاناة إنسانية هائلة وكانت له تداعيات عالمية كبيرة. وأصبحت النزاعات العنيفة أكثر تعقيداً وأطول أمداً، إذ أنها تشمل المزيد من الجماعات غير التابعة للدول والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية التي ترتبط بشكل متزايد بالتحديات العالمية مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية والأمن السيبراني والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

كما ستكون الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية مفيدة أيضاً من حيث الإشراف البيئي. وفي غواتيمالا، اعترفت اتفاقات السلام التي أبرمناها في عام 1996 بإدارة المناطق المحمية، وهي مثال ناجح على الصعيد العالمي لأنها تمثل للمعايير الدولية للحد من انبعاثات الكربون وحماية الغابات وتسهم أيضاً في تنمية المجتمعات المحلية.

وهناك علاقة وطيدة في جوهرها بين تغير المناخ والأمن، إذ أن كل تهديد يؤدي إلى تفاقم التهديد الآخر. وباعتبارنا بلداً مسالماً يلتزم بنزع السلاح النووي ويدافع عن الإزالة التامة للأسلحة النووية، فإننا نشعر بالقلق إزاء احتمال تسبب التجارب النووية وإلقاء النفايات النووية في تدمير بعض النظم الإيكولوجية لكوكبنا بصورة لا يمكن إصلاحها، مما سيؤدي إلى تشريد مجتمعات بأكملها من الحيوانات والأشخاص في هذه العملية. إن تلوث المياه والأراضي في جميع أنحاء العالم بهذا النوع من النفايات سوف يستمر لفترة أطول بكثير مما يمكننا أن نتصور، وستكون له عواقب سلبية دائمة، بما في ذلك على حياة أحفادنا. ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي ركيزة النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، وبوسعنا التعاون من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في أن نترك للأجيال المقبلة عالماً أفضل.

إن تغير المناخ تحدٍ عالمي لا يزال ينظر إليه أساساً من منظور التنمية والبيئة، ولكنه يمثل أيضاً تهديداً قائماً للأمن والسلام الدوليين. وفي هذا الصدد، ترحب غواتيمالا بنهج الأمين العام في معالجة تغير المناخ باعتباره أولوية على نطاق المنظومة في المنظمة.

ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد صار حجم التحدي الذي يشكله تغير المناخ أكثر وضوحاً ويتطلب دراسة شاملة من جانب جميع أعضاء هذه الهيئة، الدائمين وغير الدائمين. وترى غواتيمالا أن من المهم تعزيز السياسات والمناخ التقنية والعلمية لتحسين الحوكمة الدولية من أجل تعزيز القدرة على تحليل المخاطر والإسهام في آليات الإنذار المبكر، مما سيفيد السكان بزيادة قدرتهم على التكيف مع آثار تغير المناخ اقتراحنا باحترام حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات.

وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل استكشاف سبل تعزيز الوقاية ونظم الكشف المبكر والإجراءات التنفيذية لتجنب النزاعات الناجمة عن تغير المناخ والظواهر الجوية القصوى وإدارة الموارد الطبيعية، مع مراعاة التوترات الطائفية والحوكمة.

ويتطلب تغير المناخ اتخاذ إجراءات محددة، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون بين الدول لتعزيز القدرات الجديدة، مع التركيز بصفة خاصة على البلدان النامية لتحسين نظم الرصد والإبلاغ والتحقق بغية الحد من مخاطر الكوارث.

وأخيراً، تكرر غواتيمالا التأكيد على أهمية النظر في ترابط جهود تغير المناخ مع ركائز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان بوصفه نهجاً شاملاً للسلام المستدام.

### بيان من البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

نشكر المنظمين على عقد مناقشة اليوم بشأن المناخ والأمن. لقد كانت الإحاطات التي قدمها الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا؛ والعقيد محمدمو ماغاي، مدير المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية والأمنية في النيجر؛ والسيدة كورال باسيسي، مديرة مؤسسة الاستشارات المتعلقة بالاستدامة في المحيط الهادئ "نيوي" مفيدة لفهم آثار تغير المناخ على كوكبنا.

ولا شك في أن تغير المناخ مسألة تتطلب اهتمامنا الفوري. فالخيارات التي قمنا بها وسنقوم بها ستحدد مناخ المستقبل.

وقد تكاتف المجتمع الدولي وعالج مسائل تغير المناخ من خلال آليات مختلفة محورها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والآن اتفاق باريس التاريخي بشأن تغير المناخ. وهذه آليات شاملة لصنع القرار حاولت التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن الأساس الذي تقوم عليه مبادئ معينة. كما اتخذت البلدان إجراءات ملموسة لمكافحة تغير المناخ على أساس تلك المبادئ، وفي مقدمتها المسؤولية المشتركة لكنها متباينة، ومن خلال مختلف القرارات الجماعية.

وبالتالي، عندما نناقش المسائل المتعلقة بتغير المناخ والأمن، يتعين علينا أولاً أن نتساءل عما إذا كنا نحاول بناء هيكل لا يراعى فيه أي مبدأ من هذه المبادئ. وعندما يتعلق الأمر بتأمين تغير المناخ، على سبيل المثال، هل سيكون مقبولاً إذا ما حاسب مجلس الأمن الدول الأعضاء على عدم تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس؟ وهل ستُساءل البلدان عن عدم توفير التمويل الكافي في ما يتعلق بالمناخ؟ وهل سيُساءل المجلس البلدان عن عدم تقاسم التكنولوجيا المراعية للمناخ؟

إن تغير المناخ مسألة متعددة الأبعاد، والنظر إليها من منظور أمني ضيق يعادل الإفراط في تبسيط المسألة وإخراجها من سياقها. والاحترار العالمي وتغير المناخ مسألتان معقدتان وصعبتان يجري تناولها حالياً من خلال عملية شاملة وعالمية تقوم على أساس العمل المركز والمبادئ العامة. فبدلاً من تعزيز هذا النهج، ينبغي ألا نعالج مسألة تغير المناخ من خلال تدابير عقابية يديرها مجلس الأمن.

في غضون السنوات الأخيرة طرح كثير من الحكومات والمنظمات والعلماء والمؤسسات وواضعي السياسات ووسائل الإعلام في العالم المتقدم النمو خطاباً مفاده أن تغير المناخ سيؤدي بطريقة أو بأخرى إلى عدم الاستقرار السياسي والمنازعات على الموارد والنزاعات العنيفة والهجرة، بل قد يؤدي إلى الإرهاب والتطرف. وبينوا أيضاً أن هذه العواقب ستبدأ في البلدان الفقيرة أصلاً في بلدان الجنوب دائماً ولكن مداها سيصل أيضاً إلى حدود العالم المتقدم النمو. وهذه سيناريوهات تنذر بالخطر. وعلى نحو ما، يفترض الداعون إلى مفهوم تضخيم تغير المناخ، أي عندما تصور مسألة ما على أنها تهديد وجودي يصبح عامة الناس أكثر تقبلاً لاستجابات استثنائية أو مغالية في مجال السياسات لا يمكن الدفاع عنها في أي سياق آخر.

وذكر التقرير التقييمي الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في الفصل 12 من تقريرها المتعلق بالأمن البشري بوضوح أن "الأدلة على تأثير تغير المناخ وتقلبه على أعمال العنف ما زال مطعوناً فيها". وعندما نبالغ في التقليل من أسباب النزاعات ويفترض الناس تلقائياً أن تغير المناخ سيؤدي إلى نزاعات عنيفة، فإنه يمكن التغاضي عن تدابير منع نشوب هذه النزاعات ذات الأبعاد البيئية والاجتماعية

والسياسية عند التصدي لها بوصفها مسألة أمنية فحسب. ولتكن طموحاتنا أكبر بدلا من أن ندق ناقوس الخطر.

فما يحتاج إليه العالم عوضا عن ذلك، اتخاذ إجراء حاسم على كل المستويات لتغيير مسار خطر تغير المناخ. وفي حين أن الحاجة إلى هذا الإجراء عاجلة، فإن من الضروري مواصلة تعزيز الجهود المتعددة الأطراف إلى جانب الجهود الفردية. وينبغي أن تقر هذه الجهود بمختلف التحديات والقدرات التي تمتلكها البلدان في مختلف أنحاء العالم. وعليه، فإن استجابة تلك البلدان لتغير المناخ ستبتاين وفقا لقدراتها ومسؤولياتها الوطنية.

وعلاوة على ذلك، لم يف العالم المتقدم النمو، بوصفه المسؤول الأول عن الاحتراز العالمي، بتعهداته بتمويل الجهود المعنية بتغير المناخ في العالم النامي ولم يوفر لها تكنولوجيات إزالة الكربون. وبدلا من وضع استراتيجية فعالة للتخفيف والتكيف والمرونة للتقليل إلى أدنى حد من الأثر السلبى لتغير المناخ على بعض أكثر البلدان ضعفا، وخاصة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فإننا نشهد الآن تحركا نشطا لتحويل الأهداف إلى تضخيم آثار تغير المناخ بدلا من اتخاذ إجراءات مناخية إيجابية.

والهند من المساهمين الرئيسيين في الإجراءات المتعلقة بالمناخ. واتخذنا خطوات هامة لمكافحة تغير المناخ بوصفه مسؤولية إزاء كوكبنا. وخفضنا على مدى السنوات القليلة الماضية 38 مليون طن من انبعاثات الكربون سنويا. ووضعنا أهدافا إضافية للقضاء على المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام بحلول عام 2022 وإنتاج 450 غيغاواط من الطاقة المتجددة فضلا عن استصلاح 26 مليون هكتار من الأراضي بحلول عام 2030.

وتؤمن الهند إيمانا راسخا بأن الشراكات هي السبيل الوحيد لاتخاذ إجراءات إيجابية مستمرة وطويلة الأجل في مجال تغير المناخ. وبدلا من إثارة الجرح، فإن من شأن اتخاذ إجراءات معقولة وجماعية أن يكون لها أثر دائم ومستدام.

وتعدُّ مبادرة رئيس وزراء الهند والرئيس الفرنسي لإنشاء التحالف الدولي للطاقة الشمسية من الأمثلة على الكيفية التي يمكن بها اتخاذ إجراءات إيجابية بشأن المناخ العالمي من خلال الشراكات. والتزمت الهند بتقديم 1.7 بليون دولار في حدود تسهيلاتنا الائتمانية لمشاريع الطاقة الشمسية في مختلف البلدان. واتخذ رئيس الوزراء مودي مبادرة أيضا لإنشاء التحالف من أجل البنية التحتية للصمود في مواجهة الكوارث. ويعتبر صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة دليلا عمليا للعمل المناخي والتنمية المستدامة بروح التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وإذ نمضي قدما فإن إحرار التقدم في مكافحة تغير المناخ يعتمد على ترجمة الوعي بهذه المشكلة إلى إجراءات. وعليه، فإن من مسؤولية هذا الجيل من الحكومات والأعمال التجارية والمجتمع المدني تعجيل الإجراءات بشكل فردي ومن خلال التعاون. ويستطيع كل منا اتخاذ خيارات أكثر ملاءمة للمناخ لتسهيل الانتقال إلى نمط حياة خال من الكربون: المنازل منخفضة الكربون، والنقل الخالي من الانبعاثات، والوجبات الغذائية العضوية، على سبيل المثال. وربما الأهم من ذلك، قوتنا بوصفنا مستهلكين وناخبين وقادة ونشطاء.

فانعمل معا بروح "العالم كأسرة واحدة". وهكذا تتصدى الهند دائماً للمسائل العالمية. ولننظر إلى تغير المناخ باعتباره فرصة لتعزيز تعددية الأطراف والبحث عن حلول عادلة وشاملة لبناء عالم أكثر اخضراراً ونظافة واستدامة.



## بيان الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، محمد حسين بحر العلوم

[الأصل: العربية]

يشرفني الحضور معكم اليوم لجلسة الحوار المفتوحة لمجلس الأمن بشأن المناخ والأمن، وهو موضوع حيوي يتصدر اهتمامات المجتمع الدولي، وليس أدل على ذلك من مداوات اليوم بهذا الشأن، وأشيد بمبادرة ألمانيا الاتحادية في إقامة هذا الحوار المفتوح ومن قبلها مبادرة فرنسا كذلك.

أود أن أقدم بالشكر والتقدير للسيدات والسادة مقدمي الإحاطات، لمساهماتهم في تحديد سياق النقاش والحوار.

على الرغم من قناعتنا بأن الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ هي المنتدى الأممي المناسب لمناقشة قضايا التغير المناخي، إلا أننا في الوقت ذاته ننظر إلى هذه المداولة المخصصة للمخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية، باعتبارها ارتقاءً بالمسؤولية الدولية، وإجراءً وقائياً للحد من المخاطر، وتجنباً للآزمات المحتملة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، يزيد من فهمنا لمخاطر تغير المناخ ويعتبر تحدياً أممياً على مستوى دور منظمة الأمم المتحدة، المرتكز على السلام والتنمية وحقوق الإنسان. ونعتقد أن التغيرات المناخية لها تأثير سلبي كبير على الركائز الثلاث المذكورة.

أولاً، إن ارتفاع معدلات حرارة سطح الأرض، إن لم تكن بحد ذاتها تهديداً مباشراً ومحسوساً، فإنها وبدون شك تضاعف من حجم المخاطر المألوفة الأخرى، وتزيد من تعقيداتها وشدة تأثيرها في مناطق عديدة من العالم ومنها منطقتنا، وتعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلداننا، وعلى وجه التحديد الأهداف: الأول والثاني والسادس والثالث عشر والخامس عشر.

ثانياً، إن انحباس الأمطار والاستخدام غير المستدام للموارد المائية، يفاقم مشكلة ندرة المياه واستنزاف موارد الأرض الساندة للحياة، ويسبب النزوح والهجرة، ولاشك فإن أدرج الأمم المتحدة تحتفظ بإحصائيات مخيفة عن أعداد النازحين والمهاجرين لأسباب اقتصادية - بيئية، وبالرغم من أن أعداد الذين ابتلعتهم البحار والمحيطات غير معروفة، لكن أسباب هجرتهم المميته يعرفها جميع الحاضرين في جلستنا الافتراضية هذه وخارجها.

ثالثاً، على الرغم من قناعتنا بأن موضوع التغير المناخي هو موضوع يهم جميع دول العالم وغالباً ما يناقش ضمن رؤية عالمية، إلا أننا نود أن نسلط الضوء على أهم انعكاسات وتأثيرات التغير المناخي على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والعراق بشكل خاص.

رابعاً، من المقلق أن أحواض الأنهار الكبرى، في الشرق الأوسط على وجه التحديد، تتعرض إلى ضغوط وإجهاد كبيرين، ناتجة في شقها الأول عن التنافس على الاستخدامات والسيطرة على الموارد المائية المشتركة، في ظل انعدام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف فاعلة، أو أطر إقليمية للاستخدام المنصف والمعقول للمياه المشتركة، أو نابعة من عدم الاكتراث بتطبيق مبادئ القانون الدولي ومرجعياته المعروفة، بما يؤمن حقوق جميع الدول المتشاطئة، وفي شقها الثاني ناجمة عن التغير المناخي.

خامساً، إن من الإنصاف قيام المجتمع الدولي بالتدخل الإيجابي الوقائي لتعزيز قدرة البقاء والاستقرار ومقاومة التغيرات القاسية في المعطيات الحياتية المعتادة في المناطق الهشة أو الأكثر تعرضاً

للتغيرات المناخية، أي في دعم برامج التكيف مع تغيرات المناخ، لأن ذلك، ليس مطلوباً فحسب، بل هو أقلّ كلفة من محاولات إسكان المهاجرين بيئياً أو اقتصادياً، أو إعادة تأهيل أراضيهم المهجورة.

سادساً، إذا كان لا بد من إعطاء مثال، فإننا نجد في تدهور بيئة الدلتا العراقية عند ثغر الخليج، والممر المائي الشهير المعروف باسم "شط العرب"، الموضع التاريخي الافتراضي لأسطورة السندباد البحري وجنة عدن في الكتب والأديان المقدسة، مثالا صارخا على التحول القسري من نظام إيكولوجي للمياه العذبة، غني بالتنوع الأحيائي ومتميز بخصوبة الأرض وبغابات كثيفة لأشجار النخيل، إلى بيئة للمياه المالحة نتيجة لانحسار كمية المياه العذبة الواردة إليه من روافده.

كذلك لا يسعنا إغفال الإشارة إلى التدمير الذي أحدثه الإرهاب في المنشآت المدنية والمائية على وجه الخصوص، والإرهاب ظاهرة عالمية وليست محلية. وبغض النظر عن الاجتهادات المختلفة لتفسير ظاهرة الإرهاب المتفشية في مناطق عديدة، فإن عدم الاستقرار والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية تسهم في انتشار التطرف والتزمت والانتقام، وهذه بحاجة إلى مقاربات مختلفة تسهم في إطفاء البؤر الساخنة والتي تنذر بالانفجار، وتدعو إلى اعتبار إجراءات التكيف مع التغير المناخي جزءاً من مقاربات الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي الوقت الذي يشيد فيه العراق بمواقف المجتمع الدولي الداعمة التي أسهمت في دحر الإرهاب على أرضه، فهو يدعو بقوة إلى احترام حقوقه المائية ومنع إغناء الرافدين دجلة والفرات، ويعتبر ذلك مساهمة مهمة في إشاعة الأمن والسلم والاستقرار.

وبهذا الصدد، نود الإشارة إلى قرار مجلس الأمن 2421 (2018) الخاص بتجديد ولاية البعثة، حيث يتم لأول مرة إضافة موضوع المياه والبيئة ضمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وفي هذا السياق ذكر الممثل الخاص للأمين العام في 21 شباط/فبراير 2018 موضوع الإدارة المشتركة للموارد المائية العابرة للحدود.

وبناء على ذلك فإننا نأمل في أن تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بالآتي:

أولاً، مراقبة المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ وتضمينها في الإحاطة الدورية التي تقدم إلى مجلس الأمن.

ثانياً، تنظيم ورشات عمل تستهدف بناء القدرات للجانب العراقي ليتسنى فهم المخاطر الأمنية ذات الصلة بالمناخ على المدى القصير والمتوسط.

ثالثاً، توفير الدعم اللازم لتسهيل الحوار على المستوى الإقليمي بهدف إيجاد حلول للتحديات المائية والبيئية.

رابعاً، مساعدة السلطات العراقية على التعامل مع النزوح المتعلق بالمناخ والضعف الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي في خطة استرداد المناطق المحررة من تنظيم داعش الإرهابي.

وأخيراً، فإن لحكومة بلدي رسالة مفادها أن العراق يسعى نحو السلم والأمن والتنمية مع دول الجوار واتباع مقاربة التعاون المشترك بين الدول المتشاطئة، لتقاسم المنافع والأضرار بعدالة وإنصاف، وبما أن التغير المناخي ظاهرة عالمية لا تتوقف عند الحدود السياسية، فإن المقاربات الإقليمية الشاملة، التي تستند إلى مبادئ القانون الدولي، والمبادرات التي تتبع وسائل دبلوماسية لحل المشكلات بين الدول المتشاطئة مثل

”دبلوماسية المياه“ و”أمن الكوكب“ كسبيل لابتكار سياسات وبرامج ذكية مناخياً وبيئياً، تجنّب المنطقة والعالم مخاطر التوتر وعدم الاستقرار، وتعزز الانتصار على الإرهاب والإسراع في إعادة إعمار البنى التحتية للقطاعات المختلفة، وتعزيز إجراءات التكيف مع التغيرات المناخية، والاستدامة في إدارة واستخدام الموارد الطبيعية.

### بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تؤيد إيطاليا البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي (انظر المرفق 18)، وكذلك البيان الذي قدم باسم مجموعة أصدقاء المناخ والأمن (انظر المرفق 21)، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

تأتي مناقشة اليوم بعد سلسلة من مختلف أنواع الجلسات - المناقشات المفتوحة، وجلسات الإحاطة المفتوحة، والاجتماعات بصيغة آريا - التي ينظمها أعضاء مجلس الأمن منذ عام 2007، بشأن الترابط المتزايد بين المناخ والأمن. وقد أدت إيطاليا دورها في عام 2017 من خلال تنظيم اجتماع بصيغة آريا حول التحضير للأثار الأمنية لارتفاع درجات الحرارة. وفي هذا الصدد، نقدر كثيراً مواصلة ألمانيا الحوار في إطار المناقشة المفتوحة اليوم بشأن المناخ والأمن، بعد مرور ما يقرب من تسع سنوات على البيان الرئاسي البارز S/PRST/2011/15، فضلاً عن استمرارها في قيادة المناقشة في إطار مجموعة أصدقاء المناخ والأمن، التي تشترك في رئاستها مع ناورو. كما نشي على المشاركين الآخرين في تقديم مشروع القرار لكونهم سابقين، على مدى هذه السنوات، في توجيه انتباه المجلس إلى تلك المواضيع. ونأمل في أن يأخذ أعضاء المجلس المقبلون زمام المبادرة منهم أيضاً. فالاستمرارية مهمة للغاية فعلاً.

ويتوقع أحدث تقرير للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بعنوان "التحديث المناخي العالمي للتنبؤات السنوية إلى العقدية"، أنه من المحتمل بنسبة 70 في المائة أن تكون عدة أشهر في السنوات الخمس المقبلة أكثر دفئاً بمقدار 1.5 درجة مئوية من مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وهناك احتمال بنسبة 20 في المائة بأن تتجاوز الزيادة السنوية الحالية لمتوسط درجة الحرارة العالمية 1.5 درجة مئوية في عام واحد على الأقل. ومن الواضح أن العالم ليس على الطريق الصحيح لوقف ارتفاع درجة الحرارة العالمية عند 1.5 درجة مئوية، على النحو المبين في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وعلى الرغم من أن التقرير لا يركز صراحة على الأثر الأمني لتغير المناخ، فإنه يؤكد بوضوح أن ارتفاع درجة حرارة العالم سيزيد من خطر هشاشة الدول وعدم استقرارها. ومن المتوقع أن تزداد المخاطر المتصلة بالمناخ على الصحة وسبل العيش والأمن الغذائي وإمدادات المياه والأمن البشري والنمو الاقتصادي زيادة هائلة مع ارتفاع درجة حرارة العالم بما يزيد عن 1.5 درجة مئوية.

إن التحديات المتعددة الأبعاد المتصلة بالمناخ أصعب في بعض مناطق العالم. فأفريقيا مسؤولة عن 4 في المائة فقط من انبعاثات الكربون في العالم. ومع ذلك، فإن 57 في المائة من البلدان المعرضة لتقلبات المناخ ومخاطر الهشاشة السياسية تقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إن منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد مثال صارخ على تأثير تغير المناخ على الأمن. فقد أدى تقلص البحيرة بنسبة 90 في المائة منذ ستينيات القرن العشرين إلى زيادة التنافس على المياه والموارد الشحيحة، مما أدى إلى زيادة الهجرة الجماعية والاتجار بالبشر والإرهاب، مع إحداث أثر مضاعف يهدد بزعزعة الاستقرار في منطقتي جنوب الصحراء والبحر الأبيض المتوسط. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضاً وطأة الأحداث الكارثية المتصلة بتغير المناخ. ويمكن أن تؤدي الأخطار المناخية، مثل العواصف المدارية والأعاصير وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات، عندما تُضاف إلى مواطن الضعف الاقتصادية والأمنية القائمة، إلى أزمات تتجاوز كثيراً قدرات الحكومات على إدارتها.

ولم يتوقف تغير المناخ بسبب مرض فيروس كورونا. بل عوضاً عن ذلك، وفي حين لا توجد صلات مباشرة معروفة بين تغير المناخ ومرض فيروس كورونا، فمن المرجح أن نشهد زيادة في انتشار الأمراض المحمولة بالنواقل مع اشتداد تغير المناخ. ومع ارتفاع درجات الحرارة، ستتضمن تلك الأنواع من البقاء على قيد الحياة في البلدان والمناطق التي لم تتمكن من البقاء فيها في السابق. كما أن تغير المناخ يشكل تهديداً مباشراً لصحتنا، والأوبئة والجائحات هي سبب في زيادة عدم الاستقرار.

وفي ضوء ذلك السيناريو، نشدد على ضرورة تكثيف العمل الدولي والتعجيل به لمكافحة تغير المناخ. إن جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والصمود في وجهه باتت أكثر إلحاحاً إذا أردنا أن نتجنب العواقب الأمنية الكبيرة لتغير المناخ. وينبغي أن نضاعف جهودنا، استجابة لنداءات الأمين العام الملحة، لكفالة التنفيذ السريع والفعال لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ من خلال بناء الزخم السياسي في الوقت الذي نحفل فيه بالذكرى السنوية الخامسة لإبرامه، وعن طريق الترويج الفعال للمساهمات الطموحة المحددة وطنياً وتعزيز الالتزامات المالية تمهيداً للمناسبات التي ستعقد في ميلانو ما بين 30 أيلول/سبتمبر إلى 2 تشرين الأول/أكتوبر 2021 قبل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في ميلانو ونجاح مؤتمر غلاسغو المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

ويمكن لمؤتمرات الأمن الإقليمية المقبلة التي تستكشف الأبعاد المناخية والأمنية، التي ستعقد قبل مؤتمر غلاسغو أن تؤدي دوراً هاماً في التركيز على القضايا ذات الصلة بالمناخ والأمن. كما أن زيادة مشاركة وزراء الخارجية والدفاع في العمل العام المتعلق بالمناخ يمكن أن تكون أكثر فائدة، وذلك للتصدي تحديداً للترابط بين المناخ والأمن. وستسعى إيطاليا إلى تعزيز أوجه التآزر بين مختلف المنتديات والعمليات المتعددة الأطراف، مستفيدة من دورها كرئيسة قادمة لمجموعة العشرين.

وعلى الرغم من أن المناطق الهشة تواجه أشد العواقب في الأجل القصير، فإن المخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ عالمية ومتشابكة. ولا أحد يستطيع الاختباء حتى تمر هذه العاصفة.

وعشية الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، هناك كثير من التحديات الأمنية الحديثة التي لا تتسجم تماماً مع البنى الأصلية لهيكل الأمن والحوكمة الدولي الذي ولد بعد الحرب العالمية الثانية. فالتهور البيئي، ولا سيما تغير المناخ، أمر يتجاوز الحدود الوطنية. ولذلك يجب على العالم أن يخطط لاتخاذ إجراءات متضافرة ومنسقة للتنبؤ بتلك التهديدات المرتقبة عبر الحدود ومنعها والاستعداد لها.

ويتطلب التنبؤ القدرة التقنية على توقع أكثر عواقب تغير المناخ جسامة من خلال المعلومات الموثوقة والعلم والتكنولوجيا ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، أحرز تقدم كبير على مر السنين، لا سيما من خلال نشر تكنولوجيا السواتل لرصد التغيرات الجوية وأنماط سقوط الأمطار ورطوبة التربة والرطوبة وتوازن الكتلة الجليدية وتدفقات الأنهار بشكل أفضل، مما يتيح إجراء تقييم دقيق. ويستند تقرير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، على سبيل المثال، إلى البيانات التي جُمعت من خلال البرنامج الأوروبي لرصد الأرض (كوبيرنيكوس) الذي يديره الاتحاد الأوروبي. ومن الأمثلة الأخرى برنامج غاليليو، وهو نظام ملاحية عالمي أنشأه الاتحاد الأوروبي، تسهم فيه إيطاليا بنشاط وتوجد له مراكز تشغيل أرضية في إيطاليا وألمانيا.

إن الوقاية تعني أن نكون استباقيين من أجل التخلص من التهديدات المتصلة بالمناخ - وبعبارة أخرى، الانتقال من تحديد المخاطر وتقييم المخاطر إلى اتخاذ إجراءات. وتشكل آلية الأمن المناخي التي أطلقتها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وسيلة فعالة وحسنة التوقيت للغاية لإدماج تحليل المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بطريقة منهجية وتعزيز الاستجابة الداعمة. ولكن الوقاية لا تزال، إلى حد بعيد، الجزء الأصعب، لأنها تتطلب القدرة والرغبة في استثمار الموارد بمنظور طويل الأجل وتعميم مراعاة المنظور الجنساني بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات واستخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية بفعالية وتعزيز أو إعادة توجيه المساعدة الإنمائية لتحسين المناطق المعرضة للخطر، والتي يحتمل أن تكون بؤراً لعدم الاستقرار، من تأثيرات تغير المناخ. وهذه مهمة أصعب بكثير لأن العالم يركز بكامل طاقته على الاستجابة الطارئة لكوفيد-19 وتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي.

كما أن الإعداد يعني استخدام المعلومات المتاحة لتعزيز تحليل المخاطر وتقييمها. ويعني ذلك إدراج تقييم مخاطر التهديدات المتصلة بالمناخ في القرارات المتعلقة بالسياسات على المستوى الاستراتيجي على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية - رسم خرائط للمناطق التي تكون فيها المخاطر أعلى ومحاولة جعل الاستجابة روتينية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها وإدماجها ورفع مستواها. وكان اجتماعنا بصيغة آريا في عام 2017 مكرساً في معظمه لهذا البعد. كما كنا نشطين للغاية فيما يخص تلك الجوانب خلال رئاستنا لمجموعة الدول السبع في عام 2017، عندما ترأسنا الفريق العامل لمجموعة الدول السبع المعني بتغير المناخ والهشاشة.

وكما رأينا مباشرة مع أزمة كوفيد-19، فإن الصدمات العالمية مفاجئة. وفيما يتعلق بتغير المناخ، لدينا تحذير علمي واضح من أن صدمة عالمية محتملة يمكن أن تكون لها عواقب أكثر تدميراً بكثير من جائحة كوفيد-19. ولذلك، فإننا في وضع يستدعي التنبؤ والوقاية والاستعداد،

### بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، كيمييرو ايشكاني

أود أن أعرب عن تقديري لألمانيا على تنظيمها هذه الجلسة بشأن المناخ والأمن. إن تغير المناخ يشكل، على غرار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تهديدا للأمن البشري في جميع أنحاء العالم. وهذا الأمر ذو طابع مختلف عن النزاعات المسلحة التي يتناولها المجلس دائما. ومع ذلك، وكما هو معترف به في القرار 2349 (2017)، بشأن منطقة حوض بحيرة تشاد، فإن لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية، من بين عوامل أخرى، آثارا ضارة على الاستقرار الإقليمي.

إن اليابان تنظر إلى تغير المناخ بالضبط كما تنظر إلى كوفيد-19 - أي من منظور الأمن البشري. وترى اليابان أن الآثار الأمنية المترتبة على آثار تغير المناخ والمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، المشار إليها في المذكرة المفاهيمية (S/2020/725)، الضميمة) ينبغي أن تقاس، في رأي اليابان، بمستوى العبء الذي تفرضه على بقاء الناس وسبل عيشهم وكرامتهم.

وتؤثر الآثار السلبية لتغير المناخ، مثل ندرة المياه والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي، تأثيراً شديداً على سكان منطقة الساحل وغيرها من المناطق القاحلة. ويهدد ارتفاع مستوى سطح البحر وتدهور السواحل سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما في حالة حدوث أعاصير مدارية كبيرة مثل إعصار هارولد، الذي ضرب جزر المحيط الهادئ في نيسان/أبريل وإعصار دوريان الذي اجتاحت سواحل البحر الكاريبي في الصيف الماضي. كما يعاني المواطنون الذين يعيشون في المنطقة المعتدلة، بما فيها اليابان، كل عام تقريبا بسبب الفيضانات والانهيانات الأرضية الناجمة عن الأمطار الغزيرة. وفي كل ركن من أركان المعمورة، تضرر الكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ بالأمن البشري. وفي بعض الأماكن التي تقتصر فيها المجتمعات المحلية إلى القدرة على الصمود، تصبح هذه الكوارث عوامل تضاعف المخاطر التي تواجه السلام والأمن.

ومن أجل التصدي لمختلف التحديات التي تواجه الأمن البشري، بما فيها التحديات التي قد تسبب عدم الاستقرار الاجتماعي، والتي يمكن أن تؤثر بدورها على السلام والأمن، فإننا بحاجة إلى استجابات شاملة ومحددة السياق وذات منحى وقائي، تركز على الناس وتعزز حماية وتمكين جميع الناس والمجتمعات المحلية. وعلينا أيضا أن ننظر في اتخاذ إجراءات شاملة - تتجاوز الانعزال القطاعي - وتراعي تماما الروابط بين السلام والأمن والتنمية المستدامة والاحتياجات الإنسانية وحقوق الإنسان.

وإدراكا من اليابان لأن تغير المناخ يشكل تهديدا للأمن البشري والازدهار العالمي، فضلا عن كونه أحد التحديات المعاصرة المعقدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين، فقد عززت الحوار مع البلدان المتضررة بشدة من خلال عمليات مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا واجتماع قادة جزر المحيط الهادئ وإطار اليابان والجماعة الكاريبية. والتزمت اليابان بتقديم 1.3 تريليون ين في عام 2020 - حوالي 11.8 بليون دولار - لدعم البلدان النامية المتضررة من تغير المناخ.

يجب اتخاذ تدابير متوسطة الأجل وطويلة الأجل لتعزيز التنمية المستدامة في سياق أي جهود مبدولة للتقليل من الأثر السلبي لتغير المناخ على الأمن البشري والاستقرار الاجتماعي، بما في ذلك المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وعلاج الأعراض وحده لن يكون كافيا لوقف تغير المناخ أو النزاع. وما لم نبين مجتمعات مرنة ومستدامة وخالية من عدم المساواة من خلال الحلقة المثمرة التي تضم البيئة والنمو،

لا يمكننا تحقيق السلام والأمن. وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث هو أكثر الأدوات فعالية لبناء مجتمعات محلية لديها القدرة على الصمود في وجه الأخطار الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ. إن بذل قصارى جهدنا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حتى في البلدان المتضررة من النزاعات وفي الحالات الهشة، هو مفتاح تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

في الختام، أود أن أؤكد على أن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بدور رائد في تعزيز التعاون الدولي من أجل اتخاذ إجراءات قوية لمكافحة المخاطر المتصلة بالمناخ من جميع جوانبها. وستكون اليابان شريكا نشطا وثابتا في هذا المسعى.



## بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، أمل مدللي

نشكر ألمانيا والجهات المشاركة في تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المناسبة من حيث التوقيت وبالبالغة الأهمية. إن التحديات الأمنية الهائلة التي يفرضها تغير المناخ تشكل مصدر قلق للجميع، ومن هنا تأتي أهمية هذه المناقشة. والشكل الوزاري لهذه الجلسة يشهد على الطابع الملح لهذا الموضوع، ونعرب عن تقديرنا لمعالي هايكو ماس على ترؤسه هذه المناقشة المفتوحة.

يشكل تغير المناخ عاملاً مضاعفاً للخطر بالنسبة للتحديات العالمية الراهنة، سواء كانت جيوسياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. ومن أجل التصدي بفعالية لأزمة المناخ، ينبغي أن تتكامل الاستجابة مع التنمية المستدامة وحماية سبل العيش والاقتصادات والنظم الإيكولوجية. ويمثل دمج حلول تغير المناخ والحلول الأمنية في نهج منسق شامل للحكومة بأسرها خطوة كبيرة نحو بناء قدرة حقيقية على الصمود.

إن العواقب الإنسانية لتغير المناخ هائلة وذات أبعاد تاريخية، ولا سيما على الهجرة. ووفقاً لدراسات حديثة أوردتها مجلة نيويورك تايمز في هذا الأسبوع، يضطر مئات الملايين من الناس بسبب الحرارة الشديدة والجفاف للاختيار بين الهروب أو الموت، مما يؤدي إلى "أكبر موجة من الهجرة العالمية يشهدها العالم".

ووفقاً للبنك الدولي، انتقل أكثر من 8 ملايين شخص نحو الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا الشمالية، نتيجة للأمطار الموسمية والجفاف، وهما نتيجة لتغير المناخ. ويحذر نفس العدد من مجلة نيويورك تايمز من أنه

"في منطقة الساحل الأفريقي، يتدفق الملايين من سكان الريف نحو السواحل والمدن وسط الجفاف وفقدان المحاصيل على نطاق واسع. وإذا ما بلغت وتيرة مغادرة مناطق المناخات الحارة المدى الذي تشير البحوث الحالية إلى احتمال بلوغها إياه، فإنها ستكون بمثابة إعادة توزيع واسعة النطاق لسكان العالم".

إن هذا أمر مقلق للغاية بالنسبة لنا جميعاً، ولكن بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وهو يندرج بالخطر لأنه له أبعاد إنسانية واقتصادية وأمنية بلداننا ليست مجهزة للتصدي لها. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي الهجرة القسرية بسبب نقص الموارد أو الظواهر الجوية الشديدة إلى زيادة حدة أزمة النزوح الحالية الجارية في لبنان. ولن يؤدي ذلك إلا إلى تفاقم الأمن الغذائي والبنية التحتية للخدمات الأساسية. وهذا التأثير المضاعف يضع لبنان على مسار محفوف بالمخاطر ويقلل من احتمال تحقيقه للسلام.

ويظل التنفيذ والامتثال أساسيين. وسيسفر تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً لتحقيق هدف اتفاق باريس المتعلق بدرجة الحرارة عن تقليل الكوارث المناخية، الأمر الذي يقلل بطبيعته من الحاجة إلى التكيف وبالتالي صون السلام.

فمن الضروري تعزيز التعاون. ونعتقد أنه يمكن إقامة تعاون رسمي ومتمين بين مجلس الأمن واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لتبادل النتائج وتبسيط الاستجابة للمخاطر المناخية.

وثمة حاجة إلى المزيد من الاستعداد. ولا يمكن إغفال عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في هذا الصدد. وذلك يشمل تحديد المخاطر المناخية وأوجه الضعف في كل منطقة. وسيكون من

المفيد تعميم هذه النتائج العلمية في عمل مجلس الأمن بشأن مخاطر النزاعات. ويمكن تحديد بؤر النزاعات أو إعادة ترتيب أولوياتها تبعاً لمناطق التأثر بالمناخ التي حددتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ويمكن أن تكون خارطة طريق إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 وتنفيذها محلياً في البلدان المعرضة للخطر مدخلاً لتعزيز التأهب في النزاعات المحتملة الناجمة عن الظواهر الجوية القصوى.

ونحن بحاجة إلى زيادة الوعي باحتمالات الأحداث المناخية وجغرافيتها. وليست كل البلدان متماثلة من حيث الآثار المناخية، وبعضها أكثر عرضة للخطر من غيرها. ومن شأن زيادة المعلومات المتعلقة بمخاطر المناخ، إلى جانب الفهم الدقيق للاستعداد المحلي، أن تشكل خطوة أولى نحو حشد الموارد وزيادة تأهب المجلس.

ووفقاً لمجلة proceeding التي تصدرها الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن يشهد الكوكب زيادة في درجة الحرارة في السنوات الخمسين القادمة تفوق ما شهدته في السنوات الـ 6 000 الماضية مجتمعة. وسيكون هذا أكبر تهديد للحياة على الأرض - البشرية والطبيعية على حد سواء. واليوم، يتعرض شعار بلدنا، أشجار الأرز الأيقونية في لبنان - سيدروس لبياني - لخطر الزوال بسبب تغير المناخ. وقد تخنفي بنهاية هذا القرن وإذا لم يتم القيام بأي عمل لعكس مسار الأثر السلبي لتغير المناخ. فهذا تذكير، إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك على الإطلاق، بأن تغير المناخ يمكن أن يشكل أيضاً تهديداً للرموز الألفية لبلد أو منطقة ما ولثقافته ولتاريخه.

### بيان الممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، كريستيان فينافيزر

أشرككم، سيدي الرئيس، على استخدامكم رئاستكم لمجلس الأمن لاستعراض انتباهنا اليوم إلى مسألة عصرنا الرئيسية. ونأمل أن تؤدي هذه الجلسة المفتوحة عن طريق التداول بالفيديو إلى دفع المجلس إلى النظر في الصلة بين المناخ والأمن، وهو أمر تمس الحاجة إليه.

ولفهم مدى تأخر المجلس في مراعاة الصلة بين المناخ والأمن، يجدر النظر في الكيفية التي أعربت بها الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة عن رأيها بشأن هذه الصلة. فتقرير الأمين العام عن تغير المناخ وتداعياته الأمنية المحتملة (A/64/350)، الذي قدم إلى الجمعية العامة منذ ما يقرب من 11 عاما، يتوقع زيادة الهجرة غير الطوعية والنزاعات داخل الدول على الموارد المائية والمنازعات الإقليمية فضلا عن انعدام الأمن الغذائي والمائي نتيجة لتغير المناخ. وكما أقرت بذلك المذكرة المفاهيمية لمناقشة اليوم،

”يمكن أن تؤدي آثار تغير المناخ...، في جملة أمور، إلى انعدام الأمن الغذائي، والنزوح الواسع النطاق، والتوترات الاجتماعية، مما يفضي إلى تفاقم النزاعات أو إطالة أمدها أو الإسهام في خطر نشوبها في المستقبل“ (S/2020/725، الضميمة، الفقرة 2).

وبالفعل، نرى هذه المتغيرات اليوم في حالات على جدول أعمال المجلس، بما في ذلك في اليمن، حيث يؤدي تناقص القدرة على إنتاج الأغذية والحصول على المياه النظيفة الناجم عن تغير المناخ إلى تفاقم المعاناة؛ وفي حوض بحيرة تشاد، حيث أدى تناقص إمدادات المياه إلى نشوب نزاعات بين المزارعين والرعاة وحفز الهجرة؛ وفي الصومال، حيث أدى تزايد موجات الجفاف إلى انعدام خيارات كسب الرزق وإلى زيادة الفقر، الأمر الذي أدى بدوره إلى نشوب النزاعات وإطالة أمدها. إنه لأمر أكثر من ملح أن يعالج المجلس أثر المناخ على عمله وفق هذه المعطيات، لا سيما بالنظر إلى التدهور السريع لتغير المناخ على مدى العقد الماضي.

غير أنه ينبغي للمجلس أن يفعل أكثر من هذا. فقد تناول حتى الآن مسألة المناخ بشكل غير متسق، وكعامل ثانوي. وتتعلق قراراته التي تشير إلى المناخ بحالات قطرية في القارة الأفريقية وكعامل مفاومة أو مكثف لمصادر النزاع الأخرى فقط. ولكن، كما يوضح تقرير الأمين العام، فإن تغير المناخ لا يشكل مضاعفاً للتهديد فحسب، بل هو السبب الجذري لانعدام الأمن لمئات الملايين من الناس داخل وخارج الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس ولا يقتصر بأي حال على أفريقيا.

ويخشى العديد من الدول الأعضاء من دمار شامل تسببه الظواهر الجوية القصوى التي زاد الاحترار العالمي من احتمالاتها بشكل كبير أو ارتفاع مستوى سطح البحر الذي سيجعل دول بأكملها، حسب التوقعات الحالية، غير صالحة للسكن أو يجعلها، ببساطة، تزول إبان فترة حياتنا. ولا تزال الشعوب الأصلية معرضة للخطر بصفة خاصة من جراء التغيير الجذري في النظم الإيكولوجية والموائل بسبب تغير المناخ. وتشكل الآثار المباشرة للاحتار العالمي في حد ذاتها تهديدا وجوديا للعديد من دول العالم وشعوبه. فما الذي يمكن أن يكون أكثر أهمية للسلام والأمن؟

إن إحدى الحجج التي نسمعها من معارضي التركيز المنتظم على المناخ والأمن هي أن مجلس الأمن ليس أفضل هيئة من هيئات الأمم المتحدة للتصدي له. وتسلم ليختشتاين بالخبرة التي تتمتع بها مختلف هيئات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة وتشجع المجلس على زيادة استخدام الإمكانيات والقدرات الموجودة في منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين فهمها للصلة بين المناخ والأمن، ولا سيما آلية الأمن المناخي التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. غير أن الحجة الأساسية التي يستند إليها في الاعتراض على عمل المجلس في مجال المناخ هي نموذج أمني يركز حصرا على الأمن الصلب الذي عفا عليه الزمن منذ فترة طويلة، ويتضح ذلك بشكل جلي في سياق جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). فمجلس الأمن يواجه خطرا بينا يتمثل في زيادة شل نفسه في الاضطلاع بدوره كوصي على السلام والأمن إن لم يتبن مفهوما أوسع للأمن يجسد الواقع الذي نعيش فيه جميعا.

ويجب أن يكون التهديد الحالي للأمن البشري الذي تشكله جائحة كوفيد-19 سببا إضافيا للمجلس للتصدي لتغير المناخ. وقد تكون عمليات الإغلاق الاقتصادي أسهمت في إبطاء الانبعاثات مؤقتا، ولكن يجب أن تستفيد الجهود الرامية إلى إعادة الاقتصادات إلى العمل بسرعة من أنظف أشكال الممكنة لتوليد الطاقة من أجل تجنب الانتكاس واحتمال حدوث المزيد من النكسات. وكذلك فإن إعادة البناء على نحو أفضل في الاستجابة للجائحة يعني بناء اقتصادات أكثر خضرة وأكثر استدامة. كما لفت كوفيد-19 الانتباه العالمي إلى الحاجة إلى إدارة بشرية مسؤولة للتنوع البيولوجي العالمي إلى جانب تحديات مثل الاتجار غير المشروع بالحياة البرية.

وتسلط المذكرة المفاهيمية لمناقشة اليوم الضوء على ضرورة اتباع نهج إزاء المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ يمكن أن يُسترشد به في عملية صنع القرار في المجلس ويبين عمليات تقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ ويمكن للاستجابة المناسبة. ويمكن أن تتمثل الخطوة الأولى نحو تحقيق هذا الهدف في قرار للمجلس بشأن المناخ والأمن ينشئ آلية للإبلاغ تستفيد من الخبرة الفنية الكبيرة التي تم تطويرها بالفعل داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها المتخصصة.

يستطيع المجلس أيضا أن ينظر فيما إذا كان بإمكان فرقة عمل تتألف من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تعزز تفاعل المجلس في الصلة بين المناخ والأمن من خلال عقد جلسات إحاطة منتظمة، فضلا عن توفير الخبرة والمعلومات ذات الصلة. وفي غضون ذلك، فإن الإشارات الأكثر انتظاما إلى أثر الاحترار العالمي على الحالات التي ينظر فيها المجلس، وخاصة الحالات خارج القارة الأفريقية، ضرورية وقد طال انتظارها.

## بيان البعثة الدائمة للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة

تؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما البيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة (انظر المرفق 18).

نود أن نشكر الرئاسة الألمانية والأعضاء الآخرين المشاركين في تقديم مشروع القرار في مجلس الأمن ونشيد بتنظيمهم المناقشة المفتوحة المهمة اليوم بشأن المناخ والأمن.

وفي جميع أنحاء العالم، يؤدي تغير المناخ إلى أحداث جوية أشد ولا يمكن التنبؤ بها: تواتر الفيضانات الغزيرة وفصول جفاف طويلة غير عادية وارتفاع مستوى سطح البحر وغيرها من الكوارث الطبيعية مما يتسبب في نقص المياه والغذاء، بل يسهم في بعض الحالات في انتشار الأمراض الوبائية. وقد تزيد آثار تغير المناخ هذه أيضا من خطر نشوب النزاعات وخاصة على الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه، مما يؤدي إلى تفاقم النزاعات القائمة، ويشكل تحديات جديدة للأمن العالمي. ومن الواضح، كما ورد في المذكرة المفاهيمية لمناقشة اليوم (انظر S/2020/725، الضميمة)، أن آثار تغير المناخ تعد عوامل مضاعفة للتهديد وتشكل عوامل خطر رئيسية على السلم والأمن الدوليين.

ويتجذر العديد من النزاعات الحالية، ولا سيما في منطقة الساحل، في المنازعات على الموارد الطبيعية، ولا سيما الأراضي الزراعية والمراعي التي تتخضع لإنتاجيتها بسبب الاستخدام المفرط وآثار تغير المناخ. ويشهد تأثير فترات الجفاف الطويلة وأنماط الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها على نظم الإنتاج الزراعي المطري. ويبدو أن نظم إدارة حيازة الأراضي الريفية لم تعد فعالة في أماكن كثيرة، حيث شهدت الكثافة السكانية زيادة كبيرة وحيث بدأت المجتمعات المحلية في التسلح من أجل الدفاع عما تعتبره أراض مملوكة لها ضد حيازتها أو استخدامها من قبل مجتمعات أخرى. وإذا لم يتم التصدي للعوامل المضاعفة للخطر هذه، فمن الصعب أن نتصور كيف يمكن تحقيق التنمية السلمية المستدامة في منطقة الساحل.

ومن خلال تفاعله في هذه المسألة منذ عام 2007، وخاصة منذ تموز/يوليه 2011، كان لمجلس الأمن دور فعال في تأكيد أوجه الترابط بين تغير المناخ والأمن، ويمكن الأمم المتحدة من التعامل مع تلك الصلات بطريقة أكثر منهجية وفعالية. وكان إنشاء آلية الأمم المتحدة للأمن المناخي بوصفها جهدا مشتركا بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة معلما هاما. وتمكنت آلية الأمم المتحدة للأمن المناخي، بالتعاون مع الشركاء، من تطوير مجموعة من الأدوات لتعزيز نهج مشترك لتحليل المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ ووضع استجابات متكاملة وحسنة التوقيت.

ونرى أن من الأهمية بمكان أن ندمج مجموعة الأدوات هذه، وخاصة مؤشرات الإنذار المبكر، في إطار التقييم السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وسيمكن ذلك للأمم المتحدة من تعقب وتقييم المخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ وأوجه الضعف في أقرب وقت ممكن، وكذلك المخاطر المتصلة بوضع الموارد الطبيعية وإدارتها. وفي هذا المسعى، ستستفيد الأمم المتحدة من العمل مع الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني.

وينبغي تحويل المعلومات الناتجة عن ذلك إلى إحاطات منتظمة تقدم إلى مجلس الأمن. وينبغي أن يوفر ذلك أيضا الأساس التحليلي للاستجابات المشتركة على جميع المستويات، بما في ذلك تعزيز قدرة الأفرقة القطرية والبعثات التابعة للأمم المتحدة على الصعيد الميداني على إدماج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في إجراءاتها الوقائية والتفاعلية.

تؤيد لكسمبرغ تعزيز دور آلية الأمم المتحدة للأمن المناخي ووسائلها لتمكينها من تقديم المشورة الاستراتيجية إلى مجلس الأمن والأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. ويمكن أن يساعد ذلك على تعزيز منع نشوب النزاعات وحلها من خلال الوساطة وبناء السلام البيئي، وتحسين حوكمة الموارد الطبيعية وإدارتها بطريقة مستدامة، فضلا عن تحسين التكيف مع تغير المناخ وزيادة بناء القدرة على الصمود.

ويعدُّ التنسيق أساسيا وينبغي تشجيع وكالات الأمم المتحدة على الصعيد القطري على التصدي لهذه التحديات بطريقة أكثر اتساقا وفعالية في سياق أطر التعاون الإنمائي المستدام التابعة للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن تعمل الجهات الفاعلة في مجال السلام والأمن في الأمم المتحدة بشكل أوثق مع الجهات المعنية بتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، فضلا عن صون حقوق الإنسان وسيادة القانون. وينبغي أن تصبح عمليات الأمم المتحدة للسلام أكثر كفاءة من حيث استخدام الموارد، وينبغي تمكينها من التصدي للنزاعات على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. وينبغي أن تكون المساعدة الإنسانية والإنمائية، فضلا عن جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره أكثر حساسية للنزاعات، مع مراعاة الاحتياجات الأمنية والإنمائية الطويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية.

وتتبع لكسمبرغ، بوصفها أكبر مانح للمساعدات الإنمائية الرسمية في العالم مقارنة إلى الدخل القومي الإجمالي، وشريكا يعول عليه في التنمية الدولية وفي الأمن والدفاع، سياسة خارجية ثلاثية الأبعاد تجمع بين أدوات الدبلوماسية والتنمية المستدامة والدفاع. وبالتالي، تدعم لكسمبرغ جهود مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره التي تؤدي إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية وزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ، مع ما يترتب على ذلك من فوائد للسلام والأمن.

## بيان البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: الإسبانية]

تشكر المكسيك إستونيا، ألمانيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، سانت فنسنت وجزر غرينادين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة والنيجر على الدعوة إلى مناقشة اليوم بشأن تغير المناخ والأمن. وهذه مسألة ذات أهمية قصوى لأن الآثار السلبية لهذه الظاهرة، الكارثية في كثير من الأحيان، تهدد بقاء الجنس البشري نفسه.

ونحن على يقين من أن هذا الاجتماع سيمكننا من المضي قدما في المناقشات بشأن الآثار التي قد تترتب عن تغير المناخ في بعض الحالات في البلدان التي تمر بمرحلة النزاع وما بعد النزاع. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن ليس الهيئة المسؤولة عن التصدي للتهديد العالمي لهذه الظاهرة، فإن من شأن آثار تغير المناخ أن تزيد من خطر عدم الاستقرار. نحن لا نتحدث عن الأحداث الشديدة مثل الجفاف أو الفيضانات التي قد تتفاقم بفعل آثار تغير المناخ، بل نتحدث أيضا عن أشكال التدهور البيئي طويلة الأجل مثل ارتفاع مستوى سطح البحر أو انعدام الإنتاج الزراعي. وقد تترتب عن كل هذه العوامل آثار مدمرة على الناس في بعض المناطق.

ونؤيد النهج المختلفة التي يتبناها الأمين العام في التنبيه إلى أهمية الاستثمار في الوقاية في مختلف جوانبها باعتبارها أقل تكلفة للمجتمع الدولي من التصدي للنزاعات نفسها. وفي ذلك الصدد، يجب تعزيز القدرات التحليلية لمنظومة الأمم المتحدة لتحسين فهمها لكيفية زيادة تغير المناخ للمخاطر التي يحتمل أن يكون لها أثر سلبي على الأمن في حالات محددة.

ويمضي الهيكل المؤسسي في الاتجاه الصحيح بإنشاء آلية للشراكة في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وسيساعدنا عملها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على تجويد التحليل الشامل الذي يتطلبه مجلس الأمن.

إن تغير المناخ ظاهرة ذات عواقب متعددة الأبعاد. ولذلك يجب أن تكون الاستجابة لها متعددة الأبعاد. ويستدعي الواقع في الميدان اتخاذ إجراءات متسقة ومنسقة ومتكاملة. وفي الحالات التي ألمح فيها المجلس إلى وجود صلة بين تغير المناخ والأمن، ليس هنالك حضور لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة فحسب بل هنالك حضور لمنظومة التنمية أيضاً.

وفي هذا السياق، يجب أن نعمل معاً حتى يشمل تحليل المخاطر الاتجاهات التي تراقبها منظومة التنمية في الميدان، والعكس بالعكس، بحيث تُعالج التحديات الإنمائية المحددة بطريقة وقائية ولا تصبح مشاكل أمنية. وفي نهاية المطاف، يجب معالجة الأسباب الهيكلية للنزاعات.

وكما أن الاستجابة لتغير المناخ يجب أن تسترشد بأفضل المعارف العلمية المتاحة، حسبما جاء في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، يجب أن يتاح لمجلس الأمن أفضل التحليلات، على أساس كل حالة على حدة، وفي حالات محددة تقع ضمن اختصاصه. وهكذا يمكن أن يكون صنع القرار في المجلس فعالاً وكفؤاً، مع مراعاة الواقع في الميدان.

ونعتقد أن هذه الظاهرة تمثل تحدياً رئيسياً للتنمية ينبغي التصدي له بطريقة شاملة ووفقاً للالتزامات الدولية في هذا المجال، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. ويجب أن يكون الاهتمام الذي يمكن أن يوليه مجلس الأمن لهذه المسألة في سياقات محددة مكملاً للعمل الذي يجري القيام به في النظام المتعدد الأطراف لتغير المناخ، الذي يهدف إلى أن يكون أكثر طموحاً فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف والتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات. إن المكسيك جهة فاعلة نشطة في تلك المجالات وملتزمة بتحقيق أهداف اتفاق باريس.

وأخيراً، ترى المكسيك أن من الضروري أن يزيد مجلس الأمن الوعي بآثار تغير المناخ على نزاعات معينة وأن يمكن أجزاء منظومة الأمم المتحدة من أفضل القدرات والأدوات لمعالجة عوامل الخطر وتنفيذ الاستجابات اللازمة. إن العمل معاً بطريقة شاملة ومنسقة هو حقاً أفضل طريقة لدينا للتصدي للتحديات التي تطرحها بعض آثار تغير المناخ، في حالات معينة، على السلم والأمن الدوليين.



### بيان الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة، أمريت راي

أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الألمانية وغيرها من الجهات الراعية - إستونيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والنيجر - على تنظيم هذه المناقشة الوزارية المفتوحة بشأن موضوع المناخ والأمن. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة.

يمكن أن تنشأ التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان من أي مكان، ويمكن لها أن تتجاوز الحدود الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن التهديدات غير التقليدية والناشئة تشكل تحديات خطيرة للأمن والاستقرار الدوليين.

إن جائحة مرض فيروس كورونا الحالية تذكير صارخ بأن العديد من التهديدات الأمنية تتبع من أعداء غير مرئيين إلى حد ما. كما أنها أماطت اللثام عن التهاون في التعاون العالمي وكشفت عن افتقارنا إلى الاستعداد.

إن التهديدات الخطيرة والوجودية لتغير المناخ، لا سيما للبلدان الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان الضعيفة، قائمة منذ زمن طويل. وقد أثرت الكوارث الناجمة عن المناخ، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، والأعاصير، والانهيارات الأرضية، والأمطار الغزيرة، والظروف الجوية القاسية، من بين أمور أخرى، على الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي، وزادت من الهجرة البيئية وزعزعت استقرار النظم الاقتصادية لهذه البلدان. إن هذا السيناريو وتصعيد المشقة ليس إلا وصفة لنشوب النزاعات.

وتتحمل البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، مثل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وطأة الكارثة المناخية. ولا يمكن لأي بلد بمفرده - مهما كانت قوته - أن يعالج هذه المسألة. فهذا يتطلب بذل جهود متضافرة وشاملة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويجب دعم البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة - وهي أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية - من خلال تسهيل الحصول على التمويل والتكنولوجيا المتعلقة بالمناخ على نحو شفاف ومباشر لمكافحة أزمة المناخ.

ويمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دوراً هاماً في التصدي لخطر تغير المناخ بمجرد توجيه رسالة بالتزامه الجماعي. ويجب أن يكون أعضاء المجلس قدوة. ويكتسي الدعم السياسي الذي أعرب عنه الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس لأطر تغير المناخ السائدة نفس القدر من الأهمية.

ويتحدث اتفاق باريس بشأن تغير المناخ عن الالتزام الجماعي بمصير مشترك آمن على هذا الكوكب. ومع ذلك، فإن التحدي الذي يواجه التنفيذ يلوح في الأفق.

إن عجزنا عن الارتقاء بالعمل المناخي لن يعرض لخطر صحة الكوكب فحسب، بل أيضاً سلامة الناس وأمنهم. ولذلك ينبغي التعامل مع العمل المناخي لا بوصفه استدراكاً أو إضافة لسياساتنا. بل يجب أن يكون جزءاً من الجوهر، إذا أردنا أن نكفل عالماً آمناً وسلامة البشرية.

ولا تزال نيبال، بوصفها بلداً جبلياً، عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ. إننا نتحمل عبئاً غير متناسب على الرغم من انبعاثاتنا التي لا تذكر. وحذر تقرير عن منطقة هندوكوش في الهيمالايا نشره المركز

الدولي للتنمية المتكاملة للجبال العام الماضي من أن ما يصل إلى ثلثي الأنهار الجليدية في المنطقة سوف يذوب بحلول عام 2100 إذا استمر نهج العمل كالمعتاد. ويمكن أن يكون لذلك انعكاسات على توافر المياه والموارد الأخرى، بما في ذلك الغذاء خارج المناطق الجبلية، كما هو الحال في أحواض الأنهار، التي تُغذي أكثر من بليون نسمة. فنحن نشهد بالفعل الآثار السلبية لذلك مثل انحسار الغطاء الثلجي في جبال الهيمالايا، والفيضانات الناجمة عن ذوبان البحيرات الجليدية، وانقراض بعض النباتات والحيوانات النادرة.

وفي الختام، تود نيبال أن تحث جميع البلدان على أن تصغي إلى الدعوة الصامتة التي تطلقها الآثار الكارثية لتغير المناخ على الشعوب وعلى كوكب الأرض، وأن تستجيب بصدق للأزمة من أجل البشرية.

## بيان نائب الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، سامسون إيتيغبوي

أود في البداية أن أشكر جميع الوفود التي نظمت وشاركت في رعاية المناقشة المفتوحة اليوم. ونعرب عن تقديرنا الخاص لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على ملاحظاته وتوصياته البعيدة المدى. ونشكر أيضاً مقدمي الإحاطات الآخرين على عرض آرائهم بشأن هذا الموضوع الهام.

ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات الإضافية التالية بصفته الوطنية.

إن تغير المناخ تحد عالمي يتقل كاهل البشرية جمعاء على مختلف المستويات. ويمكن رؤية الأثر الواضح لتغير المناخ على الرجال والنساء على حد سواء في مناطق النزاعات العنيفة وعدم الاستقرار السياسي والصراع الاقتصادي، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي وفقدان سبل العيش، وهو ما يهدد بقلب مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس.

وقد أدت الآثار التراكمية لتغير المناخ إلى ارتفاع درجات الحرارة، وتغير هطول الأمطار، وارتفاع مستويات سطح البحر والفيضانات، والجفاف، والتصحر، وتدهور الأراضي، والأحوال الجوية القسوى، وتناقص موارد المياه العذبة، وفقدان التنوع البيولوجي، مما حرم سكان بلادنا بأكملها من سبل كسب عيشهم. وتتأثر النساء، اللاتي يشكلن أغلبية القوة العاملة الزراعية في أفريقيا وفي أماكن أخرى، بشكل غير متناسب بأثار تغير المناخ، مما يعمق عدم المساواة بين الجنسين، ويؤثر على صحة الأم والإنتاجية الاقتصادية للمرأة، ويزيد من خطر العنف الجنساني.

في البلدان المنكوبة بالنزاعات، حيث يعاني السكان بالفعل من مخاطر متعددة بسبب تغير المناخ، زادت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) من تقاوم هذه الحالات، بسبب منعها الوصول إلى الأسواق، وتعطيل سلاسل الإمداد، وتقييد التنقل، مما أدى إلى إغلاق الأسواق. ويؤدي الافتقار إلى القدرة على ممارسة التبادع الاجتماعي بين السكان المشردين نتيجة للتطورات المتصلة بالمناخ في المخيمات التي لا تقي فيها المرافق الصحية ومرافق الصرف الصحي بالعرض إلى سيناريو آخر ينطوي على مخاطر أمنية تتضمن تحديات، مع احتمال أن تؤدي إلى عدد كبير من الإصابات التي يمكن أن تنتشر إلى المجتمعات المحلية المجاورة. ولذلك، كشفت جائحة كوفيد-19 عن جوانب عدم المساواة، فضلا عن إمكانيات الصمود والانتعاش.

وقد أصبحت الخلافات على الموارد الطبيعية الحيوية، ولا سيما حقول المياه والرعي، شديدة مع ترسخ تأثير تغير المناخ. وقد كان لهذه الخلافات آثار أمنية كبيرة على نيجيريا والبلدان الأفريقية الأخرى. إن الأزمات المستمرة بين الرعاة والمزارعين في نيجيريا تبين واقع تغير المناخ والسيطرة على الواجهة البيئية للموارد، وما يصاحب ذلك من تحديات أمنية عميقة الجذور.

إن تغير المناخ يرتبط أيضا بمشاكل الهجرة والإرهاب واشتباكات الرعاة في منطقة الساحل، التي أسفرت عن تشويه الرعاة الرحل وقتلهم وابتزازهم وغير ذلك من أشكال اللصوصية المرتبطة بالرعاة الرحل المسلحين تسليحا كبيرا. ولا يزال فقدان النظم الإيكولوجية المتزايد، الذي يوفر تقليديا سبل العيش للمجتمعات المحلية في المنطقة، يؤدي إلى التشريد القسري والشواغل المتعلقة بالهجرة.

وقد تقلص إلى حد كبير حوض بحيرة تشاد، الذي لطالما شكل خلية للإنتاجية والأمن الغذائي والثروة لمواطني ثمانية بلدان أفريقية تعيش حول الحوض، مقارنة بحجمه الأصلي بسبب تغير المناخ. وقد أدى ذلك إلى أزمة إنسانية حادة، حيث تعاني المنطقة من العنف المرتبط بالجماعات المسلحة، مثل جماعة بوكو حرام الإرهابية. وتحد القيود المفروضة على تنقل المزارعين والرعاة الباحثين عن سبل عيش بديلة خلال فترات الجفاف من فرصهم في تنويع الدخل، مما يعرضهم لمزيد من أوجه الضعف، مثل تجنيد الشباب، فضلا عن اختطاف النساء واسترقاقهن من قبل الجماعات المسلحة.

ونود أن نشير إلى أن الأمين العام عقد مؤتمر قمة للعمل المناخي في 23 أيلول/سبتمبر 2019 لتركيز الاهتمام العالمي في مواجهة أزمة المناخ المتفاقمة، ولشق مسارات جديدة لدعم تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وطلب إلى القادة على جميع المستويات الارتقاء إلى مستوى مواجهة التحدي وأن يثبتوا أن العمل كالمعتاد لم يعد أمرا مقبولا. وقد حددت قمة العمل المناخي اتجاهها واضحا للمضي بالعمل المناخي، ولكنها سلطت الضوء أيضا على المجالات التي يلزم فيها اتخاذ المزيد من الإجراءات لتأمين ما بلغناه على طريق 1.5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن.

وبعبارة أخرى، عزز مؤتمر قمة العمل المناخي 1.5 درجة مئوية باعتبارها الحد الأدنى اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعلميا للاحتراز العالمي بحلول نهاية هذا القرن، والهبوط بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050 كهدف مناخي عالمي طويل الأجل للجميع. ودعت جميع البلدان إلى التجيل بالعمل على وجه السرعة لتحديد ما يستتبعه ذلك بالنسبة للالتزامات القصيرة الأجل لعام 2020 والتزامات منتصف المدة (2030)، التي ستؤخذ بعين الاعتبار في إسهاماتها المحددة وطنيا، وضمان موامة الاستراتيجيات للوفاء بتلك الالتزامات.

ومن نافلة القول حقيقة حاجة العالم إلى اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة للتخفيف من تدهور سلامة كوكبنا. وهناك حاجة إلى أن يكتف جميع القادة بإجراءاتهم المتعلقة بالمناخ متشيا مع طلب الأمين العام. والتزام نيجيريا بتعهدا بموجب اتفاق باريس، ولا سيما التطلعات المكرسة في إسهامنا المحدد وطنيا، بما في ذلك الالتزام بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 20 في المائة دون قيد أو شرط و 45 في المائة بشروط بحلول عام 2030، هو تعهد ثابت.

إن نيجيريا رائدة في الجهود الرامية إلى إقامة شراكات قوية من أجل ضخ المياه في بحيرة تشاد، إيماننا منها بأن ذلك سيساعد على تحسين الظروف المعيشية للسكان المقيمين في المنطقة، وتعزيز الأنشطة الإنتاجية المستدامة، وتحسين التعاون بين الدول، والتنقل عبر الحدود، وتعزيز تكيف وصمود المجتمعات المحلية، فضلا عن المساعدة على التصدي للمخاطر البيئية والأمنية التي تهدد المنطقة ومواردها وسكانها. ولهذا الغرض، تقوم الحكومة النيجيرية بوضع برنامج لإعادة التأهيل ووضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل الخاصة بصمود حوض بحيرة تشاد أمام تغير المناخ، التي تشمل مشروعاً لنقل المياه بين الأحواض بتكلفة تقدر بـ 55 بليون دولار.

كما تبنت نيجيريا إصدارات السندات الخضراء كمصدر مبتكر وبديل لتمويل المشاريع التي من شأنها تخفيض الانبعاثات وتوفير البنية التحتية المناسبة للمناخ اللازمة في نيجيريا، مثل الطاقة المتجددة، والنقل منخفض الكربون، والبنية التحتية للمياه، والزراعة المستدامة. واستخدمت السندات السيادية التي أصدرت لتوفير طاقة متجددة خارج الشبكة في سبع جامعات اتحادية في مناطق جيوسياسية مختلفة في

البلد، فضلا عن توليد وتوزيع موارد الطاقة المتجددة خارج الشبكة في بعض المناطق المحرومة من الخدمات والتي لم تصلها، ولا سيما المجتمعات الريفية المحلية في البلد، مع تخفيض في الانبعاثات يصل إلى 04 888 41 أطنان متريّة خلال العامين الماضيين، مما أتاح فرص عمل رفيقة بالبيئة، وزرع الأشجار في أكثر من 2 000 هكتار من الأراضي في جميع أنحاء نيجيريا.

وكإظهار للالتزام، يجري إصدار هذه السلسلة المقبلة، التي نعتمز استخدامها لمضاعفة تخفيضات انبعاثات غازات الدفيئة في نيجيريا بثلاثة أضعاف، وحفز النمو الاقتصادي، وحفز الاستثمار في البرامج الاجتماعية، مثل التعليم والصحة. وسنواصل تشكيل تحالف للشراكة العالمية يعود بالنفع المتبادل، بما في ذلك القطاع الخاص والحكومات الإقليمية، نحو التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تواجه منطقة بحيرة تشاد.

وتعتمز نيجيريا أيضا إجراء استعراض تصاعدي لإسهامها المحدد وطنيا في إدراج قطاعات إضافية بحلول عام 2020. وفي قطاع المياه، تقوم نيجيريا بتأمين سند أخضر للري وبناء سدود متعددة الأغراض للطاقة والري وإمدادات المياه، تتشبا مع المبادئ المتكاملة لإدارة الموارد المائية. وفي قطاع إدارة النفايات، وضعت نيجيريا خططا لوضع سياسة وطنية للنفايات الصلبة والسائلة، وطلبت إجراء دراسة جدوى لمشاريع تحويل النفايات إلى طاقة على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات، من أجل اجتذاب مستثمري القطاع الخاص.

وستواصل نيجيريا اتخاذ الخطوات لإنشاء ستة مراكز جغرافية سياسية رئيسية على مستوى المناطق، لتسخير الأفكار المبتكرة للشباب النيجيري، في مجال المناخ، فضلا عن إشراك شبابنا في عمليات صنع القرار، كجزء من هيكلنا العام لإدارة تغير المناخ. كما سنواصل أيضا توفير فرص عمل للشباب في مجال ريادة الأعمال/مناصب عمل رفيقة بالبيئة، من الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية، وإنشاء صندوق لابتكارات الشباب في إطار بنك الزراعة القائم حالياً، وبنك الصناعة، وبنك التنمية في نيجيريا. كما سنعبئ الشباب النيجيري أيضا من أجل زراعة 25 مليون شجرة لتعزيز بالوعة الكربون في نيجيريا.

وفي الختام، من نافلة القول إن تحديات تغير المناخ هائلة. وبما أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يواجه هذه الظاهرة بمفرده، فإننا ندعو إلى بذل جهود مشتركة وتعاونية لمعالجة المشكلة.

## بيان البعثة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي أن أشكر بإخلاص ألمانيا على توليها زمام المبادرة لإدراج مسائل أمنية هامة متعلقة بتغير المناخ في جدول أعمال مجلس الأمن. ونعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات على عرضهم وجهات نظرهم المثيرة للاهتمام.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التصدي لآثار تغير المناخ ليس مسؤولية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل أيضاً مسؤولية مجلس الأمن، لأن تغير المناخ يشكل مخاطر على السلام والأمن. وينبغي أن تكون استجاباتنا شاملة وأكثر تكاملاً. ويجب أن نبذل كل جهد ممكن لتحقيق تقدم ملموس بشأن هذه المسألة.

لقد حان الوقت الآن للعمل على حماية كوكبنا، وتنفيذ سياسات بيئية طموحة لمساعدتنا على وقف الاحترار العالمي وعواقبه. ونرى في جميع أنحاء العالم أن تدهور البيئة وتغير المناخ يؤثران سلبيًا على حياة الناس. ومن الضروري خفض الانبعاثات بما يتماشى مع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ ودفتر قواعد كاتوفيتسه. ويجب علينا كذلك أن نتصدى للتحديات العالمية الناجمة عن تغير المناخ، مثل ندرة الغذاء والمياه ونوبات الجفاف وحالات التشرد والفيضانات والتنافس على الموارد الطبيعية.

ونحن نعلم أن عواقب تغير المناخ ستكون محسوسة في معظمها في البلدان والمناطق التي تعاني من سوء الحكم والتحديات الاجتماعية والاقتصادية. وستؤثر بصفة خاصة على الفئات السكانية الضعيفة في منطقة الساحل وأفريقيا والدول الجزرية وآسيا. ولهذا السبب، يجب أن تكون جهود تحقيق الاستقرار وبناء السلام مراعية للمناخ. ويجب التركيز بقدر أكبر على جدول أعمال الوقاية.

وأود أن أؤكد، في هذا السياق، أهمية توقع المخاطر باستخدام التكنولوجيات الجديدة والبيانات. ونثني على عمل آلية الأمم المتحدة للأمن المناخي. وستكون استراتيجيات تقييم المخاطر وإدارتها، فضلاً عن تبادل المعارف والخبرات وبناء القدرات في البلدان النامية، أمراً حاسماً في بناء القدرة على الصمود. ونعتقد أنه يمكننا تحسين التنبؤات من أجل منع تفشي الأمراض بشكل أفضل من خلال نظم إنذار مبكر فعالة قائمة على بيانات موثوقة عن المخاطر الأمنية ذات الصلة بالمناخ.

وكما أكدت بولندا في مناسبات مختلفة في جلسات المجلس خلال عضويتنا في عامي 2018 و 2019، فإننا نرى أن من المهم إلقاء المزيد من الضوء على المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ في شكل مناقشات منتظمة للمجلس وفي القرارات المتخذة في سياق حالات تتعلق ببلدان محددة أو بمناطق معينة. وستدعم بولندا تقديم الأمين العام تقارير منتظمة عن الصلات بين تغير المناخ والنزاعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، وبغية ضمان منع نشوب النزاعات بمزيد من الفعالية، ينبغي أن يكون لدى مجلس الأمن نهج شامل إزاء التحديات الناشئة. ولذلك، من الضروري أيضاً إدراج المخاطر الأمنية ذات الصلة بالمناخ في جهود حفظ السلام وبناء السلام ومراعاتها، عند الاقتضاء، في ولايات عمليات السلام.

وختاماً، يتطلب التصدي للمخاطر الأمنية المتعلقة بتغير المناخ استجابة متعددة الأطراف وتعاوناً إقليمياً، حيث لا يستطيع أي بلد مواجهة هذه التحديات بمفرده. ونأمل أن تساعدنا مناقشة اليوم على بناء تفاهم مشترك بشأن الأهمية الملحة لهذه المسألة والمضي قدماً بجدول الأعمال هذا. وينبغي لنا ألا نفقد

الزخم. وفي الوقت الذي نكافح فيه تأثير مرض فيروس كورونا، أصبح من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى، أن نعيد البناء بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة وأن ننفذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ.

## المرفق 41

## بيان الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، فرانسيسكو دوارتي لوبيز

تؤيد البرتغال البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي (انظر المرفق 18). وتؤيد البرتغال، بوصفها عضواً في مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، البيان المشترك الذي قدمته المجموعة (انظر المرفق 21).

في خضم أزمة صحية عالمية تتكشف بسرعة لتصبح أزمة إنسانية واقتصادية واجتماعية كبرى، قد يبدو الزمن الذي أدركنا فيه أن تغير المناخ هو تحدي عصرنا بعيداً. غير أن أزمة المناخ تظل ماثلة. وستظل ماثلة عندما نهزم هذه الجائحة وستظل تؤثر على السلم والأمن الدوليين.

وفي الواقع، ينبغي أن نذكرنا هذه الجائحة العالمية بأن علينا أن نواصل النظر إلى ما هو أبعد من العوامل التي ظللنا نربطها تقليدياً بالسلم والأمن. ويتعين علينا أن نفهم السلم والأمن بطريقة شاملة، مع المراعاة الواجبة للمواضيع المتداخلة والمتعددة الأبعاد مثل الهجرة والمرأة والشباب والصحة والمناخ. فتغير المناخ من العوامل الرئيسية المضاعفة للخطر، لا سيما في المناطق الهشة أصلاً. ويزيد التنافس على الموارد الطبيعية المتناقصة من حدة النزاعات القائمة. وتتفاقم مواطن الضعف القائمة بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وهطول الأمطار الغزيرة وتداول أمد الجفاف، مما يزيد من زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، والذي كثيراً ما يدفع الناس إلى التنقل بحثاً عن ظروف معيشية أفضل.

لقد أحرزت منظومة الأمم المتحدة، خلال السنوات الأخيرة، تقدماً في إدراج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في تحليلاتها وإجراءاتها. وآلية الأمن المناخي مثال جيد على التقدم المحرز والنهج الكلي المطلوب. وأدمج مجلس الأمن نفسه آثار تغير المناخ على السلم والاستقرار في عدد من القرارات وناقش هذا العامل المضاعف للخطر في عدد من المناقشات المواضيعية والاجتماعات غير الرسمية.

ونعتقد أن الوقت قد حان لكي يتعامل مجلس الأمن مع الصلة بين المناخ والأمن على نحو أكثر انتظاماً. ونشجع المجلس على مواصلة تفويض عمليات حفظ السلم بأن تنظر في المخاطر المتصلة بالمناخ في أنشطتها. وينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء كذلك تعزيز بناء قدرات موظفي الأمم المتحدة المشاركين في تلك العمليات، مما يمكنهم من تحديد المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والتعامل معها بشكل أفضل.

وفي موازاة ذلك، ينبغي زيادة تعزيز آلية الأمن المناخي من أجل النهوض بدورها في حشد المعرفة والإسهام في تعميمها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. فجمع البيانات وتحليلها عنصران أساسيان لضمان أن يكون لدى مجلس الأمن معلومات موثوقة عن أثر المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في سياق النزاعات وليتسنى له استحداث أدوات وشراكات وقدرات للإنذار المبكر من شأنها أن تدعم تقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والتصدي لها في الوقت المناسب من أجل منع تصاعد النزاعات. وسيحقق انخراط وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بصورة أوثق قيمة مضافة.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إدماج تحليل المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والوعي بها على نحو أفضل في جهود الأمم المتحدة والدول الأعضاء تجاه الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم وفهم أوجه الترابط



بين تغيير المناخ ومنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام ووضع استراتيجيات كافية للإنذار المبكر ومنع المخاطر وإدارتها.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار دور لجنة بناء السلام من أجل اتباع نهج أكثر اتساقاً، تعمل في إطاره ركائز السلام والأمن والتنمية في الأمم المتحدة معاً بشكل أوثق. وكذلك يمكن أن تكون الاستفادة من دور لجنة بناء السلام في تقديم المشورة إلى مجلس الأمن والالتزام المحمود للتشكيلات القطرية بتقديم مشورة مكتوبة قبل مناقشات مجلس الأمن سبيلاً لإدراج الصلة بين المناخ والأمن في المناقشات العملية بشأن السلام والأمن.

وأخيراً، ينبغي لنا أن نتجاوز منظومة الأمم المتحدة لنتواصل مع المجتمع المدني والمنظمات الأكاديمية التي تجمع البيانات وتعد تحليلات شاملة لهذه الصلة، وكذلك مع الميدان، ولا سيما البلدان التي تقف في الخط الأمامي لمواجهة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والتي يمكنها الحصول على أدلة تجريبية لا تقدر بثمن.

## بيان البعثة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

نود بدايةً أن نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة البالغة الأهمية خاصة لما يشكله تغير المناخ من تحدٍ عالمي متعدد الأبعاد وما له من آثار على السلم والأمن الدوليين. كما نتقدم بالشكر لمُقدّمي الإحاطات على مداخلاتهم القيّمة والشاملة.

ينعقد اجتماع اليوم في ظروفٍ غير مسبوقة تتمثل في التحديات الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الكبيرة على سُبل العيش وتفاقم المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وآثارها على الأمن الغذائي والنزوح البشري الواسع النطاق نتيجة للجفاف وتواتر الكوارث الطبيعية وشح الموارد، مما يساهم في حدوث النزاعات أو إطالة أمدّها.

في حين أنّه ليس هناك بلد بمنأى عن التأثير السلبي لتغير المناخ الذي بات يُشكّلُ شاغلاً مُشترِكاً للمجتمع الدولي بأسره، إلا أنّ هذه الآثار هي أشدُّ وقَعاً على الفئات التي تعيش في أوضاع هشّة وسوءاً بسبب العوامل الجغرافية أو الفقر، أو غير ذلك، ومن بينها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

وعلاوةً على الانعكاسات الكبيرة لتغير المناخ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى حقوق الإنسان، تبرز بشكلٍ جليّ العلاقة المتزايدة بين تغير المناخ وحفظ السلم والأمن الدوليين، والتي باتت تحتل حيزاً في أعمال مجلس الأمن حيث عكست عدداً من قراراته آثار تغير المناخ على السلم والاستقرار. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لنهج متكامل لفهم أكبر للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ وتقييمها، وعوامل تأثيرها في النزاعات، والحاجة للإنذار المبكر، وبما يُمكن المجلس من الاستجابة الفاعلة والمناسبة لهذه المخاطر ومنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلم.

إنّ جهود دولة قطر في مجال مكافحة تغير المناخ لم تقتصر فقط على المستوى الوطني، حيث اضطلعت الدولة بدورٍ مُبادرٍ وبارزٍ على المستوى الدولي. ومن منطلق الأهمية المُلحّة للتصدي للعواقب السلبية لتأثيرات تغير المناخ، وما يتطلّبهُ ذلك من تعاون واستجابة دولية فعّالة، لم تتوان دولة قطر عن الاضطلاع بدورها كشريك فاعل في المجتمع الدولي، حيث اضطلعت بدورٍ ريادي في مؤتمر القمة للعمل المناخي الذي انعقد في شهر أيلول/سبتمبر 2019، من خلال قيادة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى جانب فرنسا وجامايكا، التحالف المعني بتمويل الأنشطة المناخية وتسعير الكربون.

وتعكس المساهمة التي أعلن عنها حضرة صاحب السمو بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل الدول نمواً للتعامل مع تغير المناخ، مدى الأهمية والجدية التي توليها دولة قطر بأنّ ثمة دور للجميع للتصدي لهذه الظاهرة، وأهمية تكثيف وتسريع وتيرة العمل الجماعي ضمن إطار أممي ودولي لمواجهة هذه القضية بشكل منهجي.

ونعتّم هذه الفرصة لنشير بأنّه ولضمان ترجمة هذا التعهد على أرض الواقع، يعمل صندوق قطر للتنمية حالياً للانتهاء من آلية صرف المبلغ حيث تم تحديد ثلاثة مستويات للعمل لتحديد أساس لهذه الآلية تتمثل في التمويل، ودعم السياسات، وتنمية القدرات والمناصرة الدولية. وسيتم اتباع نهج متعدد القطاعات

للتعاون الإنمائي مع مراعاة ثلاثة قطاعات ذات أولوية تتمثل في التعليم كركيزة أساسية للاستجابة العالمية لتغير المناخ، والتنمية الاقتصادية، والصحة لما يحمله التغير المناخي من أثر على مستوى البرامج والأنظمة الصحية.

وفي إطار أهمية التعاون والعمل المتكامل، تستهدف هذه الاستراتيجية إلى دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً في تحقيق الأهداف الطموحة لاتفاق باريس مع تحقيق فوائد طويلة الأجل لجهود التنمية المستدامة بشكل عام وبطريقة فعالة ومستدامة، وبالتالي تعزيز السلم والأمن.

تماشياً مع الالتزام المعروف لدولة قطر بالتعاون الدولي لمواجهة التحديات المشتركة، ونظراً للأثار الكارثية الناجمة عن التصحر على البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة، أطلق أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، مبادرة لإنشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة الذي يُعدُّ أحد الآليات الهادفة لتحقيق الأمن الغذائي في الدول التي تعاني من الجفاف، وبما يُسهم في تعزيز السبل التي تساهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وقد تم إبرام اتفاقية التحالف في الدوحة عام 2017، ودخلت حيز النفاذ بعد التصديق عليها من قبل الدول الأطراف وفق أحكام الاتفاقية.

تُشكل التنمية البيئية إحدى الركائز الأساسية لرؤية قطر الوطنية 2030، واتخذت دولة قطر العديد من الخطط والبرامج التي تهدف للتصدي لظاهرة التغير المناخي والاستدامة البيئية، وتقوم الدولة بجهود ومشاريع وطنية في مجال الطاقة النظيفة وتحقيق كفاءة استهلاك الطاقة، بما في ذلك من خلال استخدام الطاقة الشمسية وجعل الاعتماد على الطاقة الشمسية بنسبة تتجاوز 20 في المائة بحلول عام 2030.

كما يستثمر جهاز قطر للاستثمار في المشاريع التمويلية المتعلقة بالمناخ، وهو عضو مؤسس وفاعل في "صندوق الثروة السيادي لكوكب واحد" المنبثق عن "قمة كوكب واحد" التي عقدت عام 2017 في باريس، والتي تهدف لزيادة الكفاءة في تخصيص رؤوس الأموال العالمية من أجل المساهمة في الانتقال السلس نحو اقتصاد أكثر استدامة ويتميز بانخفاض الانبعاثات الكربونية.

إن التزام دولة قطر وانخراطها في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لمكافحة تغير المناخ ليس بالأمر المُستحدث، ويعود إلى سنوات مضت. فلقد استضافت دولة قطر في عام 2012 الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولن نألو جهداً لمواصلة العمل من أجل الوفاء بالالتزامات التي تملئها علينا المُصادقة على اتفاق باريس لتغير المناخ.

ختاماً، وفي إطار تعزيز العمل المتعدد الأطراف للتصدي للمخاطر الناجمة عن تغير المناخ، ستواصل دولة قطر التزامها بالعمل القائم على مبدأ الشراكة والتعاون مع المجموعة الدولية لمكافحة ظاهرة تغير المناخ التي تُشكل أحد أبرز التحديات التي تواجهها الإنسانية.

### بيان البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

ترحب جمهورية كوريا بهذه المناقشة المفتوحة بشأن المناخ والأمن. فهي تتيح فرصة أخرى لمناقشة المخاطر المناخية التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ونود أن نسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية لإجراء مزيد من المناقشة بشأن هذا الموضوع الهام في مجلس الأمن.

أولاً، تعتقد جمهورية كوريا أن تغير المناخ ليس عاملاً مضاعفاً للتهديد فحسب، بل إنه أيضاً تهديد وجودي للسلم والأمن الدوليين. وتزداد مخاطره الأمنية كل عام، ولذلك يتعين علينا التأهب بشكل أفضل للآثار المتتالية لتغير المناخ لتحقيق السلام العالمي.

وما زلنا نشهد أحداثاً جوية شديدة الخطورة في جميع أنحاء العالم، وكثير منها على نطاق غير مسبق. ويشمل ذلك حالات الجفاف الشديد والفيضانات، وموجات الحر الحارقة وحرائق الغابات الخارجة عن السيطرة والعواصف العاتية والأعاصير الخطرة - مما يحرم الناس في كثير من الحالات من سبل عيشهم، بل تصبح في كثير من الأحيان من العوامل الرئيسية التي تسبب عدم الاستقرار الإقليمي.

ولذلك، نعتقد أنه لا يمكننا كفالة صون السلم والأمن الدوليين دون معالجة آثار تغير المناخ إلى جانب المخاطر الأمنية الأخرى المترابطة. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة أكثر لتحقيق تلك الغاية. فعلى سبيل المثال، تلتزم كوريا بمبادرة غابات السلام التي أطلقت في عام 2019 في المؤتمر الرابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي تعزز السلام والثقة من خلال التعاون في مجال إصلاح الأراضي والغابات وإعادة تأهيلها في المناطق الهشة والمتأثرة بالزلازل. ومن شأن هذه الجهود أن تيسر عمليات التبادل وأن تحفز التعاون الاقتصادي، مما يسهم في نهاية المطاف في تخفيف حدة التوتر السياسي.

ثانياً، تثني جمهورية كوريا على الدور القيادي لمجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المسؤول عن السلم والأمن الدوليين، فيما يتعلق بمسألة المناخ والأمن حتى الآن. ونعتقد أنه ينبغي تعزيز دور مجلس الأمن في هذا الصدد. ويتعين على المجلس أن يعزز استعداداته لتقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والتصدي لها، فضلاً عن تحويل المناقشات إلى نتائج ملموسة أكثر.

وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا بإنشاء آلية الأمن المناخي ومبادراتها، بما في ذلك نشر مجموعة الأدوات. وستوفر مجموعة الأدوات هذه بوصفها تجميعاً مستكملاً للخبرات ودراسة الحالات توجيهها جيداً ليس لموظفي الأمم المتحدة فحسب، بل لجميع الدول الأعضاء في تخطيط كيفية التصدي لهذه المسألة المعقدة. ونرى أنه ينبغي التحديث المستمر لمجموعة الأدوات هذه بمساهمة الدول الأعضاء بحيث تكون مبدأ توجيهياً مستداماً للسياسة العامة في المستقبل.

ونؤيد أيضاً أن يقدم الأمين العام تقريراً شاملاً إلى مجلس الأمن بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، وأن يعقد مجلس الأمن اجتماعات بشأن هذه المسألة على أساس منتظم. ونرى أن هذا سيساعد في زيادة الوعي والإجراءات المتخذة من جانب الدول الأعضاء.

ونرحب من بين النتائج الملوسية بقرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية بشأن بحيرة تشاد (القرار 2349 (2017)) وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/PRST/2018/3 و S/PRST/2019/7) والصومال

(القرار 2408) (2018) ومالي (القرار 2423 (2018)) ودارفور (القرار 2429 (2018)) وأفريقيا (القرار 2457 (2019)) وكلها تشمل عناصر مخاطر أمنية تتصل بالمناخ.

وبالإضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى نهج شامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة إزاء المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، فضلاً عن تحسين التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة. ونرى أن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2020/2 الذي اعتمد مؤخراً بشأن الدعم الدولي لمنطقة الساحل، مثال جيد وربما يكون مصدر إلهام في هذا الصدد. فهو ينص على التعاون الوثيق بين هيئات الأمم المتحدة المعنية والدول الأعضاء على نحو يؤدي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة أكثر. وقد شاركت جمهورية كوريا بنشاط في التوصل إلى ذلك القرار، وسنواصل أداء دور بناء لمتابعة ذلك القرار وتنفيذه.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى استراتيجية مناسبة للتعامل مع الآثار المدمرة التي يخلفها مرض فيروس كورونا على المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. تلحق الجائحة أضراراً بمجتمعاتنا واقتصاداتنا على نطاق لم يسبق له مثيل وتهدد بإعاقة جهودنا الرامية إلى التصدي لتغير المناخ. ولإعادة البناء على نحو أفضل بعد مرض كورونا، تحتاج خطة الانتعاش لدينا إلى أن تراعي في صميمها تغير المناخ واستراتيجية التنمية طويلة الأجل المنخفضة الكربون.

وقد أعلنت الحكومة الكورية، كخطة طموحة وملموسة لضمان انتعاش أكثر مراعاة للبيئة، عن حزمة انتعاش تسمى "الاتفاق الكوري الجديد" والتي تتألف من ثلاث ركائز - اتفاق رقمي جديد واتفاق بيئي جديد، إلى جانب تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. ويسعى الاتفاق البيئي الجديد لكوريا على وجه الخصوص إلى تحقيق هدف الاقتصاد المستدام والمنخفض الكربون من خلال الاستثمار في القطاعات الخضراء وخلق فرص عمل جديدة مراعية للبيئة. وهذا من شأنه أن يجعل الاقتصاد الكوري في نهاية المطاف متماشياً مع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بينما نعمل على تحقيق هدف انعدام انبعاثات الكربون، الذي نعتقد أنه ضروري للحد من المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في جميع أنحاء العالم.

لقد كشفت جائحة مرض فيروس كورونا عن حقيقة أن الإجراءات المنسقة التي يتخذها المجتمع الدولي بأسره ضرورية لضمان الأمن والازدهار الدوليين. ولمنع تصاعد المزيد من الأزمات المناخية لتصبح تهديدات للسلام والأمن، يكتسي التعاون الدولي ودعم العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بالغ الأهمية. وستواصل جمهورية كوريا المشاركة بنشاط في التعاون الدولي ودعم الجهود الرامية إلى ذلك.

## بيان البعثة الدائمة للسنغال لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

أود في البداية أن أرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة برئاسة السيد هايكو ماس، وزير الخارجية الاتحادي لجمهورية ألمانيا الاتحادية، مما يجسد مرة أخرى الاهتمام الخاص الذي يولييه مجلس الأمن لمسألة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام وكذلك مقدمي الإحاطات هذا اليوم: العميد محمود ماغاي، مدير المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية والأمنية في النيجر، والسيدة كورال باسيسي، مديرة مركز الاستشارات المستدامة لمنطقة المحيط الهادئ؛ وممثلي الشباب على ما نقلوه لنا من معلومات هامة.

ولا حاجة هنا إلى أن نؤكد من جديد على الآثار الهائلة لتغير المناخ على حياتنا. فبالإضافة إلى التذبذب بين نقيضين، الجفاف من ناحية والفيضانات من ناحية أخرى، نشهد وقوع كوارث طبيعية متقطعة ومتفرقة ذات شدة كبيرة جداً. وتزيد تلك الظواهر من تقاوم التحديات الرئيسية في القرن الحادي والعشرين: الفقر، والجوع، وانعدام الأمن الغذائي، والهجرة، والتشرد الداخلي، والانحيار الاقتصادي، والنزاعات القبلية، والتطرف العنيف، من بين أمور أخرى.

وفي هذا الصدد، فليس بالأمر المستغرب وجود ثمانية من أكبر عشر عمليات سلام متعددة الأطراف في بلدان الساحل والشرق الأوسط، فهي مناطق معرضة بشدة لآثار تغير المناخ.

وليس من قبيل المصادفة أيضاً أن غالبية البلدان الـ 27 الأكثر عرضة لأزمة غذائية بسبب مرض فيروس كورونا، وفقاً لتقرير مؤرخ 17 تموز/يوليه 2020 صادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، هي بؤر توتر كانت تعاني بالفعل من ظروف مناخية قاسية.

ويمكنني أن أضيف إلى تلك القائمة، دون تهويل، أسراب الجراد الصحراوي التي تشكلت في كينيا وإثيوبيا منذ كانون الثاني/يناير الماضي والتي يمكن أن تتحرك نحو غرب أفريقيا في الأسابيع المقبلة، مما يهدد بالوصول إلى جزء من منطقة الساحل التي هي بالفعل في حالة اضطراب بسبب الأزمات المتعددة.

ومن نافلة القول، إذن أن لتغير المناخ أثراً مدمراً على السلم والأمن الدوليين، اللذين لن يرتهن الحفاظ عليهما الآن إلى حد كبير بإجراءاتنا الجماعية لصالح المناخ فحسب، بل أيضاً بجهودنا الرامية إلى تجنب التنافس على الحصول على الموارد الطبيعية، التي أصبحت نادرة في عدة أجزاء من العالم.

إن هذه المنافسة هي الدافع إلى النزاعات بل المحفز لها، والتي كثيراً ما تستخدم فيها الأطراف المتعارضة حججاً من قبيل بيع مواردها أو احتكارها من جانب قوة أجنبية، أو بكل بساطة سوء إدارتها وتوزيعها غير المتكافئ.

ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن آثار تغير المناخ، فيما يتجاوز النزاعات الناجمة عن التنافس على الموارد، تهدد بشكل مباشر وجودنا ذاته على هذه الأرض: ومن هنا تأتي فكرة أمن الكوكب.

وقد طُرحت على الدول الأعضاء خمسة أسئلة لتمكينها من تزويد مجلس الأمن بمعلومات عن آثار تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين ولتقديم مساهماتها وتأملاتها في هذا الموضوع. ودُعيت أيضاً إلى تبادل خبراتها الوطنية بشأن هذه المسألة.

وأود أن أعيد تجميع تلك الأسئلة في سؤال واحد أكبر: ما هو الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة في بؤر التوتر الناجمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن آثار تغير المناخ؟ أو، بصورة أكثر تحديداً، ما هو شكل الدبلوماسية الوقائية المتصلة بالنزاعات التي تشمل تغير المناخ التي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة اعتمادها؟ تتبادر إلى الذهن ثلاث أفكار أساسية للإجابة على هذا السؤال:

أولاً، يبدو لي أن من المهم العمل على تحسين تنسيق المواقف بشأن المسائل ذات المخاطر الكبيرة، بما في ذلك المناخ والأمن، داخل مجلس الأمن وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً، يجب أن نتجنب بأي ثمن إمكانية اتخاذ مبادرات مناخية وأمنية تحل محل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، إلى جانب جميع الاتفاقيات ذات الصلة، التي تشكل الإطار المرجعي المتعدد الأطراف لمكافحة تغير المناخ.

وأخيراً وليس آخراً، يجب أن يكون تمويل المناخ عملياً بالكامل، لا سيما من حيث التكيف، لأنه وسيلة فعالة لدعم ومواصلة الأنشطة الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، وبالتالي منع نشوب النزاعات.

وأود أيضاً أن أعتزم هذه الفرصة للتذكير بأن حشد الموارد لتزويد الصندوق الأخضر للمناخ بعد عام 2020 يجب أن يكون أولوية لتمكين البلدان النامية من التكيف مع تغير المناخ، بغية تعزيز قدرتها على الصمود.

وفي الختام، أود أن أشاطر المجلس بعض الاستنتاجات المستخلصة من الاجتماع دون الإقليمي بشأن التعاون المتعدد الأطراف لمعالجة المخاطر الأمنية والإنمائية المتصلة بالمناخ، ولا سيما في منطقة الساحل، الذي شارك بلدي في تنظيمه مع النرويج في دكار يومي 3 و 4 آذار/مارس 2020، كجزء من مبادرة البلدان الأفريقية وبلدان الشمال الأوروبي لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد. تم الاعتراف في تلك المناسبة بجملة عوامل منها:

أولاً، هناك حاجة إلى إدماج البعد المناخي في الصلة بين السلم والأمن والتنمية، ولا سيما في سياق الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن في منطقة الساحل، دون إغفال البعد الجنساني. فلا تشكل المرأة الضحية الرئيسية للمخاطر المتصلة بالمناخ وحسب، بل هي أيضاً من الأطراف الرئيسية في التنمية المستدامة وناقل للسلم.

ثانياً، يجب تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

ثالثاً، يجب أن نستثمر في الوظائف القادرة على التكيف في القطاع الزراعي من أجل التصدي للنزاعات وتغير المناخ، مع التركيز بشكل خاص على الشباب.

رابعاً، يجب أن نعتمد على وجه السرعة استراتيجية شاملة للجميع تراعي على النحو الواجب الشواغل الحقيقية للسكان المتضررين من أجل العمل إلى جانبهم لتعزيز قدرتهم على الصمود.

وسأكون مقصرا إذا لم أذكر مثالا على التعاون الناجح في إدارة المياه العابرة للحدود بين أربع دول هي: مالي وموريتانيا وغينيا وبلدي، السنغال. وتشكل بلداننا منظمة تنمية حوض نهر السنغال التي تقيم مخاطر النزاعات التي قد تتدلع جراء الطلب على الموارد المائية التي أصبح توافرها مهددا بشكل متزايد جراء تغير المناخ. ولذلك، أصدرنا إعلان رؤساء دول منظمة تنمية حوض نهر السنغال في 11 آذار/مارس 2015 في كوناكري بشأن تغير المناخ وتنفيذ الحكم المحدد الذي سيُطبق في إطار المرحلة الثانية من مشروع الإدارة المتكاملة لموارد المياه في حوض نهر السنغال ومشروع تنمية الموارد المائية المتعدد الأغراض لحوض نهر السنغال للفترة 2014-2021.

واتخذت السنغال أيضا مبادرات عابرة للحدود لإدارة التنوع البيولوجي، وأبرزها المحمية الحيوية العابرة للحدود في دلتا السنغال، والتي أصبحت ضمن مواقع التراث العالمي التي تحددها اليونسكو في عام 2012 بناء على طلب من السنغال وموريتانيا، ومنتزها نيوكولو - كوبا وباديوار الوطنيان على الحدود بين السنغال وغينيا.



## بيان الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة، ميشال ملينار

تثني سلوفاكيا على ألمانيا لمبادرتها بتنظيم المناقشة المفتوحة بشأن المناخ والأمن لإبراز الصلة بين الأمن البشري والأمن البيئي.

ويؤيد وفد بلدي البيان المقدم من الاتحاد الأوروبي (انظر المرفق 18).

إننا نعيش فترة صعبة للغاية في التاريخ العالمي. ويذكرنا مرض فيروس كورونا بأن الحياة محفوفة بالمخاطر ومترابطة. وقد كان عالمنا هشاً بالفعل، ولكن النزاعات العنيفة والحاجات الإنسانية وحالات التشرد - التي تأثرت وزادت حدتها بفعل تغير المناخ - قد ازدادت جميعها خلال العقد الماضي.

وأصبح الأثر المتزايد لتغير المناخ واضحاً مع تواتر نوبات الجفاف والفيضانات وزيادة درجات الحرارة وارتفاع مستويات سطح البحر والظواهر الجوية القصوى. وتؤدي الكوارث المناخية إلى كوارث إنسانية ونقص في الأغذية وصدّات اقتصادية واجتماعية وديمقراطية، ويمكن أن تزيد من تفاقم التحديات الهائلة بالفعل، لا سيما بالنسبة لحكومات الدول التي تعاني من نقص الموارد والهشاشة.

وشكلت قمة العمل المناخي لعام 2019 محطة بالغة الأهمية للدعوة لتشكيل جدول أعمال المناخ. وسلوفاكيا من أشد المؤيدين للعمل المناخي والسلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد أكدت رئيستنا السيدة زوزانا تشابوتوفا، من جديد هذا الالتزام بالقيم والسلام وعدم السماح بتخلف أحد عن الركب، خلال مؤتمر قمة العمل المناخي. بعبارةها قائلة:

”إذا نجحنا في الاتحاد في عملنا بشأن المناخ، يمكننا توليد شعور جديد بالتضامن في المجالات الأخرى. ويمكن أن يصبح ذلك أساساً للتغلب على الانقسامات بين الدول وإيجاد فرص جديدة“.

ويجب أن يصبح التفاعل بين تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والأمن الدولي بنداً رئيسياً في جدول أعمال منع نشوب النزاعات. وهذه هي الطريقة الوحيدة لتوقع التهديدات المستقبلية ومساعدة أكثر البلدان ضعفاً.

وبينما يؤثر المناخ بالفعل تأثيراً سلبياً على الأمن، فإننا بحاجة إلى أن تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن بدورهما. ونشكر ألمانيا على قيادتها العظيمة في مجال المناخ والأمن في مجلس الأمن.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف بسرعة. ونشجع مجلس الأمن والأمم المتحدة على إنشاء قاعدة بيانات شاملة بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وينبغي أن ندمج عوامل المخاطر المناخية والبيئية على المديين القصير والطويل في تقييم وإدارة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن على المستويات القطرية والإقليمية والدولية. ونشجع المجتمع الدولي على الاستفادة من خبرة منظومة الأمم المتحدة بأسرها وتعزيز بعثات المنظمة في الميدان من أجل إيجاد استجابات تنفيذية لتلك المخاطر.

وبفضل عمل آلية الأمن المناخي، تحت قيادة إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تمكنا من إحراز بعض التقدم في هذا الصدد. وعلينا أن نواصل تحديد سبل التصدي لأثر تغير المناخ على النزاعات وبلورة الاستجابات العالمية الضرورية على

صعيد السياسة العامة. وإلى جانب ألمانيا وعدة شركاء آخرين، تود سلوفاكيا أن يقدم الأمين العام تقريراً عن هذه المسألة كل سنتين أمام الجمعية العامة ومجلس الأمن. ولن يقدم التقرير تقييماً وتحليلاً واضحين لمخاطر بعينها فحسب، بل سيقدم أيضاً توصيات باتخاذ إجراءات.

وينبغي أن تعمل استجابة الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع مجلس الأمن وأن تركز على الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام وحفظه والقدرة على الصمود. ويجب التغلب على الانقسامات المؤسسية والقطاعية للعمل بطريقة أكثر تكاملاً للربط بين العمل في المجال الإنساني وفي مجالات التنمية والسلام والأمن والعمل من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ.

إن المسألة الأخيرة التي أود أن أذكرها هي زيادة تعرض النساء والفتيات لتأثير المناخ والأمن. ويكشف أحدث تقرير عن "النوع الاجتماعي والمناخ والأمن: الحفاظ على السلام الشامل على الخطوط الأمامية لتغير المناخ"، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، عن الروابط الوثيقة بين النوع الاجتماعي والمناخ والأمن. ويبين التقرير أن النساء في الخطوط الأمامية للعمل المناخي يضطعن بدور حيوي في منع نشوب النزاعات وفي تحقيق السلام المستدام والشامل للجميع. ويظل دعم امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي وتحسين القيادة وتوسيع نطاق الإدماج في سياق النزاعات والأوضاع الهشة، مع إيلاء اهتمام خاص للشؤون الجنسانية والشباب، أمورا ذات أهمية بالغة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تتولى، بقدر استطاعتها، القيادة في تيسير وتنسيق الجهود العالمية المبذولة في مجال العمل المناخي، وذلك بالعمل مع الشركاء الإقليميين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات من غير الدول، مثل قطاع الأعمال والسلطات المحلية، التي تضطلع بدور متزايد الأهمية في هذا المجال. وتعددية الأطراف أداة رئيسية يمكن، بل وينبغي لها، إيجاد حلول عالمية، بما في ذلك لتغير المناخ. وسلوفاكيا ملتزمة التزاماً كاملاً بالاضطلاع بدورها في تلك المسؤولية الجماعية.

## بيان البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

تؤيد إسبانيا البيان المقدم من الاتحاد الأوروبي (انظر المرفق 18) والبيان الذي قدمته ناورو باسم مجموعة أصدقاء المناخ والأمن (انظر المرفق 21). وأود أن أشكر ألمانيا على جهودها لعقد هذه المناقشة بشأن المناخ والأمن، وكذلك مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الزاخرة للغاية بالمعلومات. وأود أن أركز ملاحظاتي على ثلاث مسائل.

أولاً، أظهرت أزمة مرض فيروس كورونا أن الأسباب الجذرية لزيادة الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية تتمثل في تغير المناخ والتلوث وتدمير الموائل وفقدان التنوع البيولوجي. وكلما كانت الهشاشة أكبر، كانت المجتمعات أكثر عرضة للمخاطر الأمنية. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن تغير المناخ ينبغي أن يُعتبر مسألة شاملة، عند تصميم عملية تعافي العالم من هذه الجائحة وعند تحديد السياسات الأمنية، من المستوى الاستراتيجي إلى المستوى التكتيكي. ومع ذلك، ينبغي ألا يُؤثر ذلك على التحليل الخاص ببلدان محددة.

أما نقطتي الثانية فهي بشأن الصلات بين المناخ والأمن. وتواصل إسبانيا دعم تقديم الأمين العام لتقارير شاملة ومنظمة عن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ من أجل فهم التحديات التي نواجهها والفرص المتاحة لنا بشكل أفضل. ويجب أن تراعي هذه التقارير الفوارق بين الجنسين وأن تتضمن توصيات ملموسة لاتخاذ إجراءات من جانب أجهزة الأمم المتحدة، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى آليات تقييم المخاطر والإنذار المبكر التي تدمج أثر تغير المناخ. وينبغي أن تؤخذ هذه العوامل كلها في الاعتبار في التخطيط الاستراتيجي لمنع نشوب النزاعات والتصدي للكوارث، وكذلك في نطاق العمليات الميدانية المتصلة بالنزاعات والكوارث الطبيعية.

ويجب تعزيز منظومة الأمم المتحدة - في جملتها، وكذلك على الصعيد الإقليمي - للتصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. إن آلية الأمن المناخي أداة مفيدة ينبغي تعزيزها. وكذلك تؤيد إنشاء آليات جديدة، مثل مبعوث خاص معني بالمناخ والأمن وأفرقة خبراء مخصصة في الميدان ووحدة استشارية للأمين العام.

ونؤكد بقوة، كمبدأ عام، على الصلات الوثيقة بين المناخ والأمن. وقد روجت إسبانيا لهذا النهج في عدة محافل، بما في ذلك أثناء مشاركتنا في قيادة التحالف المعني بالعوامل الاجتماعية والسياسية للعمل المناخي في مؤتمر قمة العمل المناخي.

وأخيراً، أود أن أشير إلى نقطة ثالثة. ينبغي كذلك تشجيع التدابير الوطنية. وقد أدرجت إسبانيا تحليلاً لأثر تغير المناخ في استراتيجيتها الأمنية الوطنية. فنحن نراقب الاتجاهات والعواقب. ونود اليوم أن نقترح إنشاء آلية تنسيق تتيح للبلدان أن تتبادل طوعاً البيانات والخبرات الوطنية في تنفيذها للاستراتيجيات الوطنية.

إننا نواجه أسوأ أزمة شهدتها العالم منذ تأسيس الأمم المتحدة. فلنعالج الصلة بين المناخ والأمن في إطار استجابتنا لتحقيق انتعاش أفضل وأكثر أمناً.

## بيان البعثة الدائمة لسري لانكا لدى الأمم المتحدة

يشكل تغير المناخ تهديدا ملحا ومنتزعا للسلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي، مع ظهور تداعياته على الصعيد العالمي. ومن ثم فإن سري لانكا ترحب بمناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن المناخ والأمن.

وإذ يواجه العالم جائحة صحية مفاجئة ومحتمة، أصبح من الواضح تماما أن التهديدات الأمنية غير التقليدية، مثل تغير المناخ، قد صارت من أكبر التحديات التي تواجه البشرية. وفي الواقع نحن في هذا المأزق اليوم لأننا اعتبرنا بيئتنا أمرا مسلما به واستغلناها من دون أي تفكير في العواقب. وعلى عكس أعدائنا المرئيين، فإن تغير المناخ حل بنا بعتة، غير مرئي أو مسموع تقريبا، كعدو مجهول الهوية. غير أن أثره كان مدمرا بإلحاقه خسائر في الأرواح والممتلكات وإضعافه الاقتصادات وتهديده وجود الدول في حد ذاتها.

وتشمل الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لتغير المناخ انخفاضاً في الإنتاجية الزراعية ونقصاً في مياه الشرب والري، مع ما يتصل بذلك من خطر العطش والمجاعة وزيادة معدلات الأمراض ونطاقها الجغرافي وتغيرات وتحولات كبيرة في أنماط الهجرة البشرية وخسائر اقتصادية وبشرية ناجمة عن الظواهر الجوية القسوى وتحولات في الإنتاج الاقتصادي وأنماط التجارة. ويمكن أن يصبح تأثير تغير المناخ، في حالات الهشاشة والنزاع، عامل تضخيم للتوترات القائمة وأن يزيد من احتمالات النزاعات ويجعلها أكثر حدة وأطول أمداً. ويمكن أن تهيء آثاره أرضاً خصبة لأنشطة الجماعات المتطرفة.

وكذلك تشكل الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ تهديدات أمنية رئيسية، إذ أن الأشخاص المتضررين منها عرضة لأن يصبحوا لاجئين أو مشردين داخليا، معرضين لا للآثار المادية والاجتماعية - الاقتصادية للمرض فحسب، بل كذلك لسوء التغذية وفقدان الدخل، الأمر الذي قد يدفعهم إلى الجريمة والعنف. ويؤدي تغير المناخ بالفعل إلى ظهور لاجئي المناخ، الأمر الذي قد يغير التركيبات السكانية للبلدان والمناطق. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى ظهور العديد من القضايا الأمنية التي يمكن أن تهدد المجتمعات المسالمة، بدءاً من الجُح البسيطة إلى النزاعات بين البلدان، ويمكن أن يشكل ضغطاً على المساعدة الإنسانية. والنساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة أكثر المتضررين، كما إن سبل كسب رزقهم وأمنهم معرضة لخطر شديد.

ويساور سري لانكا قلق بالغ إزاء الأثر السلبي لتغير المناخ على أمن البلدان واقتصادها وتقدمها الاجتماعي، فضلا عما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على البيئة، لا سيما على البلدان الجزرية. ويظل تغير المناخ يعوق الجهود الوطنية والعالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويهدد بعكس مسار التقدم المحرز حتى الآن. وعليه، فإن بناء قدرة المجتمعات والنظم الإيكولوجية الضعيفة على الصمود في وجه آثار تغير المناخ، تمشيا مع التزاماتنا بموجب خطة التنمية المستدامة لعام 2030، من أولويات سري لانكا. وترى سري لانكا أن البلدان بحاجة إلى اتفاق عادل وطموح لكي تحقق الغايات الطويلة المدى المتعلقة بدرجات الحرارة، وأهداف التنمية المستدامة، ويسرها أن تشارك في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الحالية والمتوقعة في مجال تغير المناخ من خلال مساهمتها المحددة وطنيا.

وعلى الرغم من وضوح كيفية تفاعل تغير المناخ مع العوامل المسببة للنزاعات، يجب علينا أن نفهم بشكل أفضل المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وأن نطور أدوات محسنة لمعالجة هذه المسألة وتقديم

التقارير عنها بصورة أفضل. وتحقيقا لتلك الغاية، نحتاج إلى نهج كلي يشمل استجابات سياسية وإنسانية وأمنية، مقرونة بحلول طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والحوكمة. ويجب أن نعترف على وجه السرعة بأن التصدي لتغير المناخ أمر هام لاستدامة السلام. فلا يسعنا أن نتساهل في أمرها. وينبغي اتخاذ تدابير مناسبة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها وبناء القدرة على الصمود. وإلا فثمة إمكانية حقيقية لا مفر منها لزعزعة الاستقرار وتزايد النزاعات في أجزاء كثيرة من العالم.

وتمتلك سري لانكا تاريخا وإرثا عريقين في الحفاظ على البيئة واستخدام الموارد الطبيعية الثمينة بطريقة مستدامة. كما إنها دعمت الجهود العالمية الرامية إلى معالجة القضايا المتعلقة بتغير المناخ والتزمت بها. وتواصل سري لانكا، بوصفها بلدا ليس بالغريب على الآثار السلبية لتغير المناخ، الدعوة إلى تقديم المساعدة إلى البلدان النامية من أجل التصدي لهذه التحديات، بما في ذلك فيما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وينبغي احترام الاتفاقات المتصلة بالمناخ والتمسك بها. ويشمل ذلك تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والالتزام بمبادئ المسؤولية المشتركة رغم تباينها والقدرات الخاصة بكل طرف. ويجب السعي لتحقيق ذلك الهدف إن كان للعالم أن يمضي قدما نحو كفالة الأمن الشامل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتؤمن سري لانكا إيمانا راسخا بأنه لا يمكن للحكومات وحدها أن تحقق النجاح في مكافحة تغير المناخ وتوطيد الأمن. فالشراكات تكتسي أهمية بالغة في جهودنا للتخفيف من حدة ذلك التهديد والتكيف معه. ويظل القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الرئيسيون، مثل الشباب والنساء ومجتمعات الشعوب الأصلية، يشكلون أهمية حاسمة في جهودنا الرامية إلى مكافحة هذا العدو المتخفي والتغلب على التهديد الذي يشكله على الأمن الوطني والدولي. ويجب علينا جميعا أن نتعاضد في الوقت المناسب لكي نعالج هذه المسألة بصورة مشتركة.

## بيان البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

تشكر سويسرا ألمانيا على تنظيم هذه المناقشة وتشكر المشاركين فيها على إسهاماتهم. إن تداعيات تغير المناخ على البيئة والاقتصاد والمجتمع العالمي عميقة وتقاوم أوجه الضعف وعدم المساواة القائمة. وعندما يقترن تغير المناخ بالعوامل الحالية المسببة للنزاعات، مثل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، فإنه يكون عاملاً مضاعفاً للمخاطر يعمل على زيادة احتمالات نشوب النزاعات وزيادة حدتها وإطالة أمدها.

وتتخذ سويسرا إجراءات للحد من الآثار الأمنية لتغير المناخ، على سبيل المثال، من خلال مبادرتنا المسماة السلام الأزرق، التي أطلقت في عام 2010 والتي تدعم التعاون عبر الحدود لتعزيز الحوار بشأن الحصول على المياه. ونشارك في رئاسة مبادرة نانسن وندعم المنصة المعنية بالتشرد الناتج عن الكوارث. وعندما تؤدي الكوارث أو آثار تغير المناخ إلى التشريد القسري، فإنها يمكن أن تكون بمثابة محرك للتوترات الاجتماعية والنزاعات.

نحن نسلم بالحاجة الملحة إلى اتخاذ خطوات استباقية للحد من تأثير تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين. وقد سلم المجلس بالآثار الضارة لتغير المناخ على السلم والأمن الدوليين بدءاً بالقرار 2349 (2017). ونرحب بالتقدم الذي أحرزه المجلس في السنوات الأخيرة في إدماج صيغة بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في نتائجه، ومراعاة ضرورة تحسين تقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في سياقات مثل الصومال ومالي وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ودارفور.

وتود سويسرا أن تؤكد على ثلاثة مجالات عمل يمكن لمجلس الأمن أن يسهم فيها للتخفيف من حدة المخاطر المناخية والأمنية. أولاً، وكما يبين الطابع المترابط لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإن الإجراءات المتعلقة بالمناخ تتداخل مع برامج عمل متعددة، علاوة على هيئات الأمم المتحدة على مستوى الركائز الثلاث للمنظمة. وقد أقر مجلس الأمن الصلة بين السلم والأمن والتنمية المستدامة، وعليه الآن أن يعالج أيضاً بشكل كامل الآثار المترتبة عن تغير المناخ على السلم والأمن.

وينبغي للمجلس أن يتبع نهجاً يراعي المنظور الجنساني وأن يقر بالدور الابتكاري الذي يتعين على الشباب الاضطلاع به. وتقدر سويسرا استمرار تفاعل أغلبية أعضاء مجلس الأمن، فضلاً عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن. ونؤيد موقف المجموعة المشترك والدعوة إلى أن يقدم الأمين العام تقريراً أقاليمياً عن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. ويعتبر الإبلاغ المنتظم باستخدام الهياكل القائمة داخل الأمم المتحدة أمراً بالغ الأهمية في التصدي الفعال لهذه المخاطر.

ثانياً، ينبغي لمجلس الأمن أن يدمج بانتظام المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في معالجة الحالات الإقليمية أو القطرية المدرجة في جدول أعماله. وينبغي أن يستفيد من المعلومات والموارد المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة استفادة كاملة. ويتطلب ذلك أن تحدد نظم الإنذار المبكر بصورة منتظمة الحالات التي يعمل فيها تغير المناخ بوصفه عاملاً مضاعفاً للمخاطر بغية وضع استجابات كافية لها. وقد طُبّق بالفعل وبصورة ناجحة جمع البيانات والسيناريوهات المناخية ونظم الإنذار المبكر. ومن الضروري تبادل هذه المعارف

واستخدام أوجه التآزر داخل الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. وينبغي أن يمكن تحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها من التصدي المناسب لهذه التحديات.

ثالثاً، أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم أزمة المناخ، ما نتجت عنه زيادة عدم المساواة الاجتماعية وشكل خطراً على السلام والأمن. وزاد من ضعف السكان الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالنزاعات والضعف وتغير المناخ. وأدى الأثر المشترك لتغير المناخ وكوفيد-19 والنزاع إلى أن يكون ملايين الأشخاص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وأصبحت النساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والسكان المشردون عرضة للخطر بشكل خاص. ويجب ألا تستخدم الجائحة للسماح بانتكاسات في حماية المناخ، ويجب أن يظل تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ أولوية.

وعليه، تؤيد سويسرا تعزيز تفاعل مجلس الأمن في جميع آثار تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين. وتزداد الحاجة إلى التصدي معاً لتغير المناخ والضعف ومخاطر النزاع. وينبغي أن يؤخذ تغير المناخ في الاعتبار بطريقة منتظمة ومتكاملة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز تدابير الصمود والتكيف. وينبغي أن تصبح السياسات المتعلقة بالمناخ والتنمية أكثر مراعاة للنزاعات، فضلاً عن أن تصبح السياسات الأمنية أكثر مراعاة للمناخ.

### بيان الممثل الدائم لتوفالو لدى الأمم المتحدة، سامويلو لالونيو

يشرفني أن أدلى بهذا البيان باسم الدول الـ 14 الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ والحاضرة في الأمم المتحدة: أستراليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، تونغغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، فيجي، كيريباس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيوزيلندا وبلدي توفالو.

ونود أن نعرب باسم مجموعتنا عن امتناننا للمشاركين في تقديم مشروع القرار على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن المناخ والأمن. ونود أيضا أن نغتتم هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا وتضامننا مع البلدان التي حدثت فيها وفيات بسبب جائحة كوفيد-19.

وفيما يتعلق بالمناخ والأمن، فإن تغير المناخ يعد أكبر تهديد لسبل العيش والأمن والرفاه لشعوب منطقة المحيط الهادئ. ويوصفنا محفلا لجزر المحيط الهادئ، فإننا نخاطب مجلس الأمن اليوم بشكل جماعي نظرا لأن الروابط بين المناخ والأمن واضحة ولا يمكن تجزئتها في منطقتنا. وعندما تتداخل آثار تغير المناخ مع مجموعة معقدة من المسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فإنه يصبح عاملا مضاعفا للتهديد وربما يكون عاملا مساهما في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي إلى حد كبير، بالإضافة إلى نشوب النزاعات الثانوية والأكثر عنفا.

وتعاني منطقة المحيط الهادئ من أضرار مناخية ناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة حرارة المحيطات وتواتر وشدة الظواهر الجوية الشديدة مثل العواصف والأعاصير المدارية وتغير أنماط هطول الأمطار علاوة على طول فترات الجفاف. وتعتبر البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ عرضة لهذه الآثار على وجه الخصوص نظرا لاعتماد سكانها الريفيين إلى حد كبير على الموارد الطبيعية وخدمات النظم الإيكولوجية، علاوة على تعرضها الشديد للمخاطر المتصلة بالطقس وتغير المحيطات. وربما تضعف هذه التهديدات المجتمعة والمتزايدة جهود الاستجابة والإنعاش، ما يؤدي إلى انهيار الحوكمة والأمن وزعزعة الاستقرار، بالإضافة إلى ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على رفاه السكان وسبل عيشهم في المنطقة. وفيما يخص استجابة منطقة المحيط الهادئ، فقد أكد قادة المنطقة التحديات الأمنية الناجمة عن تغير المناخ في إعلان بو بشأن الأمن الإقليمي وإعلان كايناكي الثاني لاتخاذ إجراءات فورية بشأن تغير المناخ. وعلى الرغم من شدة المخاطر الأمنية هذه، فإن علاجها واضح.

ونكمن الطريقة المثلى للحد من النزاعات المرتبطة بالمناخ في اتخاذ إجراءات فعالة للتخفيف من آثار تغير المناخ. ويجب على الدول بذل المزيد من الجهد لخفض الانبعاثات بما يحد من الآثار المتصلة بالمناخ في المستقبل، وذلك عن طريق المساهمات الوطنية المعلنة وليس مجرد إعلانها. ومن الأهمية بمكان أن نواصل الزخم العالمي الذي حققه اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لضمان استناده إلى أهدافه ومبادئه، فضلا عن تنفيذه بطريقة فعالة. وبالنسبة للرخاء والأمن المشتركين للبلدان الأعضاء في محفل جزر المحيط الهادئ، فإن اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة للحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية أمر بالغ الأهمية. ومن شأن أي نسبة أقل من ذلك أن تبعث إلى العالم رسالة سلبية عن عدم جدويتنا في التصدي لتغير المناخ.

وفي حين أن التخفيف من آثار تغير المناخ لا يزال أكثر الطرق فعالية للحد من آثاره، فإن هناك حاجة أيضا إلى زيادة الاستثمار لضمان تكيف الدول الضعيفة على نحو فعال مع آثار تغير المناخ القائمة



بالفعل. ويمكن بناء القدرة على الصمود والتكيف والحد من مخاطر الكوارث البلدان من التصدي بشكل أفضل للظواهر المتصلة بالمناخ قبل تحولها إلى تحديات أمنية.

وفيما يتعلق بالآثار الأمنية المحددة لتغير المناخ، ينبغي أن يتولى استجابة الأمم المتحدة لها المقرر الخاص الجديد المعني بالمناخ والأمن.

وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 ومنطقة المحيط الهادئ، فبينما نمضي صوب التعافي منها، فإن لدينا فرصة لا تتكرر في القرن ومسؤولية عن إعطاء الأولوية للاستثمار في التحول إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات وقادر على التكيف مع التغير المناخي. وينبغي لجميع الدول أن تفكر في مبادئ الأمين العام المتعلقة بالمناخ حتى تتمكن من اختيار الشكل المناسب للانتعاش عند وضع استجاباتها. وإن لمجلس الأمن دورا حاسما يؤديه سواء في تأكيد الأبعاد الأمنية لهذا التحدي المتعدد الأوجه أو في تشجيع الجهود الرامية إلى التصدي لهذه المخاطر قبل أن تؤدي إلى النزاع. ونعتقد أن هذا جوهر عنصر الحماية الأمنية الذي تنص عليه الفقرة 1 من المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب أن تقر الآليات الدولية وآليات الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس، بتغير المناخ بوصفه عاملا مضاعفا فريدا ومؤثرا على جميع الأعمال والأنشطة ذات الصلة. وينبغي لمجلس الأمن أن يؤيد النداءات إلى كفالة اتساق الاستجابة الاقتصادية العالمية مع هذه المبادئ، فضلا عن أهداف اتفاق باريس.

وتدرك الدول الأعضاء محفل جزر المحيط الهادئ تماما الأهمية الكبيرة للمناخ في صون السلم والأمن الدوليين. ونشجع مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لهذا التحدي العالمي بطريقة متكاملة ومبتكرة.

وأصبح المحك في الصلة بين العمل في المجالين الإنساني والتنمية واضحا بالنسبة لنا الآن. فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في غياب السلام، ولا سبيل إلى إحلال السلام بدون تحقيق التنمية المستدامة. وما زلنا ملتزمين بأداء هذا العمل العاجل والحاسم إلى جانب جميع الأعضاء في المجتمع الدولي.

## بيان الممثلة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، لانا نسبية

تود الإمارات العربية المتحدة أن تشكر ألمانيا على تنظيمها مناقشة اليوم المفتوحة وعلى تعزيز عمل مجلس الأمن بشأن تغير المناخ. ونود أيضاً أن نشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

لقد تجاوزنا منذ زمن طويل نقطة الاعتراف بوجود صلة بين تغير المناخ والأمن خلال السنوات التي انقضت منذ أن تناولت ألمانيا ودول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة موضوع الأمن المناخي في المجلس لأول مرة. وهناك أدلة وافرة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقتنا، على أن الجفاف وأنماط الطقس الشديدة والتصحر وغيرها من الآثار المناخية تؤدي إلى الاضطرابات المجتمعية والبطالة والتنافس على الموارد والتشريد. وتسهم هذه العوامل جميعها إسهاماً كبيراً في النزاع والعنف والتجنيد من جانب الجماعات الإرهابية، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية غير متناسبة على الشباب والأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. كما أننا قد تجاوزنا الخط ما بين إضفاء الطابع الأمني على المناخ وعسكرته.

ولذلك، نود أن نثير اليوم أربع نقاط بشأن كيفية تفعيل الصلة بين المناخ والأمن في سياق مجلس الأمن.

أولاً، نعتقد أن المجلس سيستفيد من التحليل المعزز والموحد للآثار الأمنية لتغير المناخ في الحالات المدرجة في جدول أعماله، استناداً إلى عمل آلية الأمن المناخي. ونؤيد في هذه المرحلة توفير تدريب تحليلي محدد الأهداف لموظفي البعثات في البلدان والحالات التي يكون فيها المناخ العامل الأكثر أهمية، حتى يتمكنوا من دمج المناخ في تقارير تلك البعثات إلى المجلس وفي برامجهم باستخدام منهجيات يمكن القياس عليها. ونتوقع أيضاً أن توفر الموارد الموجودة داخل البلد، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنسق الشؤون الإنسانية وغيرهما من الوكالات، بعض هذه القدرات.

ثانياً، ندعو إلى زيادة تطوير قدرات الأمم المتحدة على العمل الاستباقي. ونثني على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي والشركاء الآخرين على استثماراتهم في وضع النماذج والتحليلات لتسريع صرف التمويل قبل الكوارث والضغط التي يُتوقع حدوثها بشكل موثوق، والتي غالباً ما تكون متصلة بتغير المناخ. إن الفرق شاسع في تقديرات الوفورات المتحققة في التكاليف من حيث الأرواح والنفقات عن طريق العمل المبكر - من 7 دولارات إلى 50 دولاراً لكل دولار مستثمر - ولكنه يبين بشكل واضح أن العمل المبكر هو الاتجاه الذي يجب أن تسير فيه منظومة الأمم المتحدة. ونرحب باستخدام هذه التنبؤات المرتبطة بالمناخ في مداورات مجلس الأمن بغية تعبئة الموارد والولايات قبل أن تخرج أزمة ما عن نطاق السيطرة وليس بعد حدوث ذلك.

ثالثاً، نحن نؤمن بمبدأ "عدم الإضرار" في عمل البعثات المأذون بها من المجلس. وينبغي أن يكون لدى البعثات توجيهات معززة وضوابط داخلية لضمان عدم زيادتها من شدة آثار المناخ على الصعيد المحلي، مثل استنفاد المياه الجوفية أو إزالة الغابات. وينبغي أيضاً أن تصبح مصادر الطاقة المتجددة الخيار الأول لإمدادات الطاقة لأي بعثة، وهو ما يوفر فائدة إضافية حيث أنها أرخص من وقود الديزل، وذلك تقريباً في جميع عمليات النشر المتعددة السنوات، فضلاً عن إنشاء بنية تحتية طويلة الأجل

للمجتمعات المحلية كجزء من ثمار السلام. ونسلط الضوء على عمل منظمة "شركاء السلام في مجال الطاقة" والوكالة الدولية للطاقة المتجددة في هذا الصدد.

أخيراً، ينبغي تنسيق استجابة مجلس الأمن لتغير المناخ مع الأجزاء الأخرى من منظومة الأمم المتحدة وشركائها، ويجب أن تركز هذه الاستجابة على منع نشوب النزاعات والتكيف مع المناخ بوصفهما وجهين لعملة واحدة. وكجزء من المفهوم الأوسع للعمل الاستباقي، يبدو واضحاً أن الأنشطة الإنمائية والإنسانية التي تركز على القدرة على الصمود يجب أن تزداد في البلدان المعرضة للتأثر بتغير المناخ وانعدام الأمن على حد سواء، من أجل الحد من احتمال نشوب النزاعات. وبناء على ذلك، نتوقع أن تلقى التحذيرات التي تُطوَّق في مجلس الأمن بشأن الآثار المناخية استجابات متناسبة في الوكالات الدولية، بما في ذلك في مجالس إدارتها، والعكس بالعكس. والإمارات العربية المتحدة ملتزمة بذلك النهج فيما نمضي قدماً.

ونحن على ثقة بأن المناقشة المفتوحة اليوم يمكن أن تيسر اتباع نهج عملي موجه نحو تحقيق النتائج إزاء الموجة المتنامية من التهديدات الأمنية المتصلة بتغير المناخ. إنه التحدي الحاسم لعصرنا، ويمكن لمجلس الأمن بل ويجب عليه أن يكون جزءاً من الحل.

## المرفق 51

**بيان ختامي للأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكيتين، ميروسلاف ينتشا**

سأتوخى الاختصار الشديد.

إن مناقشة اليوم دليل على الشوط الطويل الذي قطعناه في جهودنا لفهم آثار تغير المناخ على السلام والأمن والبدء في معالجتها، ويعود الفضل في ذلك إلى دعم الدول الأعضاء وقيادتها في هذا المحفل وغيره من المحافل.

ولكن علينا ألا نخطئ - فأفعالنا لا تواكب أقوالنا. فالاستجابة المتعددة الأطراف للآثار الأمنية لتغير المناخ لا تتناسب وحجم التحدي الذي نواجهه. وهناك المزيد من العمل في انتظارنا.

ويجب أن نعمل معاً، ويجب أن نتحرك بشكل أسرع. وفي هذا الصدد، نتطلع في الأمانة العامة إلى مزيد من الشراكات والتعاون على جميع المستويات.